مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة

ندوة المرأة والتنمية

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لجنة المرأة - قطاع شؤون الانسان والبيئة - الإدارة الإجتماعية

بالتعاون مع

مركز المعلومات

2010م

أ ت / خ
14 ن م

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمانة العامة. قطاع الانسان والبيئة.
الادارة الاجتماعية . لجنة المرأة.
ندوة المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية/ قطاع الانسان والبيئة، الادارة الاجتماعية، لجنة المرأة، بالتعاون مع مركز المعلومات. - ط1. - الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة؛ 2010م.
157 ص : ايض، صور؛ 24 سم.
الرقم الموحد لمطبوعات المجلس: 0377 - 094/ح/ك/2010.
//المرأة/ المرأة في التنمية// تعليم المرأة/ حقوق المرأة// الحقوق السياسية///القيادة// المجتمع// التنمية الاجتماعية// التنمية التربوية// التطور الثقافي// دور// الندوات// دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية/

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــات

تسلسل	الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
١	تقديم معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.	٧
٢	المقدمة.	٩
٣	كلمة معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ندوة الأمانة العامة.	١١
٤	**المرأة في مسيرة مجلس التعاون:** د. أمل بنت سعيد بن أحمد الشنفري. - مدير الادارة الاجتماعية - قطاع الانسان والبيئة.	١٥
٥	**دور مجلس التعاون في دعم قضايا المرأة وتفعيل دورها الاداري والقيادي.** د. نورة عبدالرحمن اليوسف - استاذ الاقتصاد المشارك - قسم الاقتصاد - كلية ادارة الاعمال - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.	٢٣
٦	**دور المرأة في مسيرة التعليم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** د. حمدة حسن السليطي - مساعد مدير هيئة التقييم مديرة مكتب شئون التعليم الدولية - المجلس الأعلى للتعليم - دولة قطر.	٤٣
٧	**المرأة والتنمية السياسية:** د. باقر سلمان النجار. / جامعة البحرين	٧٩
٨	**المرأة ومسيرة التنمية الثقافية بدول المجلس:** رحيلة بنت عامر الرامية / عضوة مجلس الدولة - رئيسه لجنة تنمية الموارد البشرية. - والفاضل أحمد بن علي المخيني / باحث مستقل وخبير مهتم بقضايا المرأة نائب عميد مركز سعيد الشحري للتدريب القانوني - سلطنة عُمان.	٩١
٩	العروض التقديمية.	١٠١
١٠	التوصيات.	١٥٣
١١	المراجع.	١٥٥

تقديـــــم:

في ميدان الكلمة المكتوبة تسعى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون دائما إلى تقديم المفيد من أجل مساعدة أصحاب القرار الاستراتيجي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني على صنع القرار الذي يرسم لمستقبل المنطقة، ثم من أجل نشر الوعي الإقتصادي والإجتماعي والأمني والسياسي والعلمي لإدراكنا التام بوقع الكلمة وأثرها في نفس القارئ فأعددنا سلسلة المسيرة من أجل ترسيخ وتعزيز الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع بدول المجلس نتطرق في كل إصدار من هذه السلسلة إلى ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية نرسم أبعادها، ونطرح الخطط والحلول لمعالجتها. وفي إصدارات أخرى نتطرق إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول مجلس التعاون ومختلف الدول والتكتلات الاقتصادية والاستراتيجية في العالم، بحثا عن شراكة حقيقية وفاعلة تحقق أهدافنا الاستراتيجية وتسجل حضورنا في الساحة الدولية وتحفظ لنا موقعنا المناسب في الخريطة العالمية.

وفي الوقت ذاته ننشد التواصل مع الباحثين والمفكرين وأساتذة العلم والمعرفة من أبناء دول المجلس في مختلف التخصصات، لتزويدنا بما لديهم من دراسات وبحوث يساهمون من خلالها في إثراء البحث العلمي. ونقوم بدورنا بتبني طباعتها ونشرها من خلال سلسلة المسيرة هذه، وكذلك من خلال مطبوعاتنا التي تصدر من الأمانة العامة ومنها المجلة العلمية المحكمة الموسومة بـ «التعاون» والتي تصدر كل ثلاثة أشهر، ثم مجلة «المسيرة» التي تصدر كل شهر تحمل في طياتها رسالة أمانة المجلس إلى المجتمع.

سائلين الله أن يهدينا إلى القول الطيب والعمل المرفوع.

عبدالرحمن بن حمد العطية

الأمين العام

إهتمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتعزيز وتفعيل دور المرأة في جميع مناحي الحياة واستطاعت هذه الدول رغم التحديات التي تكمن في الموروثات الاجتماعية، تحقيق الكثير من الإنجازات في مجال تمكين المرأة وخاصة في مجال التعليم بجميع مراحله، فاليوم أصبحت أعداد الإناث تفوق أحياناً أعداد الذكور في نسبة الالتحاق بالتعليم بما فيه الدراسات العليا.

وتواصلت جهود دول المجلس لتمكين المرأة في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية حيث تم تعديل القوانين لتعطي للمرأة مساحة أكبر للمشاركة على جميع المستويات بما فيها المناصب القيادية في القطاعين الحكومي والخاص. كما فُتحت لها الأبواب للمشاركة البرلمانية وذلك لتساهم في رسم مستقبل بلدانها. وتواصلت جهود دول المجلس في مجال تفعيل دور المرأة من خلال إصدار القرارات والمرئيات التي من شأنها أن تدعم تمكين المرأة في دول المجلس، مثل مرئيات الهيئة الاستشارية التي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته ٢٤ في دولة الكويت ٢٠٠٣م، والتي تؤكد على أهمية تفعيل دور المرأة وتدعم مشاركتها الفاعلة في تقدم وتطور مجتمعاتها.

وتماشياً مع توجهات دول مجلس التعاون فإن الأمانة العامة قامت بترجمة تلك التوجهات لدعم مسيرة المرأة من خلال فتح باب العمل أمام المرأة في الأمانة العامة، وإشراكها في المحافل الإقليمية والدولية، وإقامة الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا المرأة في دول المجلس، وإنشاء لجنة للمرأة لمتابعة الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة، وإصدار البحوث والدراسات والمنشورات التي تسلط الضوء على وضع المرأة وإنجازاتها في الميادين المختلفة. وفي يوم السبت ١٠ إبريل ٢٠١٠م، تم عقد ندوة «المرأة

والتنمية في دول مجلس التعاون» تحت رعاية معالي الأمين العام لمجلس التعاون، والتي شارك بها نخبة مميزة من الأكاديميين والمسئولين من دول المجلس المهتمين بقضايا المرأة، حيث طُرحت للمناقشة مواضيع هامة تعالج قضايا المرأة وواقعها في شتى المجالات، كما تم وضع الاقتراحات التي يمكن أن تدعم وتفعّل دور المرأة. وبهذه المناسبة تم إصدار هذا الكتيب الذي يحوي كلمة معالي الأمين العام التي ألقاها في حفل افتتاح الندوة، بالاضافة إلى الأوراق والعروض التي قُدمت في هذه الندوة.

د. أمل بنت سعيد الشنفري

مدير الإدارة الاجتماعية _ رئيس لجنة المرأة

بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

كلمة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون في ندوة المرأة بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإخوة والأخوات ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ،

يسرني في مستهل كلمتي، أن أرحب بجمعكم الكريم، وأن أتقدم إليكم بوافر الشكر والتقدير، للمشاركة في أعمال هذه الندوة، التي نأمل أن تكون إضافة قيمة للجهود المبذولة في دول مجلس التعاون لتعزيز دور المرأة، وزيادة أسهامها في التنمية الشاملة. ونأمل أن تثري مشاركتكم، بالفكر، والرأي، وعلى وجه الخصوص في إطار الدور المحوري للمرأة في التنمية، من أجل إنجاز ما نتطلع إليه جميعا، في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، خاصة وأن المرأة في مجلس التعاون تستطيع بما جبلت عليه من قوة العزيمة، وقدرة على الصبر، أن تحقق الكثير في إطار مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وقد تتفقون معي في أن الجهود الحثيثة لتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في التنمية، تعد مرتكزا أساسيا، في مساعي دول المجلس لتحديث مجتمعاتها، بعد أن أثبتت المرأة في دول المجلس تميزها وكفاءتها وقدرتها الفائقة على القيام بدورها كشريك مهم في مسيرة البناء والتنمية الوطنية.

وإيمانا بأن المرأة المواطنة المتمتعة بكافة حقوقها هي أقدر على العطاء والبذل في بناء المجتمع المتحضر، فلقد سنت دول المجلس القوانين والتشريعات الكفيلة بإدماج المرأة في العملية التنموية، وإتاحة الفرص الكاملة أمامها في مشاركتها الفاعلة، كما أنشأت العديد من المؤسسات المعنية بقضايا المرأة.

الإخوة والأخوات:

لقد بذلت دول المجلس جهودا كبيرة ومخلصة في سبيل الاستثمار في الإنسان، وجاءت نتائج هذا الاستثمار السخي في رأس المال البشري في مجملها إيجابية، بدليل أن دول المجلس، تحتل مكانة متقدمة في تقارير التنمية الدولية، وانعكس ذلك في مجمله، على تطور دور المرأة في دول مجلس التعاون، بالرغم من أن رأس المال البشري في دول المجلس، يواجه تحديات اجتماعية وتنموية كبرى، نتيجة للتوسع الكبير الذي شهده النشاط الاقتصادي في هذه الدول ، بالإضافة إلى تعولم النشاط الاقتصادي، وتحوله إلى عبء على الموارد البشرية المواطنة، فالعدد السكاني المحلي قليل، ولا يمكن له أن ينمو بالسرعة نفسها للنمو الاقتصادي.

كما جاء الثمن الاجتماعي لهذا التمدد الاقتصادي باهظا، ومهددا للنسيج الاجتماعي والأمن القومي، كما زاد القلق الشعبي والرسمي تجاه تعرض مكونات المجتمعات الخليجية وثوابتها للتآكل بسبب الخلل السكاني والتعولم السريع.

وفي ضوء ذلك كله، عملت دول مجلس التعاون على مواجهة هذا الخلل من خلال زيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل، وذلك بهدف تحقيق المعالجة الشاملة لقضايا السكان، والموارد البشرية، وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية، وتركيبة القوى العاملة في دول المجلس، وبما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي، ويرتقي بإنتاجية المواطنة في دول المجلس، وهو ما أكدت عليه استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى التي أقرها المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في أبوظبي (ديسمبر ١٩٩٨م).

الإخوة والأخوات:

في إطار مجلس التعاون،حرص أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول مجلس التعاون . حفظهم الله . على الدفع بالجهود الرامية إلى تطوير القضايا المتصلة بالمرأة، في مختلف الميادين، فلقد أقر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى، اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية التي أكدت على أهمية تأهيل المرأة للدخول في ميادين عمل جديدة، ورفع نسبة مشاركتها في قطاعات العمل المختلفة، وذلك بما يتوافق مع أنظمة دول المجلس.

وبالرغم مما تحقق من إنجازات ملحوظة وملموسة على صعيد تمكين المرأة، لكي تكون شريكا فاعلاً في عملية التنمية بمفهومها الشامل، إلا أنه لا بد من الإقرار بأن الطريق ما تزال طويلة، فتمثيل المرأة في المناصب القيادية ما يزال دون الطموح، ولا ينسجم مع ما حققته المرأة من تفوق في المجالين العلمي والعملي.

لقد جعلتُ من بين أولوياتي أن يكون للمرأة موقع ودور في عمل الأمانة العامة، وأن يكون المجال مفتوحاً أمامها للمشاركة في مسيرة المجلس، وفي الجهود القائمة لإبراز مكانتها والنهوض بدورها المأمول. وقد عملنا مؤخراً على تشكيل لجنة مشتركة تعنى بالمرأة بغية تفعيل دورها في مختلف النشاطات.

إن التطور الذي حققته المرأة الخليجية ، لهو مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا. فقد أثبتت بحق جدارتها وقدرتها على القيام بالمسئولية الملقاة على عاتقها، وهذا التطور في منطقتنا، إنما يستلهم أزكى قيم الحضارة العربية والإسلامية، ويواكب مستجدات الحاضر والمستقبل، الذي يثبت قدرة مجتمعاتنا على مواكبة الحداثة الإنسانية المتجددة.

وختاما، فإن عقد مثل هذه الندوات، لتبادل الأفكار، وطرح الهموم والاهتمامات، والتحاور بشأنها، والعمل معا، يدا بيد، وفكرا بفكر، لكفيل بتذليل العقبات التي تواجه المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العملية.

أتمنى لهذه الندوة النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وأشكركم لحسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرأة في مسيرة مجلس التعاون

إعداد:
د. أمل بنت سعيد بن أحمد الشنفري
مديرة الإدارة الاجتماعية ـ قطاع شؤون الإنسان والبيئة
الأمانة العامة لدول مجلس التعاون

المقدمة:

لقد لعبت المرأة الخليجية دورا بارزا في نهضة مجتمعاتها وحققت إنجازات كبيرة في شتى المجالات في زمن قياسي مقارنة بغيرها من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فقد تبوأت المرأة الخليجية المناصب القيادية العليا وأصبحت عنصرا مهما ومؤثرا في مسيرة التنمية في بلادها. فالمرأة الخليجية اليوم هي وزيرة وسفيرة ونائبة في البرلمان ومهندسة وطبيبة وأيضا صاحبة أعمال بعد أثبتت قدرتها على تحدي كل الصعاب والعقبات واستحقت بجدارة احترام كل أفراد مجتمعها.

إن كل ما حققته المرأة الخليجية من نجاحات يرجع إلى إصرارها وعزمها على أن تكون عنصرا مهما وفعالا في مسيرة عجلة التنمية في مجتمعها، وقد حققت المرأة هذه النجاحات لأن دول مجلس التعاون تدرك جيداً أهمية مشاركة المرأة التي تمثل نصف المجتمع حيث لا يمكن تحقيق أي تنمية إذا ما كان نصف المجتمع معطلا أو مهمشا، وفي هذا السياق سُنت القوانين التي تعطي للمرأة حقوقها الكاملة في كافة المجالات وتتيح أمامها فرص التعليم والعمل واحتلال الوظائف في مراكز اتخاذ القرار. وبقدر ما حمّل هذا التوجه المرأة الخليجية مزيدا من المسؤوليات للنهوض بوطنها، فقد مكنّها ذلك من تحقيق أهدافها وتبوأت مناصب وأدوارا ريادية في مختلف القطاعات.

أولاً: اهتمام دول مجلس التعاون بقضايا المرأة:

بدأ اهتمام دول المجلس بدور المرأة منذ بداية نشأتها وخلال مراحل تطورها المختلفة، حيث أن المرأة تمثل جزءا هاما من مسيرة دول المجلس (الأمانة العامة،٢٠٠٩). فالمرأة قد شاركت وتشارك الرجل في مسيرة البناء حاملة على عاتقها مسؤولياتها بكل أمانة وإخلاص وشاركت في التعليم والعمل بكل مجالاته وأثبتت تفوقها. ولقد استثمرت دول المجلس المال والجهد والوقت من أجل إحداث التنمية الشاملة. وقد كان النهوض بالمرأة يشكل جزءا أساسيا من هذه التنمية فحظيت باهتمام القيادات السياسية والمؤسسات المجتمعية إيماناً منهم بان المرأة تشكل ركناً أساسياً من أركان العملية التنموية. وفي الآونة الأخيرة حظيت قضية المرأة باهتمام واسع النطاق لأسباب متعددة (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، منها ما يلي:

- أن قضية المرأة أصبحت جزءا مهما من الحوار العالمي منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين حيث أخذت قضية المرأة مسارا جديا فانبثقت الكثير من المواثيق والإعلانات الخاصة بالمرأة كما أُسست العديد من المنظمات والمؤسسات النسائية العالمية التي أخذت على عاتقها الدفاع عن حقوق المرأة وتفعيل دورها في المجتمع.

- ازدادت نسب التعليم بين النساء في دول المجلس وحصول بعضهن على درجات علمية عالية ومشاركة النساء في كافة مجالات العمل والإنتاج وتبوأت مناصب قيادية وسياسية عليا. كما استطاعت المرأة الخليجية خوض تجربة الانتخابات في معظم دول المجلس بجدارة وأثبتت قدرتها على فرض تواجدها في المجتمع السياسي رغم التحديات التي تواجهها.

- الانفتاح الإعلامي في دول المجلس الذي أدى إلى تحفيز الحوارات والنقاشات حول قضايا المرأة ومشاركة الرأي العام على مستوى

واسع في هذه الحوارات وتلك النقاشات. وقد شجعت القنوات الفضائية ظهور المرأة على الساحة من خلال طرحها لآرائها ومشاركتها في الحوار العام.

وهذا كله قد أدى إلى التركيز على دور المرأة كونها أصبحت عنصراً فاعلاً في المجتمع سواء من خلال تبوئها المناصب القيادية في المجالات المختلفة أو من خلال اندماجها في قضايا مجتمعها الهامة، لذلك عملت دول المجلس على سن القوانين والتشريعات التي تكفل مشاركة المرأة الكاملة في عمليات التنمية الشاملة، فقد نصت الدساتير أوالنظم الأساسية لدول المجلس على المساواة بين جميع المواطنين ذكورا وإناثا في الحقوق والواجبات. فأصبح للمرأة حق التعليم بجميع مراحله وحق العمل والرعاية الاجتماعية والصحية مع تمتعها بالأهلية القانونية وحق التملك وإدارة الأعمال وغيرها من المكتسبات (الجيفر، ٢٠٠٨).

وتأكيداً على التزام دول مجلس التعاون بمنح المرأة كافة حقوقها فقد انضمت دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، كما قام المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة في دولة الكويت (٢٤ ديسمبر٢٠٠٣م)،بإقرار مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى الخاصة بالمرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري وإحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن وبما يناسب أنظمة كل دولة (الهيئة الاستشارية ٢٠٠٣).

ثانيا: مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون بشأن المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري:

تمحورت مرئيات الهيئة الاستشارية حول الاهتمام الذي توليه دول مجلس التعاون بتنمية مجتمعاتها، وبما أن المرأة هي مربية الأجيال ولها دور مهم في بناء وتأسيس المجتمعات وتأكيداً على أهمية

مشاركتها في ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأسرية وفي جميع مناحي الحياة، فقد تم التأكيد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحض على التكامل بين أدوار الرجال والنساء في بناء الأمم والحضارات. كما تم التأكيد على العمل على إزالة العقبات الاجتماعية التي قد تحد من مشاركة المرأة الفاعلة في مسيرة التنمية وإتاحة الفرصة الكاملة لها للمشاركة في كافة الميادين وتحفيزها على المشاركة في المراكز القيادية والسياسية العليا، هذا بالإضافة إلى العمل على إقامة قواعد بيانات إحصائية وبحثية على مستوى كل دولة وعلى مستوى دول المجلس، وذلك لتسهيل وضع الخطط التنموية القائمة لدعم دور المرأة وفقًا لإحصاءات دقيقة وموثقة. كما تناولت هذه المرئيات الاهتمام ببحث قضايا المرأة بصورة مستمرة عن طريق الندوات والمؤتمرات والبحوث التي تناقش المستجدات لتحسين أوضاع المرأة في دول مجلس التعاون ويتم ذلك بالتنسيق من خلال الأمانة العامة. وقد تم التأكيد أيضًا على أهمية دور المجالس الوطنية العليا القائمة في بعض دول المجلس، وتوجيه الدعوة لبقية دول المجلس لإقامة مجالس وطنية مماثلة، وضرورة تشكيل لجنة تنسيقية لها على مستوى مجلس التعاون. بالإضافة إلى الاهتمام بدعم إقامة الجمعيات الأهلية المعنية بقضايا المرأة، والعمل على تأسيس رابطة تعمل على تنسيق جهود هذه الجمعيات مع التأكيد على التعاون المستمر مع منظمات الأمم المتحدة التي تهتم بقضايا المرأة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مجتمعاتنا الإسلامية والخليجية (الهيئة الاستشارية ٢٠٠٣، الزياني ٢٠٠٣).

ولدعم وتفعيل دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي والأسري فقد خرجت الهيئة الاستشارية بعدة توصيات في هذه المجالات (الهيئة الاستشارية، ٢٠٠٣)، وهذه التوصيات هي:

١. المحور الاقتصادي:

- العمل على تمكين المرأة اقتصاديا، لتعزيز دورها الاجتماعي والأسري، وليكون سندا لها في التغلب على كافة المعوقات التي تقف أمام رقيها.
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في المجالات اللائقة بها، وإزالة ما يحول دون مساهمتها بفاعلية في التنمية.
- التركيز على التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف اللازمة للمرأة، للدخول في سوق العمل، وتطويع التقنية، وتكثيف استخدام الحاسبات الآلية في مجال فتح فرص جديدة أمام عمل المرأة عن بعد، والنظر في إمكانية التحول الإلكتروني لكثير من الأعمال الإدارية في المؤسسات الحكومية والتجارية، بما يتيح فرص عمل جديدة أمام المرأة .
- تحسين شروط وظروف عمل المرأة، وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني،بما يساعد على زيادة مشاركتها الاقتصادية.
- إنشاء صندوق مشترك لدعم المشاريع الخاصة بالمرأة، وعلى وجه الخصوص تطوير موضوع الحاضنات والمشاريع الصغيرة، والاستفادة من التجارب القائمة في بعض دول المجلس في هذا الشأن.

٢. المحور الاجتماعي:

- تحسين أوضاع المرأة الفقيرة، ومساعدتها على الاندماج في الحياة الاجتماعية.
- حماية المرأة من سوء المعاملة، بالتوعية، ومن خلال إنشاء مراكز اجتماعية وصحية ونفسية متخصصة، والتوعية الإعلامية للتعريف بالآليات والأساليب المتاحة للحد من هذه الظاهرة، وتمكينها من التماس المساعدة القانونية وتحقيق

سبل العدالة الجزائية والمدنية على السواء، ونشر التوعية العامة في هذا الخصوص.

- تفعيل النظام (القانون) الاسترشادي للأحوال الشخصية بإقراره على مستوى مجلس التعاون .
- ضمان توفير فرص التعليم والتدريب المتكافئ للجنسين، والسعي إلى القضاء على الأمية بين الإناث.
- توجيه مخرجات التعليم بما يتناسب واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للقوى النسائية العاملة.
- تطوير القوانين والأنظمة ذات الصلة بالمرأة، بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ويتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستجدة .
- توعية المجتمع بوجه عام، والمرأة بوجه خاص، بحقوقها وواجباتها التشريعية والمهنية كما قررتها الشريعة الإسلامية في إطار التشريعات المعمول بها في دول المجلس، وحث المرأة على ممارسة هذه الحقوق .
- تنمية القدرات العلمية والثقافية والبيئية للمرأة. بما يضمن إعدادا جيدا في مجال البيئة بصفة خاصة، وبما يؤهلها للحفاظ على صحتها وصحة البيئة المحيطة بها، وتفعيل دورها في حماية البيئة والمحافظة عليها.
- تقديم صور إيجابية عن المرأة في وسائل الإعلام، مع العمل على إزالة الصور النمطية والسلبية عن المرأة في هذه الوسائل.

٣. المحور الأسري:

- توعية المجتمع بأهمية دور الأسرة وبصفة أساسية (دور الأم) في بناء الأجيال الصالحة ورعاية هذه الأجيال وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- تحسين أوضاع الأسرة المعيشية التي ترعى شئونها امرأة،

من خلال تنمية مصادر دخلها، وتوجيهها إلى أفضل السبل للاستفادة من ذلك الدخل.

- التأكيد على أهمية الرسالة الإعلامية الموجهة إلى الأسرة، وإنتاج الرسائل والبرامج الإعلامية التي تدعم القيم الإسلامية والحضارية للأسرة .
- توعية الآباء و أفراد المجتمع بعواقب التمييز بين الأطفال على أساس النوع الاجتماعي لهم .
- تيسير الوصول إلى المعلومات الحديثة، ونشر المعرفة والتعليم ومحو الأمية لدي أفراد الأسرة لتحسين الحياة الأسرية والاجتماعية.
- الاهتمام بتطوير دور الحضانة ورياض الأطفال، بما يسهم في رعاية أبناء الأمهات العاملات، ويضمن لهم النوعية المناسبة من الخدمات.
- وضع ضوابط لضمان اعتماد إجراء الفحوص الطبية للمقبلين علي الزواج قبل أن يتم الزواج.
- تشجيع إجراء بحوث ميدانية حول التغيرات التي تلحق بالأسرة، وإنشاء قواعد المعلومات المناسبة لذلك.

ثالثا: جهود الأمانة العامة في تنفيذ مرئيات الهيئة الاستشارية:

بناء على توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والتي تمثلت في جملة من القرارات الإستراتيجية التي تصب في الاهتمام بتفعيل دور المرأة في المجالات المختلفة فقد عملت الأمانة العامة على تفعيل هذه القرارات من خلال إعداد الدراسات التي تهتم بقضايا المرأة وتمكينها ومن هذه الدراسات دراسة «تمكين المرأة في دول مجلس التعاون». كما تعمل الأمانة العامة بصورة مستمرة على عقد الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا المرأة المتجددة وكيفية مواجهة العقبات التي قد تقف عائقا أمام تقدم مسيرة المرأة في دول

المجلس. ولتشجيع المرأة على المشاركة في المجالات المختلفة فقد تشكلت لجان مختصة تعمل على دعم مشاركة المرأة ومن هذه اللجان لجنة تنظيمية لرياضة المرأة بدول مجلس التعاون والتي تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة واللقاءات الرياضية الخاصة بالمرأة حيث تقدم الأمانة العامة الجوائز في بطولاتها المختلفة. وقد تشكلت حديثًا لجنة المرأة بالأمانة وهي لجنة تختص بمناقشة القضايا المتنوعة التي تهم المرأة والعمل على تفعيل دورها في المجالات المختلفة. ولقد عملت الأمانة العامة على فتح باب العمل بالأمانة أمام المرأة وإتاحة الفرصة لها بالمشاركة في المحافل الإقليمية والدولية، كما أخذت الأمانة العامة على عاتقها تبني قضية المرأة ودعمها على جميع المستويات محليًا وعالميًا حيث يخصص سنويًا جزء مهم من فعاليات أيام مجلس التعاون في أوروبا لمناقشة قضايا المرأة والتعريف بدورها وإنجازاتها.

الخاتمة:

مازالت المرأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصبو إلى تحقيق المزيد من الآمال والطموحات وفي الحصول على المزيد من الدعم لتصل إلى المستوى الذي تطمح إليه، كما أن جهود دول المجلس مازالت متوالية في هذا المضمار وذلك لتحقيق العدالة الشاملة بين أبناء مجتمعاتها من رجال ونساء.

دور مجلس التعاون في دعم قضايا المرأة
وتفعيل دورها الإداري والقيادي: تقييم

د. نورة عبدالرحمن اليوسف
أستاذ الاقتصاد المشارك/قسم الاقتصاد/ كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود
moc.oohay@nfesuoyla

١. المرأة في دول مجلس التعاون:

اهتمت دول مجلس التعاون بتعزيز دور المرأة الخليجية الاقتصادي والاجتماعي والأسري، وذلك بالأخذ بالاعتبارات والمبادئ الرئيسية:

- ضرورة التمسك بمبادئ الدين الإسلامي وتعزيز المناخ الأخلاقي.
- مناهضة التمييز ضد المرأة. والذي يحتاج إلى مرحلة من التغييرات للأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك المرأة والرجل بهدف تحقيق القضاء على التحيز والعادات العرفية والتي تحط من شأن المرأة.
- اعتبار الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع.
- تشجيع ودعم عمل المرأة.

وواجهت دول مجلس التعاون نموا اقتصاديا إيجابيا منذ بداية الألفية نظرا لارتفاع أسعار النفط وفتح المجال أمام الاستثمارات الخارجية في تلك الدول، ولكن واجهت أيضا بعض المعوقات الاقتصادية منها النمو السكاني المرتفع والذي أدى إلى نمو متسارع في حجم القوى العاملة الوطنية. وقد واصلت القوى العاملة المحلية في بلدان مجلس التعاون نموها على امتداد العقد الماضي بمعدل يزيد عن ٤٪ سنويا . وهي وتيرة يرجح أن تستمر في المستقبل المنظور لأن حوالي ثلث إلى نصف السكان في هذه البلدان دون سن الخامسة عشرة حاليا، ونظرًا لمحدودية المجال المتاح لتوظيف مزيد

من العمالة في القطاع الحكومي، بدأت البطالة تزيد بين العمالة الوطنية في معظم بلدان المجلس. وتدرك الحكومات أهمية تحقيق تحسن مستمر في نمو القطاع غير النفطي إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري والإصلاحات المؤسسية من أجل تحقيق التكامل في سوق العمل لمواطني دول المجلس ومن ضمن هذه الإصلاحات تم التركيز على المرأة لما لها من دور اقتصادي واجتماعي مهم، ومن أهم القرارات التي قام بها مجلس التعاون فيما يخص المرأة:

- أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعاون مذكره رقم ٣٤٠١٦/٢/١٦٦٧ بتاريخ ٦/٣/٢٠٠٤م بشأن إنشاء هيئات وطنية للأسرة والمرأة والطفولة بدول المجلس، وأنشأت أغلب دول المجلس هيئات وطنية للارتقاء بمستوى الرعاية والعناية والمتابعة لشؤون الأمومة وتقديم الدعم لذلك في جميع المجالات، وتحقيق أمن وسلامة الطفل والأم.
- عملت دول المجلس على سن القوانين والتشريعات التي تكفل مشاركة المرأة الكاملة في عمليات التنمية الشاملة، فقد نصت الدساتير والنظم الأساسية لدول المجلس على المساواة بين جميع المواطنين ذكورا وإناثا في الحقوق والواجبات. فأصبح للمرأة حق التعليم بجميع مراحله وحق العمل والرعاية الاجتماعية والصحية مع تمتعها بالأهلية القانونية وحق التملك وإدارة الأعمال وغيرها من المكتسبات.
- انضمت دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- قام المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة في دولة الكويت (٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣م)، بإقرار مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى الخاصة بالمرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري وإحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن وبما يناسب أنظمة كل دولة.
- تمت مشاركة المرأة في العمل في أمانة دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠٦م بقرار من معالي أمين عام دول مجلس التعاون عبد الرحمن بن حمد العطية.

بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون ٣٧,٥ مليون في عام ٢٠٠٩م ،ولقد تزايد عدد السكان بمعدل مرتفع، ويشمل تزايد عدد المواليد بالإضافة إلى تزايد العمالة الوافدة والتي تمثل أكثر من ثلث عدد السكان في دول المجلس، وتمثل العمالة الوافدة نسبة مرتفعة تتراوح بين ٨٠ ٪ في الإمارات و قطر إلى ما يقارب ٢٦ ٪ في السعودية، ويمثل إجماليها ما يزيد عن ٣٦ ٪ من إجمالي السكان، وتتكون غالبية هذه الفئة في متوسط الأعمار أعلى من ١٥ سنة إلى ٥٥ سنة أي من الطبقة العمرية العاملة، مما يؤثر على سوق العمل وإيجاد وظائف للمواطنين ذكوراً وإناثا.

جدول ١: المؤشرات الاقتصادية ٢٠٠٩م لدول مجلس التعاون:

المساحة الإجمالية	٢٦٧٢,٧ ألف كم مربع
عدد السكان	٣٧,٥ مليون نسمة
الكثافة السكانية	١٤ نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	١,٠٥٩,٩ مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	٢٨,٣ ألف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	١,٠٣٤,٠ مليار دولار
الصادرات *	٦٧٤,٩ مليار دولار
الواردات *	٣٥٩,١ مليار دولار

المصدر: الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. الدور القيادي للمرأة:

خلال العقود الأربعة الماضية وصلت المرأة في دول مجلس التعاون إلى مستويات عالية من التعليم، لكن التطور في موقع قيادة المرأة في المؤسسات والدوائر الحكومية وحتى الدوائر الخاصة، مازال أدنى بكثير من مستويات التحصيل العلمي للمرأة في دول الخليج، هناك أسباب كثيرة ومعوقات، أدت إلى حدوث هذه الفجوة. المرأة استطاعت أن تصبح قوة عاملة، وتساعد في النهضة الاقتصادية سواء أكان على

مستوى الأسرة أو كان على المستوى الاجتماعي، لكن المرأة برزت في المجالات التربوية في قطاع التعليم، ولكن في القطاعات الأخرى توقف دور المرأة عند حد أن تكون موظفة وألا تكون هي قائد هذا العمل، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب منها:

- عدم تكافؤ الفرص ما بين الرجل والمرأة في مجال العمل.
- التنشئة الاجتماعية والصورة التقليدية في المناهج الدراسية تعتبر عاملاً من عوامل ترسيخ النظرة التقليدية للمرأة.
- الآليات الإجرائية التي تقف أمام انخراط المرأة في مجال العمل للوصول إلى تولي مناصب قيادية.
- مخرجات التعليم التي تعد المرأة في تخصصات تربوية.

للبحث في موقع المرأة من الإدارة والقيادة بمنطقة الخليج ننظر للموضوع من جوانب تمكين المرأة، وتمكين المرأة هو الحث على تضمين المرأة في المؤسسات كوسيلة لمشاركتها في التنمية الاقتصادية. ويستخدم التمكين لمعالجة مظاهر الفقر وتدني المستوى الثقافي والصحي والاجتماعي للمرأة (Chambers ١٩٩٧). Chambers ١٩٩٧)، ((a al et Narayan ٢٠٠٠ ويعزى تمكين المرأة غالبا إلى قدرة المرأة لعمل القرار وإمكانية التأثير على النتائج المهمة الخاصة بها وبعائلتها بالإضافة إلى التحكم في حياتها ومواردها. أي أن المتغير المهم هو القدرة على "التأثير على حياتها" والقدرة على "اتخاذ قرارات استراتيجية " Batliwala ' s (١٩٩٤) كما عرف التمكين بأنه" مقدار التأثير الذي يمتلكه الشخص على قراراته الخارجية التي تهتم برفاهيته" Mlbwew and Keller(١٩٩١) ويصفون التمكين بأنه العملية التي وفقا لها يصبح الشخص قادرًا على الاعتماد على نفسه وتأكيد استقلاليته والاختيار والتحكم في موارده ".Kabeer(٢٠٠١) كما عرف التمكين بأنه "زيادة قدرة الشخص في اتخاذ قرارات استراتيجية لحياته ".

٣. قياس تمكين المرأة:

يمكن قياس التمكين من خلال دراسات النوعية حيث يمكن قياس المشاركة النوعية للمرأة وليس الكمية.

يمكن الأخذ في الاعتبار عند تقييم التمكين بتحديد درجة عليا من السلوك يمثل الوصول لها في محيط معين درجة عالية من التمكين. هناك خمسة مفاهيم لتمكين المرأة تم اختيارها بناء على الصندوق الدولي لدعم المرأة في هيئة الأمم المتحدة UNIFEM[١] وهي كما يلي:

١. المساهمة ألاقتصادية.
٢. الفرص المتاحة اقتصاديا.
٣. المشاركة في القرار.
٤. التعليم.
٥. الصحة.

وتم استخدام تلك المعايير في قياس تمكين المرأة لتقرير منتدى الاقتصاد[٢] الدوليWEF. ويتم تحليلها كميًا بنوعين من البيانات: الإحصائيات المنشورة من المؤسسات الحكومية و المنظمات الدولية. في هذا الفصل يتم استخدام مؤشرات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩م والذي تم نشره من قبل هيئة الأمم المتحدة وكذلك معلومات تم الحصول عليها من أمانة مجلس التعاون، ومن حكومات دول المجلس، حيث يتم مقارنة دول المجلس فيما توصلت إليه بخصوص تمكين المرآة. إن النمو الاقتصادي مهم في التنمية وهناك ارتباط وثيق بين التنمية البشرية ومستوى الدخل ولكن الدخل وسيلة للتنمية، إن التنمية البشرية تعتمد على كيفية استخدام هذا الدخل في تنمية الفرد من إتاحة التعليم والصحة وفرص العمل والمشاركة في اتخاذ القرار ، وتوضح هذه بمؤشرات تسمى مؤشرات

---

١. UNIFEM is the women's fund at the United Nations .It provides financial and technical assistance to innovative programmes and strategies to foster women's empowerment and gender equality

٢. "Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap" Augusta Lopez-Claros, and Saadia Zahidia,World Economic Forum

التنمية البشرية حيث إنه منذ العام ١٩٩٠م، ركّز تقرير التنمية البشرية اهتمامه على تطوير أدلّة ومؤشّرات مركّبة للتنمية. وأوّل هذه الأدلة، هو دليل التنمية البشرية (استحدث في عام ١٩٩١م) وهو مكوّن من ثلاثة عناصر أساسية هي: مؤشّر للمستوى الصحّي ويعبّر عنه بتوقّع الحياة عند الولادة ومؤشّر للمستوى المعرفي ويعبّر عنه بمؤشّر مركّب من نسبة الأمية ونسب الالتحاق بجميع مستويات التعليم ومؤشّر لمستوى المعيشة يعبّر عنه بالناتج المحلّي للفرد مقوّما بالدولار حسب تعادل القوّة الشرائيّة. ودليل التنمية البشريّة هي عبارة عن متوسّط حسابي لهذه المؤشرات الثلاثة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ قيمة هذا الدليل تتراوح بين صفر وواحد، وبقدر ما تقترب من «١»، بقدر ما تعبّر عن تقدّم في مجال التنمية البشريّة.

الجدول٢: مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ من" تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩"
الصادر من الأمم المتحدة ٢٠٠٩ www.undp.org.in/hdr

الدولـــــة	ترتيب مؤشر التنمية البشرية	القيمة	معدل دخل الفرد السنوي بالدولار	نسبة محو الأمية	العمر المتوقع ٢٠٠٧
الكويت	٣١		٤٧,٨١٢	٩٤,٥	٧٧,٥
قطر	٣٣		٧٤,٨٨٢	٩٣,١	٧٥,٥
الامارات	٣٥		٥٤,٦٢٦	٩٠,٠	٧٧,٣
البحرين	٣٩		٢٩,٧٢٣	٨٨,٨	٧٥,٦
عمان	٥٦		٢٢,٨١٦	٨٤,٤	٧٥,٥
السعودية	٥٩		٢٢,٩٣٥	٨٥,٠	٧٢,٧

تم تصنيف دول الخليج إلى دول ذات تنمية عالية جدا أو ذات تنمية عالية حيث كانت الكويت وقطر والإمارات في مجموعة الدول ذات التنمية العالية جدا والبحرين وعمان والسعودية ذات التنمية العالية. إن مؤشرات التنمية البشرية تعكس الانجازات لدولة ما. ولكن لاتعكس التوازن في

الانجاز من ناحية النوعية أي المرأة والرجل. إذا كان هناك اختلاف في الانجازات التنموية بين المرأة والرجل فإن مؤشرات التنمية البشرية قد لاتعكسها ولكن هناك مؤشرات ذات علاقة بالتحليل النوعي وتسمى (gender related development index(GDI وتلك المؤشرات تعكس الانجاز حسب النوع.

١,٣ .المساهمة الاقتصادية:

تزايد دخول المرأة إلى سوق العمل ومشاركتها في العديد من الأنشطة ألاقتصادية خلال العقود الأربعة الأخيرة في الكثير من مناطق العالم، حيث شهدت المرأة تطورا كبيرًا في هذا المجال اختلف من منطقة إلى أخرى.

لقد شاركت المرأة دائمًا في الاقتصاديات المحلية، ففي الماضي شاركت المرأة في الانتاج الزراعي وفي الحرف المحلية حيث وصلت إنتاجية المرأة في كثير من الاقتصاديات إلى مايزيد عن ٥٠٪ من الإنتاج الزراعي في بعض المناطق، ولم تكتف المرأة بالإنتاج الزراعي والحرف المهنية بل قامت أيضا بتسويقها، ولقد كانت للمرأة في الجزيرة العربية مشاركة مماثلة حيث قامت المرأة بالمشاركة في الزراعة والمنتجات الغذائية وصناعة المجوهرات والملابس وغيرها.

جدول٣: معدل الدخل السنوي و الاجور بالدولار الأمريكي ٢٠٠٧

	الدخل السنوي		معدل الأجور دولار أمريكي ٢٠٠٧			
الدولة	دخل الفرد السنوي دولار أمريكي ٢٠٠٧	الترتيب عالميا	ذكور	الترتيب عالميا	إناث	الترتيب عالميا
الكويت	٧٤,٨٨٢	٣	٦٨,٦٧٣	٢	٢٤,٧٢٢	٢٨
قطر	٥٤,٦٢٦	٤	٨٨,٢٦٤	٣	٢٤,٥٨٤	٢٩

الامارات	٤٧,٨١٢	٨	٦٧,٥٥٦	٤	١٨,٣٦١	٣٧
البحرين	٢٩,٧٢٣	٢٩	٣٩,٠٦٠	٢٨	١٩,٨٧٣ .	٣٩
عمان	٢٢,٩٣٥	٣٨	٣٢,٧٩٧	٣٠	٧,١٩٧	٦٦
السعودية	٢٢,٨١٦	٣٩	٣٦,٦٦٢	٣٢	٥,٩٨٧	٧٣

وعلى الرغم من أهمية مشاركة المرأة في التنمية إلا أن دخلها اعتبر دخلا إضافيا للعائلة من أجل تحسين وضع العائلة المادي. مما أدى إلى نظرة أقل لعمل المرأة وأدى إلى وضع أقل أهمية لمشاركة المرأة في التنمية.

اختلفت نسبة مشاركة المرأة في التنمية من منطقة إلى أخرى حيث قامت المرأة بدخول سوق العمل بنسب متزايدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في الكثير من الدول الصناعية نظرا للتطور الاقتصادي التي شهدته تلك الدول والتقدم التقني الذي أدى إلى انخفاض أعمال المنزل مما سمح للمرأة بمشاركة أعلى خارج المنزل، بالإضافه إلى المشاركة السياسية وتطورت القوانين الخاصة بشئون المرأة في تلك الدول، وما صاحبها من تطور في حقوق الإنسان والتي بدأت بإنشاء منظمة حقوق الإنسان الدولية وغيرها من المنشآت الدولية والتي تابعت حقوق المرأة.

ونظر لاختلاف تطور الاقتصاد والتنمية في مناطق أخرى من العالم فقد انعكس ذلك على مشاركة المرأة. ولكن بتزايد نسبة التعليم وارتفاع عدد الخريجات من الجامعات ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في التنمية. وبعد نهوض العديد من الدول اقتصاديا في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين ارتفع مستوى دخول المرأة إلى سوق العمل كما وكيفا ووصلت إلى العديد من المناصب الإدارية والتربوية والعلمية والقيادية والتي اختلفت من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاجتماعية والدينية والاقتصادية.

تواجد المرأة في سوق العمل مهم لخفض مستوى الفقر ورفع دخل الأسرة وتشجيع التنمية الاقتصادية في الدولة. ويتم حساب المساهمة الاقتصادية بحساب كمية وجود المرأة في سوق العمل، ومستوى الأنشطة الاقتصادية، والدخل الوظيفي.

إن وجود المرأة في سوق العمل يعتبر كمؤشر يؤدي إلى رفع مستوى الدخل للمرأة وخفض انتشار الفقر بين النساء. ورفع دخل الأسرة وتشجيع النمو الاقتصادي في الدولة.

الجدول ٤: إجمالي عدد السكان في عام 2008 لدول مجلس التعاون						
الدولـــــة	إجمالي عدد السكان	عدد الغير مواطنين	نسبة الغير مواطنين	عدد الإناث المواطنات	عدد الذكور المواطنين	إجمالي عدد المواطنين
الإمارات	٤,٧٦٥,٠٠٠	٣,٨٧٣,٠٠٠	٨١.٢٨٪	٤٣٩,٠٠٠	٤٥٣,٠٠٠	٨٩٢,٠٠٠
البحرين	١,١٠٦,٥٠٩	٥٦٨,٧٩٠	٥١.٤٠٪	٢٦٦,٠٤٠	٢٧١,٦٧٩	٥٣٧,٧١٩
السعودية	٢٤,٨٠٧,٢٧٣	٦,٦٩١,٧٢٣	٢٦.٩٧٪	٩,٠٢٤,٣٠١	٩,٠٩١,٢٤٩	١٨,١١٥,٥٥٠
عمان	٢,٩٦٧,٤٢٨	٩٠٠,٢٤٨	٣٠.٣٤٪	٩٧٣,٠٦٠	٩٩٤,١٢٠	١,٩٦٧,١٨٠
قطر*	١,٤٤٨,٤٤٦	na	na	na	na	na
الكويت	٢,٤٩٥,٨٥١	١,٥٠٠,٦٢١	٦٠.١٢٪	٥٠٥,١٠٠	٤٩٠,١٣٠	٩٩٥,٢٣٠
إجمالي	٣٧,٤٩٠,٥٠٧	١٣,٥٣٤,٣٨٢	٣٦.١٠٪	١١,٢٠٧,٥٠١	١١,٣٠٠,١٧٨	٢٢,٥٠٧,٦٧٩

المصدر: النشرة الاحصائيه - مركز المعلومات-الامانه العامة لمجلس التعاون ٢٠٠٩

وتمثل عدد الإناث من إجمالي المواطنين نسبة ٤٩٪ في الدول المتوفرة. وتتوفر أعداد القوى العاملة لإحصائيات دول الخليج لعام ٢٠٠٧م أما البحرين فللعام ٢٠٠٦م، كما إن هناك إحصائيات أخرى من منظمة العمل الدولية بجنيف ستستخدم لمقارنة دول المجلس مع دول خارج دول المجلس.

الجدول ٥: القوى العاملة في دول مجلس التعاون							
الدولة	إجمالي القوى العاملة	مواطنون ذكور	مواطنات اناث	نسبة العمالة النسائية المواطنة إلى إجمالي القوى العاملة	غير مواطنين ذكور	غير مواطنين اناث	نسبة العمالة النسائيه إلى إجمالي العمالة
الإمارات*	٢٨٤٠.٠	١٨١.٠	٥٧.٠	٢.٠١٪	٢٢٦٥.٠	٣٣٧.٠	١٣.٨٧٪
البحرين	٣٥٩.٥	١٠٥.٣	٤٤.٢	١٢.٢٩٪	١٦٩.٥	٤٠.٥	٢٣.٥٦٪

السعودية	٨٠٢٤,٨	٣٣٦٢,٧	٦٦٧,٢	٪٨,٣١	٣٥٩٦,٨	٦٠٢,٩	٪١٥,٨٣
عمان	٩١٧,١٣	١٩٠,٤٣	٦٥,٧٥	٪٧,١٧	٦٦٠,٩٥		
قطر*	٨٢٧,٥	٤٠,٣	٢١,٢	٪٢,٥٦	٦٨٦,٤	٧٦,٦	٪١١,٨٢
الكويت	٢٠٤٨,٠	١٧٧,٠	١٣٤,٥	٪٦,٥٧	١٣٥٢,٥	٣٤٨,٠	٪٢٣,٥٦
إجمالي	١٤٨٥٩,٢	٤٠٥٦,٧٣	٩٨٩,٨٥	٪٦,٦٦	٨٧٣١,١٥	١٤٠٥	٪١٦,١٢

المصدر: تقرير التنمية البشريه ٢٠٠٩

اهتمت توصيات الهيئة الاستشارية في أمانة مجلس التعاون بمشاركة المرأة في سوق العمل، والعمل على تمكينها اقتصاديا، لتعزيز دورها الاجتماعي والأسري، وليكون سندا لها في التغلب على كافة المعوقات التي تقف أمام رقيها، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في المجالات اللائقة بها، وإزالة ما يحول دون مساهمتها بفاعلية في التنمية. كما تم التركيز على التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف اللازمة للمرأة. للدخول في سوق العمل،وتطويع التقنية، وتكثيف استخدام الحاسبات الآلية في مجال فتح فرص جديدة أمام عمل المرأة عن بعد، والنظر في إمكانية التحول الإلكتروني لكثير من الأعمال الإدارية في المؤسسات الحكومية والتجارية، بما يتيح فرص عمل جديدة أمام المرأة . بالإضافة الى تحسين شروط وظروف عمل المرأة، وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني، بما يساعد على زيادة مشاركتها الاقتصادية، وإنشاء صندوق مشترك لدعم المشاريع الخاصة بالمرأة، وعلى وجه الخصوص تطوير موضوع الحاضنات والمشاريع الصغيرة، والاستفادة من التجارب القائمة في بعض دول المجلس في هذا الشأن.

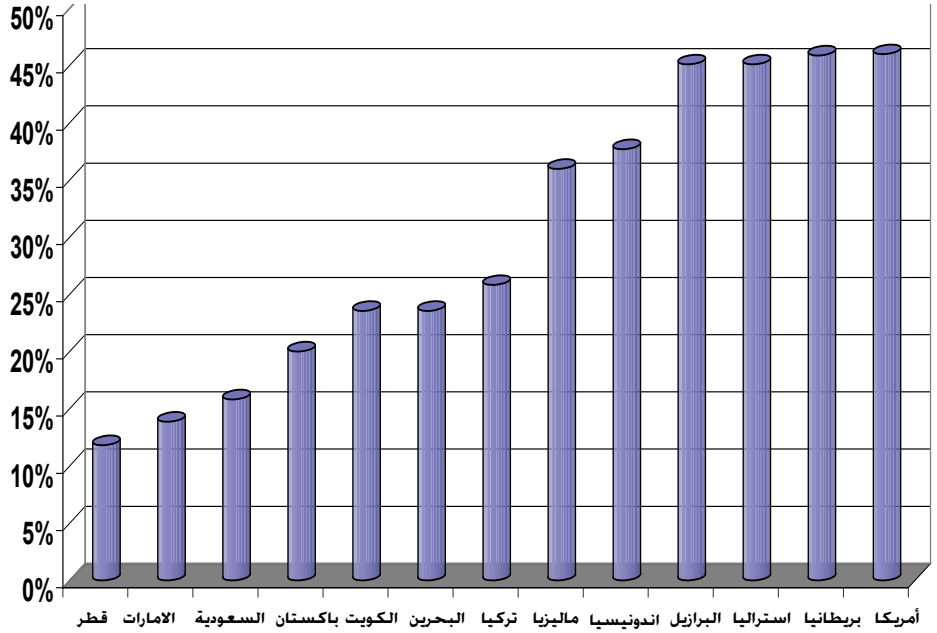

المصدر: النشرة الإحصائية، أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة العمل الدولية.

من الجدول ٥ تمثل الكويت والبحرين أكبر مشاركة نسائية في سوق العمل ٢٤٪ ثم السعودية ١٥,٨٣٪ ثم الإمارات ١٣,٨٧٪. أما بالنسبة لمشاركة المواطنات فتمثل البحرين أعلى نسبة ثم السعودية ثم عمان وتليها الإمارات.

يتبين من الشكل ١١انخفاض مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل مقارنة بالدول الاسلامية مثل ماليزيا وأندونيسيا وتركيا أما باكستان فهي مقاربة لدول الخليج ذات النسبة المرتفعه ألكويت والبحرين. أما الدول الصناعية فهي تتراوح بين ٤٥-٤٦٪ .

٢,٣ الفرص الاقتصادية المتاحة:

تهتم بنوعية المشاركة الاقتصادية وليس الكم. هذا ينطبق على الدول المتقدمة والدول النامية حيث يوجد العديد من النساء العاملات ولكن

عادة في وظائف دونية وراتب أقل، ومهن غير مؤهله. وتتميز بصعوبة الترقية والصعود إلى أعلى في الوظيفة. وتأتي نتيجة عوائق قانونية أو نظرة اجتماعية لعمل المرأة، حيث إن عمل المرأة محدد في وظائف نسائيه مثل التمريض والتدريس وغيره.

يمكن قياس هذا المتغير بحساب إجازات الوضع، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة. كذلك توفر الحضانة للطفل. والفرق في الدخل والفرص الوظيفية في القطاع الخاص. ويمكن قياس هذا المتغير بعدد النساء في مواقع وظيفية هامة.

تميز دخول المرأة إلى سوق العمل بظاهرة لاتخص ثقافة معينة ولا مهنة معينة بل تمتد عبر كل الدول، وهي وجود المرأة في مهن نسائية مثل التمريض والتدريس والسكرتارية ووجود ما يسمى الفصل الوظيفي الأفقي وهو عمل المرأة في وظائف معينة ذات دخل أقل أو مركز وظيفي متدني. مع تدني فرصة الترقية إلى مراتب عليا. كما أن هناك مهنًا تنجح فيها المرأة خصوصًا في الدول المتقدمة مثل الطب والقانون ولكن يقف تقدمها الوظيفي عند حد معين لاتستطيع منافسة الرجل فيه. وعلى الرغم من إن المرأة وصلت إلى دخل مساوٍ للرجل في تلك الدول إلا أنها لاتستطيع الحصول على موقع إداري مرتفع. فعندما نتكلم عن تمكين المرأة يجب التحدث عن الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة، والوظائف المتاحة للمرأة في المراتب العليا. ويمكن تحديد ذلك باستخدام مؤشرات استخدمت في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩. rdh/ni.gro.pdnu.www ٩٠٠٢ مثل معيار التمكين النوعي (Gender Empowerment Measure(GEM والذي يعتمد على المؤشرات التالية:

١. نسبة مشاركة المرأة في البرلمان.
٢. نسبة عدد النساء في المراتب العليا أو المجالس الإدارية للشركات

أو الوظائف العليا.

٣. نسبة النساء في الوظائف المهنية والمتخصصة.

٤. نسبة الدخل السنوي للمرأة إلى الدخل السنوي للرجل.

الجدول ٦: مؤشر التمكين والتنمية النوعي للإناث في دول مجلس التعاون ٢٠٠٩						
الدولة	مؤشر التنمية النوعي	ترتيب مؤشر التمكين النوعي	عدد الوزيرات ٢٠٠٩	عدد المقاعد في البرلمان٪	نسبة الأناث في الوظائف المهنية والتقنية٪	نسبة دخول الاناث الى دخول الذكور
الكويت	..	..	..	٣	..	٠,٣٦
قطر	٠,٤٤٥	٨٨	٢	٠	٢٥	٠,٢٨
الامارات	٠,٦٩١	٢٥	٤	٢٣	٢١	٠,٢٧
البحرين	٠,٦٠٥	٤٦	٢	١٤	١٩	٠,٥١
عمان	٠,٤٥٣	٨٧	٣	٩	٣٣	٠,٢٣
*السعودية	٠,٢٩٩	١٠٦	٠	٠	٢٩	٠,١٦
المصدر: تقرير التنمية البشريه ٢٠٠٩ .*وصلت المرأه السعودية الى مرتبة نائب وزير في عام ٢٠٠٩						

ومن المؤشرات للفرص الوظيفية كمقياس لتمكين المرأة تتميز الإمارات بأعلى مؤشر في تمكين المرأة فنسبة مشاركة المرأة في البرلمان ٢٣٪ وعدد الوزيرات من النساء ٤ يليها البحرين نسبة مشاركة المرأة في البرلمان ١٤٪ وعدد الوزيرات ٢ . شهدت علاقة المرأة الخليجية بالسلطة خلال عام ٢٠٠٩ تطوراً كبيراً، مثل دخول المرأة الكويتية لمجلس الأمة لأول مرّة، وصولاً إلى احتلال المرأة السعودية مرتبة نائب وزير، وانتخابها ضمن مجالس، وشركات حكومية وخاصة لتولي مسئولياتها.

٣,٣ - المشاركة في اتخاذ القرارات العليا:

وتعني وجود المرأة في هيكل اتخاذ القرار، ووجود مؤسسات حكومية وغير حكومية (مؤسسات المجتمع المدني) للاهتمام بشؤون المرأة على المستوى الكلي. كوجود وزارات أو مجالس عليا وهيئات وطنية تهتم بشئون المرأة بالإضافة إلى المؤسسات المدنية المهتمة لما يخص المرأة من قضايا في المجتمع. كذلك اللجان العليا المقربة من اتخاذ القرار، ومشاركتها في البرلمانات والمجالس البلدية سواءُ بالتعيين أو الانتخاب.

اهتمت الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات حكومية تهتم بقضايا وشئون المرأة واختلفت هذه المؤسسات من وزارات إلى مجالس عليا إلى لجان وطنية. وقد أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعاون مذكرة رقم ٣٤٠١٦/٢/١٦٦٧ بتاريخ ٦/٣/٢٠٠٤م بشأن إنشاء هيئات وطنية للأسرة والمرأة والطفولة بدول المجلس، وأنشأت أغلب دول المجلس هيئات وطنية للارتقاء بمستوى الرعاية والعناية والمتابعة لشؤون الأمومه وتقديم الدعم لذلك في جميع المجالات، وتحقيق أمن وسلامة الطفل والأم.

الجدول ٧: الجهات المختصة بشئون الأسرة في دول مجلس التعاون		
الدولة	مسمى المؤسسة	جهة التنسيق
قطر	المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	مجلس الوزراء
الكويت	اللجنة العليا للطفل والأسرة	مجلس الوزراء
عمان	اللجنة الوطنية لرعاية الطفولة	وزارة التنمية الاجتماعية
البحرين	المجلس الأعلى للمرأة	مجلس الوزراء
الإمارات	المجلس الأعلى للأمومة والطفولة	مجلس الوزراء
السعودية	اللجنة الوطنية السعودية للطفولة	وزارة التربية والتعليم

ويتضح من الجدول السابق أن قطر والبحرين والإمارات والكويت تتضمن هيئات عليا تعني بشئون الأسرة، ولكن السعودية وعمان تمثل جهات أقل مستوى لتمثيل شئون الأسرة بحيث اقتصرت على لجان تدخل تحت مظلة وزارات وتهتم بشئون الطفولة فقط من غير الإشارة إلى الأسرة، كما تم تأسيس جمعيات حقوق الإنسان الوطنية في دول المجلس وهيئات حكومية معنية بحقوق الإنسان، وهناك العديد من الجمعيات التي تهتم بشئون الأسرة وحمايتها من العنف والفقر في جميع دول المجلس.

٤,٣- الحصول على التعليم:

التعليم هو أهم مدخل أساسي لتمكين المرأة. يمكن قياس هذا المتغير، بنسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم الابتدائي،الثانوي، المعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم.

المتطلب الأساسي لتمكين المرأة في أي مجتمع هو التعليم حيث لايمكن للمرأة الحصول على عمل جيد ذي دخل مرتفع وفرص ترقية اكبر ومعرفة ما يحيط بها في المجتمع من شئون وقضايا بدون التعليم. فأول خطوة لتمكين المرأة هي التعليم.

شكل رقم ٢: طلاب المرحلة الجامعية حسب النوع والجنسية في دول مجلس التعاون ٢٠٠٧م

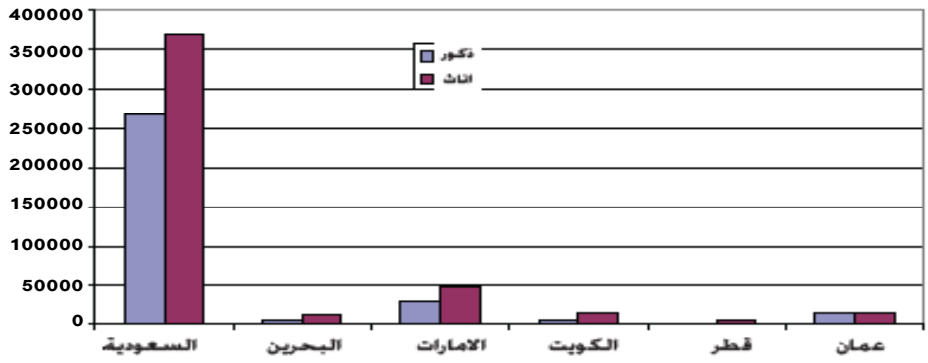

المصدر: النشرة الإحصائية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الجدول ٨: مؤشرات التعليم				
الدولة	نسبة محو الأمية في ٢٠٠٧		المعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم في ٢٠٠٧ (٪)	
	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور
الكويت	٩٣,١	٩٥,٢	٧٧,٨	٦٧,٨
قطر	٩٠,٤	٩٣,٨	٨٧,٧	٧٤,٢
الامارات	٩١,٥	٨٩,٥	٧٨,٧	٦٥,٤
البحرين	٨٦,٤	٩٠,٤	٩٥,٣	٨٥,٨
عمان	٧٧,٥	٨٩,٤	٦٨,٣	٦٨,١
السعودية	٧٩,٤	٨٩,١	٧٨,٠	٧٩,١

المصدر: تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة ٢٠٠٩

تتفوق الإناث على الذكور في مؤشر التعليم في كل دول المجلس حيث وصلت نسبة إجمالي عدد الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي في دول المجلس إلى ٥٨,٧٠٪. وتتميز الكويت بأعلى مؤشرات محو الأمية للإناث تليها الإمارات ثم قطر ثم البحرين تليها السعودية وأخيرا عمان. وأعلي مؤشر لتمكين المرأة باستخدام مؤشر التعليم هو الكويت حيث تتفوق الإناث على الذكور في كثير من مؤشرات تمكين التعليم للإناث،ولكن تتميز أن الإناث تتزايد أعدادهن في تخصصات العلوم الإنسانية وفي الكليات التربوية حيث يتخرجن ليصبحن معلمات.

الجدول٩: مؤشرات الصحة				
الدولة	العمر المتوقع عند الولادة ٢٠٠٧		معدل الإنفاق على صحة الفرد بالدولار٢٠٠٧	نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي٢٠٠٧
	الإناث	الذكور		
الكويت	٧٩,٨	٧٦,٠	٤٢٢	٤,٩
قطر	٧٦,٨	٧٤,٨	١,١١٥	٩,٧
الامارات	٧٨,٧	٧٦,٦	٤٩١	٨,٧
البحرين	٧٧,٤	٧٤,٢	٦٦٩	٩,٥
عمان	٧٧,٣	٧٤,١	٣٢١	٥,٤
*السعودية	٧٥,١	٧٠,٨	٤٦٨	٨,٧

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.

٥,٣- الصحة العامة والنفسية:

هو الوصول إلى العناية الطبية والنفسية، ومدى الاهتمام بالمرأة في حالة الحمل والوضع، وتحديد النسل، يدخل تحت هذا المتغير تعرض المرأة للعنف الأسري. إن مشكلة ضعف توافر العناية الصحية والنفسية للمرأة بسبب حصولها على أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة وانخفاض إتاحة الفرصة الاقتصادية للمرأة بحيث تلبي احتياجاتها الاجتماعية والصحية ومن ناحية أخرى تتعرض المرأة لظاهرة العنف الأسري. اهتمت قرارات المجلس بصحة المرأة حيث اهتم المحور الاجتماعي من توصيات الهيئة الاستشارية على التالي: تحسين أوضاع المرأة الفقيرة، ومساعدتها على الاندماج في الحياة الاجتماعية. حماية المرأة من سوء المعاملة، بالتوعية، ومن خلال إنشاء مراكز اجتماعية وصحية ونفسية متخصصة، والتوعية الإعلامية للتعريف بالآليات والأساليب المتاحة للحد من هذه الظاهرة، وتمكينها من التماس المساعدة القانونية وتحقيق سبل العدالة الجزائية والمدنية على السواء، ونشر التوعية العامة في هذا الخصوص، وتفعيل النظام (القانون) الاسترشادي للأحوال الشخصية بإقراره على مستوى مجلس التعاون، وضمان توفير فرص التعليم

والتدريب المتكافئ للجنسين، والسعي إلى القضاء على الأمية بين الإناث.

٤. الخاتمة:

تعرضت المرأة الخليجية إلى الكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية، والإجتماعية ومتغيرات تقنيات العلم الحديث. إن حقيقة هذه المتغيرات كان لها دور في التحولات التي تعرضت لها المرأة في منطقة الخليج، فعلى مستوى المتغيرات السياسية نجد أن في النصف الأخير من القرن العشرين ظهرت بعض المفاهيم التي تدعم الدور المهم والفعال للمرأة في التنمية وخاصة فيما يتعلق باتفاقيات الأمم المتحدة ومؤتمرات المرأة العالمية التي كانت تطالب بأهمية بروز دور فعال للمرأة، ومن هنا ظهرت أهمية أن تلعب المرأة دورا كعنصر أساسي في الساحة الاقتصادية، ووقعت دول المجلس على اتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أن التحولات الاقتصادية أيضاً كان لها دور في ظهور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو العولمة بالأصح، هذه العوامل كلها حقيقة فرضت على المرأة أن يكون لها دور في الساحة الاقتصادية وزادت مشاركة المرأة في قطاع الأعمال، وظهرت المرأة كرئيسة بنك وعضو مجلس إدارة، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية التي طبعاً كان فيها التعليم عنصرا رئيسيا أفرز العديد من الكفاءات.

حسب ما تبين البيانات والإحصاءات في منطقة الخليج، بمكن القول أن المرأة استطاعت أن تتفوق على زميلها الذكر في عدد الطالبات الملتحقات بالجامعة، وأن تبلي بلاء حسنا في مجال التعليم. حيث وصلت نسبة الإناث الى الذكور في عدد الطلاب في الجامعات في دول الخليج إلى ٥٨,٧٠٪. شاركت المرأة في مجال العمل ويبلغ متوسط نسبة مشاركتها إلى ١٧٪. وصلت نسبة مشاركة المرأة في العمل

الحكومي إلى ما يزيد عن الثلث ويرجع ذلك إلى مشاركتها في حقل التعليم، كما تبوأت مناصب في التعليم كموجهة وإدارية ونائبة وزير وعميدة ومديرة جامعة في غالبية دول المجلس.

أما مشاركتها في القطاع الخاص فما زالت منخفضة وأدنى بكثير من مستويات التحصيل العلمي للمرأة في دول الخليج، على الرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها هذه الدول من نمو ضخم في القطاع الخاص ومشاركة أكبر في التنمية، وتبني القيادات العليا توجها مناصرا للمرأة وقضاياها. ولكن رغم المشاركة المنخفضة إلا انها تبوأت مراكز عليا كمديرة بنك وعضو مجلس الإدارة.

حسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية فقد تفاوت الدخل بين المرأة والرجل في دول المجلس. وصلت المرأة لتصبح عضوة وتصوت في البرلمانات الخليجية في معظم دول مجلس التعاون وتبوأت منصب وزيرة في غالبية دول المجلس. ولكن بشكل عام كان وصولها إلى مناصب قيادية وإدارية بعدد محدود لا يتناسب مع العدد الهائل من خريجات الجامعات والدراسات العليا بحيث استطاعت المرأة في المجتمع الخليجي كله بشكل عام أن تصبح قوة عاملة، ولها تأثير، وتساعد في النهضة الاقتصادية سواء أكان على مستوى الأسرة أو كان على المستوى الاجتماعي، وظهرت قرارات سياسية في جميع دول الخليج لتبدأ المرأة بالوصول إلى مناصب قيادية.

دور المرأة في مسيرة التعليم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. حمدة حسن السليطي مساعد مدير هيئة التقييم
مديرة مكتب شئون التعليم الدولية
المجلس الأعلى للتعليم - دولة قطر

مقدمة:

بات من المسلم به في دول العالم متقدمة ونامية أن المرأة ركن أساسي من أركان ودعائم التنمية الشاملة والمستدامة. فالمرأة نصف الحاضر وجميع المستقبل، وهي ككائن كرمه الله بجعلها إنساناً لها من الحقوق والواجبات ما لمثل شريكها الرجل من حقوق وواجبات. وبعد نضال مرير خلال سنوات ممتدة، أصبح للمرأة في معظم دول مجلس التعاون فرص متكافئة من التعليم، والعمل والمشاركة الإيجابية في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية العامة، مع التأكيد على أن هذه الفرص قد تقل أو تزيد من دولة لأخرى لأسباب عديدة لا يتسع المقام لذكرها.

لذلك يعتبر التعليم أساس النهضة الحضارية التي تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، فضلاً عن كون التعليم هو قاعدة التنمية وأساس بناء الإنسان، وتحريره من أغلال الجهل، وتطوير كفاءته، وإطلاق قدراته والسبيل الأكيد لإقرار حقوق المرأة وأخذ دورها كاملا في نهضة وطنها وأمتها . فملف التعليم، وضرورة مواصلة النظر فيه وتطوير وسائله وإعادة النظر في سياساته وأهدافه، من أهم متطلبات التنمية، والتي تقوم المرأة فيها بدور رئيسي.

وحين ننظر إلى الدور الذي قامت به المرأة وما تزال في مسيرة التعليم بدول الخليج العربية، لابد أن ننظر إلى هذا الدور في إطار التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي إطار التنمية المستهدفة القائمة على الأصالة والتجديد الحضاري وتفسير إلى أي مدى استطاعت المرأة أن تشارك وتساهم بفعالية في تلك المسيرة، والعوامل التي تؤثر في معدلات إسهام المرأة في مسيرة التعليم بدول المجلس في ظل المتغيرات والتطورات التي طرأت على هذه المجتمعات.

ولاشك أن التعليم قد ساهم في تغيير أوضاع المرأة بشكل كبير في دول مجلس التعاون وضمن لها مستقبلاً أفضل، كما زاد التعليم والتدريب من قدرات المرأة على العمل ورفع مستوى توقعاتها في الحياة، وهو ما تؤكده الإحصائيات التي توضح أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه.

وانطلاقا من هذه المقدمة فسوف يكون تناولنا لدور المرأة في مسيرة التعليم بدول مجلس التعاون، ضمن محور المرأة والتنمية المستدامة بدول المجلس. والله الموفق والمستعان.

أولاً: تعليم المرأة ودورها التنموي من المنظور الإسلامي:

حظي موضوع تعليم المرأة ومشاركتها في أعباء الحياة بشكل عام بعناية فائقة، محققا بذلك سبقا بعيد المدى للتعهدات والمواثيق الدولية، فكانت المرأة في ظل الإسلام وعلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أقرب من نظيرتها المعاصرة إلى إدراك مكانتها وفهم واجباتها في مجالات الحياة المختلفة، فشاركت الرجل في تلك المجالات، بدءا بالعناية بالأسرة، والعمل و الإنتاج، وانتهاءً بالارتقاء في الحقل العلمي وفي نشر الدعوة الإسلامية.

لقد ضمن الإسلام للمرأة الحقوق كافة في العيش الكريم، من ذلك حق التربية والتعليم وحق العمل والتملك والتصرف والزواج ورعاية الأبناء والميراث .. وألزم الإسلام الأسرة بتعليم أبنائها وبناتها على حد سواء، وألح على أن يباح لها ما يباح للرجل من معاملات اجتماعية واقتصادية.

فكما أوجب على الوالدين النفقة المادية أوجب عليهما العناية بالتنمية الفكرية والأدبية، أي التعليم الأولي والتربية الأخلاقية والاجتماعية، مما يؤهل النشء الجديد، ذكور وإناثا، للمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع.

وتحفظ لنا السنة الكثير من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن الدور المتميز للمرأة في الإسلام وعن ضرورة تعليمها .
قال الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم «النساء شقائق الرجال ولهن مثل الذي عليهن» وقال « طلب العلم فريضة على كل مسلم».

وقد حفل التاريخ الإسلامي بنماذج مشرقة عن مساهمة المرأة في مختلف مظاهر الحضارة الإسلامية من علم وسياسة وفنون وغيرها .

وكانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مثلاً أعلى في حب العلم والتفقه في شؤون الدين وكانت راوية لكثير من الأحاديث النبوية.

وكما أن التربية في الإسلام، فضلاً عن كونها أداة لترسيخ المقومات الروحية والتي توجه سلوك الأفراد والجماعات، فإنها وسيلة لتقوية المهارات وتطوير القدرات الجسمية والعقلية والوجدانية لكل من الذكور والإناث دون تمييز ، وبشكل متكامل ومتوازن، مما يجعلهم مهيئين لفهم الظواهر الإنسانية والطبيعية، واكتشاف الخيرات التي

أودعها الله في الأرض، والعمل جنبا إلى جنب على استغلالها بما يعود بالنفع على الجميع. ومن هنا نلمح المعنى العميق لربط جهود التربية والتعليم للجميع بجهود التنمية، والعناية في التنمية بالعنصر البشري بجميع مكوناته، ما دام هو صانع التنمية والمستفيد منها في نفس الوقت.

ونظرة إلى واقع الحياة تبدي لنا أهمية صلاح المرأة علما وخلقا وسلوكا داخل أسرتها، ثم في المجتمع الكبير، فبمقدار صلاح المرأة في الأسرة سيكون غالبا صلاح النشء، والذرية فيها، وبمقدار فسادها يكون غالبا فسادهم .

يضاف إلى ذلك ما لها من تأثير بالغ على الرجل، زوجا كان أو أبا أو أخا وأهمية صلاح المرأة لصلاح الأسرة أكثر من أهمية صلاح الرجل لصلاحها، لأن المرأة تستطيع أن تكون ذات أثر فعال مرشد أو مفسد، في تكوين أخلاق الأطفال الصغار وطبائعهم وعاداتهم أكثر من الرجل بكثير ، وذلك لعدة أسباب:

١. منها ما وهبها الله تعالى من شفقة، ولين في الطبع ، وقابلية للاندماج والمشاركة في أمور الصغار على مقدار طبائعهم ونفوسهم، مما له أثر كبير في اكتساب حبهم وإحراز ثقتهم، حتى يتخذوها قدوة لهم في أقوالها وأعمالها وأخلاقها وسائر تصرفاتها.

٢. ومنها واقع حال ملازمتها لأطفالها في أكثر أوقات نشأتهم، وهم ما يزالون بعد فطرة نقية، وعجينة لينة، قابلة للتكيف بالتقليد أو بالعادة. ولما كان للمرأة كل هذا الأثر في التربية داخل أسرتها أو خارجها، كان لابد من العناية بتكوينها تكوينًا راقيًا، والعمل على جعلها قدوة صالحة وأسوة حسنة، وذلك لا يتم إلا بتعليمها ما تكون به المربية الفاضلة، وتربيتها تربية إسلامية حسنة،

والاستفادة مما وهبها الله من عاطفة رقيقة، لملء قلبها بالإيمان والخير، حتى تغذي بهما الجيل الذي تتولى تنشئته وتربيته.

ثانياً: النهضة التعليمية في دول الخليج العربية وتركيزها على المرأة :

إذا أردنا أن نلقي بعض الضوء على بدايات مسيرة المرأة في النهوض بالتعليم في دول الخليج العربية فسنجد لذلك بدايات تاريخية قديمة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ويمكن تأريخ ذلك بدور الكتاتيب في إمارات الخليج العربي في هذه الفترة وعدم اقتصارها على مهمة تعلم الذكور فقط،إذ كان للبنات كتاتيبهن أيضا، كما كان لبعض المطوعات كبيرات السن كتاتيب للأطفال من الجنسين معا، على أنه يجدر بنا أن نؤكد على ملاحظة ذات بعد اجتماعي فيما يتعلق بتعليم البنات ، فقد كانت كتاتيب البنات تقتصر على مهمة تعليم تلاوة وحفظ القرآن الكريم نظر للاعتقاد السائد وقتئذ بعدم حاجة المرأة إلى القراءة والكتابة.

وقد بلغ عدد كتاتيب البنات في الكويت عشرة كتاتيب عام ١٩٣٥، وانحصرت مهمتها في تعليم القراءة فحسب ويذكر أحد المراجع أن المطوعة «أمينة العمر» كانت من أوائل من بدأت تعليم الفتيات الكويتيات قراءة القرآن الكريم، وأنها بدأت تؤدي عملها منذ عام ١٩١٦م.

وكانت هذه السيدة تحفظ الكثير من القرآن الكريم، وتفد الفتيات إلى دارها فيحفظن آيات منه شفويا، ومن هنا فإن هذا الحفظ لم يكن يفضي بهن إلى تعلم القراءة أو الكتابة.. «فالمطوعة غالبا كانت تقرىء البنات القرآن الكريم فقط،ونادرا ما كانت المطوعة تعلم البنات الكتابة، وهكذا كانت الفتاة تختم القرآن كله رواية، ولكنها لا تتقن مبادئ القراءة والكتابة.

وقد انتشرت في معظم أحياء الكويت القديمة كتاتيب البنات التي

كانت تتولى التدريس فيها نساء عرفن بالمطوعات، ومنهن على سبيل المثال ـ سارة الربيعة في المرقاب قرب بيت الرجيب، وشريفة العمر في الشرق، والمطوعة حليمة في فريج الصقر، وفاطمة المطاوعة في الشرق، ولطيفة العمر في القبلة، ورقية الجاسم في فريج الزين، ونورة الغريب في المرقاب.

على أن أول كُتابّ في الكويت اضطلع بمهمة تعليم القراءة والكتابة والحساب وحياكة الملابس وتطريزها، كان ذلك والكتابّ الذي افتتحته السيدة عائشة الأزميري عام ١٩٢٦م وكانت هذه السيدة زوجة عمر عاصم الأزميري، وكان قد سبق لها أن درست في مسقط رأسها بأزمير في تركيا كما اشتهرت بحسن خطها وجماله، ومن هنا فإن زوجها عمر عاصم عرض على الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت في ذلك الوقت، فكرة أن تنشئ زوجته مدرسة لتعليم البنات القراءة والكتابة، ومن ثم تم إنشاء أول كتابّ لتعليم البنات بحي المباركية.

ومن ذلك العام بدأت الفتاة الكويتية تتعلم القراءة والكتابة وغيرهما من المواد لأول مرة في تاريخ تعليم البنات بالكويت. وكان إقبال التلميذات متميزا مقترنا بالحماسة، بحيث برز الكثير منهن ممن استطعن إجادة المواد في أسرع فترة زمنية ممكنة، ثم أخذن على عاتقهن عبء مواصلة نشر التعليم في الكويت، بعد أن أكملن تعليمهن عند عائشة الأزميري أو ابنتها زهرة التي استمرت تؤدي مهمتها طيلة عشر سنوات، إلى أن تم افتتاح أول مدرسة نظامية للبنات بالكويت عام ١٩٣٧ / ١٩٣٨.

فإذا انتقلنا إلى قطر، نجد أن كتاتيب البنات قد انتشرت فيها كذلك وتولت التدريس فيها نساء عرفن بالمطوعات أيضا، فكان هناك كُتاب موزة صليبيخ وكُتاب البحارنة وكُتاب آمنة بنت قاسم

المسعود وكُتاب آمنة محمود الجيدة التي افتتحت كُتابها عام ١٩٣٨ في بيتها القديم بمنطقة الجسرة، وهي تعد من رائدات تعليم البنات في قطر، وكان كُتابها يضم ما يقرب من ستين طالبًا وطالبة.

والحق أن فكرة تقبل المجتمع في قطر لتعليم البنات لم تكن مهمة سهلة ميسورة،فقد كان من الصعب أن يتقبل أولياء أمور البنات فكرة تعليمهن، وهذا ما دفع آمنة محمود إلى زيارة البنات في بيوتهن وتشجيعهن، كما دفعها إلى أن تتلو على مسامع أولياء الأمور آيات الله تعالى والتي تحث على تعليم الفتاة، إلى جانب ما تسمعهم إياه من بعض أقوال الرسول الكريم مثل «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة» وتروي آمنة أن بعض أولياء الأمور كان يستمع فيقتنع ويرسل بناته لكتابها، بينما كان هناك آخرون لم يستجيبوا لحثها إياهم على تعليم بناتهم.

وكان المنهج الذي سارت عليه في تدريسها يتمثل في القرآن الكريم دون تفسير لآياته وبعض الأحاديث النبوية الشريفة ، وعلى الرغم من تواضع هذا المنهج إلا أنه كان بداية موفقة علمت الفتاة القطرية أمور دينها فكانت نواة لمستقبل أفضل .

وتقول آمنة في مقابلة معها في عام ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧م، عندما تولى سمو الوالد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني رئاسة المعارف قبل أن يتولى الحكم في قطر في ذلك الوقت ، فإن سموه قد شجع كُتابي بأن زودني بالكتب والقرطاسية والأثاث، كما أمر ببناء بناية في منزلي لاستقبال الطالبات القطريات، ثم أمر بتحويل كتابي إلى مدرسة حكومية للبنات واستقدم لها المدرسات العربيات المتعلمات، كما أمد الطالبات بالكساء والغذاء وصرف لهن مرتبات، وهكذا تطور

كُتابي، وأصبح مدرسة تضم ٤٥١ طالبة، تضطلع بأعباء التدريس لهن أربع عشرة معلمة، وقد سميت المدرسة باسم مدرسة بنات الدوحة الابتدائية.

وفيما يتعلق بمشيخات الساحل العُماني، فإن المرأة أسهمت خلال تلك الفترة إسهاما فعالاً في تاريخ التعليم هناك، وكان دورها واضحا بوصفها «مطوعة» وقد أتاحت أمور عديدة للمرأة أن تقوم بتدريس البنين والبنات على حد سواء، شأنها في هذا شأن المطوع، ومن بين هذه الأمور: بساطة الحياة وسهولة الاتصال بين أفراد المدينة أو القرية وقرابة النسب.

وممن اشتهرن في إمارة أبوظبي امرأة تُسمى «فاطمة الحجية» وأخرى هي «موزة بنت ناصر «كانتا تجمعان الأخبار والأنساب إلى جانب قراءتهما للقرآن الكريم، وكان لكل منهما دورها المتميز في التواصل ما بين الأمارات، وفي توطيد الصلات مع أفراد المجتمع من خلال نقل الأخبار وتلقيها. وفي إمارة دبي اشتهرت كل من زوية بنت رشيد وعفرة بنت سلطان ومعها بنات الشيخ ربيع اللواتي، حيث كن معلمات للقرآن الكريم ويعلمن الكتابة والقراءة وإلى جانبهن عائشة بنت علي بن دلموك التي كانت راوية إخبارية وعلى دراية بالطب العربي. كما كانت هناك راوية أخرى اسمها عائشة بنت سامر.

وفي مقابلة أجريت مع فاطمة بنت الشيخ خليفة بن جمعة بن غيث تركزت حول نشاط «المطوعات» في تاريخ التعليم، يتبين لنا أن فاطمة قد فتحت كتاّبًا في منزلها بالجميرة في دبي عام ١٩٥٣م، وظل كتاّبها مفتوحا حتى عام ١٩٧٥، أي طيلة اثنتين وعشرين سنة متواصلة.
وتقول فاطمة في تلك المقابلة إنها قد ختمت القرآن لثمانية عشر طالبا وطالبة إلى جانب مادة الإعراب وأبجدية الحروف، ولم تكن

الحكومة وقتها تصرف لها أية مخصصات مادية فكان على الطالب أو الطالبة دفع ما بين روبية إلى روبيتين كل شهر، وكانت الدراسة تمتد على مدار العام في الصيف والشتاء تقريبا.. حيث تبدأ في الخامسة صباحا حتى الثامنة صباحا، تعقبها فترة راحة للإفطار. ثم تستمرالدراسة حتى أذان الظهر وبعده تبدأ فترة راحة ثانية لتناول الغداء. ثم تبدأ الدراسة مرة أخرى وقبيل الغروب ينصرف الطلاب إلى منازلهم.

وتشير فاطمة كذلك إلى أن بعض الطلبة كان يختم القرآن الكريم في سنة واحدة، وبعضهم كان يقضي أكثر من سنة حتى يتسنى له أن يختم القرآن الكريم، كما تبين أن عدد الطلاب والطالبات كان يبلغ نحو عشرين طالبًا وطالبة في السنة. وقد قل العدد بعد ذلك عندما أنشئت المدارس الحكومية فلم يعد الإقبال شديدا، وإن ظل بعض الطلبة والطالبات يتردد من حين لآخر بغية التفقه في الدين على الرغم من وجود المدارس الحكومية.

وتذكر فاطمة أنها قد درست في البداية على يد مطوعة في دبي، لكنها لا تذكر تاريخ دراستها على وجه التحديد، وتروي - ما سبق أن رواه غيرها في مناطق أخرى من الخليج العربي- من أن العادة قد جرت في تلك الفترة على الاحتفال بمن يختم القرآن الكريم من الطلبة، حيث يتم ترديد أناشيد في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وبجانب تعليم القرآن الكريم فقد كانت تعلم الأحاديث والأدعية وتشرح فرائض الصلاة، وعما إذا كان ما يدفعه الطلبة والطالبات لقاء التعليم يكفيها، ذكرت أنها كانت متزوجة وكان ما يدفعه الطلبة والطالبات كافيا لها إلى جانب معاش زوجها، ولم يكن التدريس يؤثر على حياتها الزوجية أبدا، كما أن زوجها لم يكن يعارض عملها بل كان يشجعها.

ويختلف تاريخ بدء مسيرة التعليم في كل دولة من دول مجلس التعاون: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية،وسلطنةعمان، وقطر، والكويت. فقد افتتحت أول مدرسة في الحجاز في عام ١٩١٢م، وفي نفس العام افتتحت أول مدرسة في الكويت. وفي عام ١٩١٩م افتتحت مدرسة الهداية في البحرين، ومدرسة الأحمدية في دبي، وافتتحت أول مدرسة للبنات في البحرين في عام ١٩٢٨م (أي بعد افتتاح أول مدرسة للبنين بتسع سنوات فقط)، وأول مدرسة ثانوية للبنين(الكلية) عام ١٩٤٠، وأول ثانوية للبنات عام ١٩٥٠م.

وقد بدأت الفتيات في الالتحاق بالمدارس المختلفة في دولة قطر عام ١٩٥٥م بعد اكتشاف النفط بخمس سنوات، حيث كان عددهن حينئذ لا يتجاوز ٥٥ طالبة في عدد محدود جداً من المدارس، وفي خمس سنوات فقط تضاعفت أعدادهن حوالي ٣٩ ضعفا، وزادت بالتالي المدارس المخصصة للفتيات لتصل إلى عشرين مدرسة في نفس الفترة. وخلال السنوات العشر الأخيرة تطور عدد الطالبات في مراحل التعليم المختلفة من ٢١,٩٤٤ طالبة في عام ١٩٩٤/١٩٩٣ إلى ٣٠,٦٣٥ في العام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٣، كما ارتفع عدد مدارس الفتيات إلى ١٠٨مدرسة، أي أن زيادة أعداد الطالبات بمعدل ٣٩ ٪ صاحبتها زيادة في عدد مدارس الفتيات بلغت حوالي ٨ ٪.

أما جامعات دول مجلس التعاون فكانت أولها جامعة الملك سعود التي أنشئت في عام ١٩٥٧م، تلتها جامعة الكويت عام ١٩٦٦م، وجامعة قطر عام ١٩٧٣م، وجامعة الإمارات العربية عام ١٩٧٦م، وجامعة البحرين عام ١٩٧٨م، وجامعة السلطان قابوس في عمان عام ١٩٨٦م.
وقد شهدت دول الخليج العربية خلال العقود القليلة الماضية العديد من الجهود الهادفة إلى القضاء على الأمية وتشجيع التعليم الإلزامي بكافة مراحله. وتأكيداً لأهمية التعليم ودوره المباشر في تحقيق

التنمية حرصت دول المجلس على تحقيق مجانية التعليم لمواطنيها ولمعظم المقيمين على أرضها، مما جعل هناك زيادة مضطردة في أعداد الطلبة في مختلف مراحل التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية،إضافة إلى أن نسبة الإناث في مراحل التعليم المختلفة تقاربت جداً مع نسب الذكور، إن لم تكن تزيد عليها في معظم دول المجلس.

كذلك لم يعد الهدف الأساسي للمرأة الخليجية هو الحصول على شهادة علمية لغرض البقاء في المنزل بعد التخرج، بل أصبحت المرأة تبحث لنفسها عن مكان لائق في سوق العمل يتناسب مع قدراتها وخبراتها. وقد ساعد على ذلك إتباع العديد من دول الخليج العربي سياسات توطين الوظائف. وقد أدي تطبيق هذه السياسة إلى زيادة معدلات تدفق المرأة إلى سوق العمل والاعتماد عليها بصفة أساسية كمورد اقتصادي هام له دوره البارز في خطط التنمية.

وعلى سبيل المثال استفادت المرأة القطرية من جملة المعطيات الموضوعية التي حسّنت من مكانتها الاجتماعية نتيجة لدخولها بقوة في مختلف مستويات التعليم، وبرز ذلك واضحا من خلال ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في مختلف مستويات مراحل التعليم كما يتضح من الجدول التالي لتصبح مكونه الرئيسي كما هو الحال في التعليم العالي، حيث إن عدد الطالبات القطريات بلغ ٤٣٦٠ طالبة من مجموع المسجلين في الجامعة، أي ما يعادل ٨٠٪ من إجمالي عدد الطلبة خلال السنة الجامعية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، وتعد مستويات القيد هذه مرتفعة جداً بالنسبة للمنطقة أو للعالم بوجه عام، مما ينبئ باستفادة الأجيال المقبلة من النساء القطريات في المستقبل القريب من فرص جديدة ومتجددة في مختلف مراحل التعليم، نظراً لتوجهات الدولة وحرصها على تحقيق شمولية التعليم للجميع، وهو نفس الحال

الذي تعايشه بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة الحالية.

جدول (١)

نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
من عام ١٩٩٠وحتى عام ٢٠٠٧م بدولة قطر

	المعـــــدل			معدل النمو	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٧
ابتدائي	٩٣.٣	٩٨	١٠٠.٣	٠.٤٩	٠.٣٣
إعدادي وثانوي	١٠٧.٩	١٠٧.١	١٠٤.٦	-٠.٧٠	-٠.٣٤
جامعي	٢٥٠.٢	٢٤٥.٧	٢٠٩.٣	-٠.١٨	-٢.٥٧

إن الرؤية السسيولوجية المتعمقة لإقبال المرأة الخليجية على التعليم والعمل تجعلنا غير مبهورين بارتفاع مخرجات التعليم الجامعي عاما وراء آخر، بل لقد وصل الأمر إلى الحد الذي فاقت فيه مخرجات كل أنواع التعليم من الإناث عن الرجال في معظم دول المجلس، ومن ثم فلا يجب الحكم على تحرر المرأة، وارتفاع مكانتها الاجتماعية من خلال بعد واحد فقط يتمثل في ارتفاع نسبة تعليمهن،وارتفاع نسبة مخرجات التعليم الجامعي بينهن، إذ أن المسألة أعمق من ذلك بكثير، حيث أن البعد المؤثر على مكانة المرأة الخليجية في مجتمعاتها يتمثل أولاً في اندماجها في التنمية، والعمل على دعم نفوذها، وتعظيم قدراتها على فهم وضعها، وتغير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن يكون لها

صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات وإحداث التغيير.

ويمكن القول إن المرأة الخليجية قد ناضلت من خلال اقتحامها لثلاثة مجالات أساسية تمثل أولها في اقتحامها لمجال التعليم، وثانيها في اقتحامها لسوق العمل، أما اقتحامها الثالث والأخير فكان محصلة للاقتحامين الأول والثاني، ونعني بذلك المشاركة الفعلية في تنمية مجتمعها، ولقد أثر ذلك كثيرا على تغير صورة المرأة الخليجية للأفضل دوما، ورفع مكانتها في مجتمعاتنا الخليجية .

ويتضح مما سبق أن التزايد المستمر في نسبة الإناث في مراحل التعليم المختلفة يمثل دليلاً قويا على تغيير النظرة إلى تعليم المرأة الخليجية . فلا شك أن وجود المرأة المتعلمة قد ساهم بشكل مباشر على توعية المرأة وزيادة قدرتها على تنشئة جيل جديد على أسس علمية، بالإضافة إلى زيادة وعي المرأة ذاتها بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والعمل على المساهمة في حلها ، ومن أمثلة ذلك مشاكل تنظيم الأسرة، وكان لكل ذلك أثره في جعل المرأة المتعلمة نواة جيدة لتكوين وإعداد امرأة خليجية قادرة على ممارسة وظائفها الإدارية.

وفي هذا السياق ، راعت اللوائح القانونية والنصوص الدستورية في دول الخليج العربية تأكيد حقوق وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في التوظيف وفي اختيار التخصصات التعليمية وغيرها من المجالات، وإلى ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في ميادين حياة المجتمعات الخليجية، ودعم مشاركة المرأة في الحياة العامة واعتماد سياسات تساعد النساء على المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل، وتعزيز الصورة الإيجابية للمرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع، وتوفير الخدمات والبرامج الداعمة لعمل المرأة في الأعمال المهنية والحرفية

المناسبة ومساهمتها في التنمية، إلى غير ذلك من الإجراءات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من تمكين المرأة من عناصر القوة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، ودعم دورها بشكل أكبر في مسيرة التعليم.

ثالثاً: القرار السياسي وآثاره في تفعيل دور المرأة في دعم مسيرة التعليم:

لقد كان للقرار السياسي في معظم دول الخليج العربية آثاره الواضحة في دعم دور المرأة في مسيرة التعليم ومنحها معظم حقوقها، حيث جاء هذا القرار وفق فلسفة مستنيرة راعت قواعد الشرع الحنيف والنظم المعرفية والسلوكية والإنتاجية، واستخلصت روح الشريعة السمحة مستفيدة من تجارب الأمم المتقدمة في عصرنا الحاضر. كما جاءت القرارات المتعلقة بدعم دور المرأة في مسيرة التعليم بدول الخليج العربية وفق إرادة سياسية حكيمة للقيادات الرشيدة التي أسهمت في تهيئة المجتمع للتغير النوعي في المجالين المادي والبشري مما كان له أثره في انتظام العمل واستمراريته ونجاحه، مما انعكس أثره في صياغة وتفعيل برامج وأساليب تربوية وتعليمية في أشكالها النظامية واللانظامية أو المدرسية والمجتمعية .

ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى أن القرار السياسي في دول الخليج العربية كان له أثره البالغ على النهضة التعليمية الكبيرة التي تشهدها تلك الدول، خاصة في ضوء تبني العديد من الشخصيات النسائية المرموقة في دول المجلس لمشاريع تعليمية واعدة، وهو ما أصبح مجالاً خصباً لاستقطاب أرقى الجامعات والمدارس العالمية وتشكيل مدن تعليمية كاملة تجمع الأفضل منها وتتيح الفرصة للالتحاق بها دون حاجة إلى السفر إلى البلاد الأجنبية التي تقع فيها تلك الجامعات، مما أتاح للمرأة فرصا تعليمية متميزة كانت بعيدة المنال من فترات زمنية قريبة .

وعلى سبيل المثال لا الحصر تعمل صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند - حرم صاحب السمو أمير دولة قطر- على رفع مستوى التعليم وإيجاد فرص تعليمية جديدة لجميع أفراد المجتمع، وتلتزم سموها ببناء نظام تعليمي عصري في قطر وفقا لأرقى المعايير العالمية.

وتهدف صاحبة السمو إلى تحسين مستوى التعليم والأداء المدرسي في قطاع التعليم العام بصفتها نائب رئيس المجلس الأعلى للتعليم، وهو السلطة الرئيسية المعنية بسياسة التعليم في قطر. وتروج سموها للسياسات التعليمية في أنحاء المجتمع كافة، بما في ذلك تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعليم المعاقين إضافة إلى تدريب ذوي الدخل المحدود.

وقد طورت سمو الشيخة موزة عبر مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع مشاريع تعليمية رائدة بهدف تحويل قطر إلى مركز متميز في مجال التعليم العالي والبحوث إضافة إلى تحويلها إلى مساهم كبير في المعرفة العالمية، كما تتسع أنشطة سموها لتشمل المستوى الدولي وذلك من أجل النهوض بمعايير التعليم حول العالم . وبصفتها مبعوث اليونسكو الخاص للتعليم الأساسي والعالي تتضمن مشاريع صاحبة السمو الصندوق الدولي للتعليم العالي في العراق الذي تأسس عام ٢٠٠٣ للمساعدة في إعادة أعمار المؤسسات التعليمية العراقية، ومبادرة التعليم فوق الجميع.

وتشكل «أيادي الخير نحو آسيا» مبادرة أخرى من مبادرات صاحبة السمو لدعم مهمة اليونسكو الهادفة إلى مساعدة دول آسيا وتأمين «التعليم للجميع» مع حلول العام ٢٠١٥. وتهدف تلك المبادرة إلى مساعدة الدول الآسيوية التي شهدت الكثير من المشكلات جراء الأزمات

لتمكينها من إعادة بناء مدارسها وترميم أبنيتها المهدمة وتوفير التجهيزات والأدوات المدرسية لها .

ويمكن الإشارة كذلك إلى دور القيادة السياسية في تحديد طبيعة التربية اللازمة ونوعية التعليم المنشود ، وأبرز توجهاته المستقبلية، والدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في هذا الإطار من خلال ما حددته وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، والتي حددت ثلاثة وعشرين جانبا شملت خصائص التربية المستقبلية، وأبرز التوجهات والخيارات المستقبلية والأهداف التربوية، والمناهج، واستراتيجيات التعليم والتعلم والتقويم وكيفية تطويرها، ودور الإدارة والإشراف والتدريب، والتربية غير النظامية، والتربية المجتمعية، وعلاقة المدرسة بالبيت والمجتمع المحلي، وإعدادالمعلمين وتمهينهم، والتعلم المستمر مدى الحياة. وهذه الجوانب وغيرها تمثل إطار عاما للقرار السياسي في دول مجلس التعاون يستهدف الإطار العام للتنمية المنشودة من خلال تحديد واضح ومتفق عليه لتلك التنمية وللدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في هذا الإطار.

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نؤكد على أهمية الرؤى الوطنية للنهوض بالتعليم في دول مجلس التعاون والتي تعزز دور المرأة ودورها الفعال في العملية التنموية، حيث تؤكد رؤية قطر التنموية حتى عام ٢٠٣٠م على أهمية تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية وخاصة فيما يتعلق بصناعة القرار، وبتحقيق نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين رجالاً ونساء بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع:
وتشمل مكونات هذا النظام وفق هذه الرؤية مجموعة من المتطلبات

أهمها:

- مناهج تعليم وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد.
- برامج تعليم مستمر مدى الحياة متاحة للجميع.
- شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تزود الأطفال والشباب القطريين بالمهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه، وتعمل على:
  - ترسيخ قيم وتقاليد المجتمع القطري والمحافظة على تراثه.
  - تشجيع النشء على الإبداع والابتكار وتنمية القدرات .
  - غرس روح الانتماء والمواطنة .
  - المشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات الثقافية الرياضية.
- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة.
- نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة .
- دور فاعل دوليا في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي .

ولا يفوتنا أن ننوه أيضا في إطار حديثنا عن الرؤى الوطنية للنهوض بالتعليم في دول المجلس إلى مثال آخر وهو دولة الإمارات العربية المتحدة التي وضعت إستراتيجية التعليم ٢٠٢٠ لأجل تطوير الخيارات التعليمية المتوفرة للسكان وتطوير جودة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي من خلال تشجيع كوادر التدريس المؤهلة عن طريق توفير فرص تطوير وأجور مرتفعة، بالإضافة إلى إقامة تحالفات مع مؤسسات

تعليمية معترف بها عالميا بما يحقق لخريجيها اكتساب قدرة تنافسية في السوق العالمي.

لمحة عن استراتيجية التنمية الشاملة البعيدة المدى لدول مجلس التعاون (٢٠٠٠ – ٢٠٢٥م):

وقبل أن نختتم الحديث عن دور المرأة في مسيرة التعليم بدول مجلس التعاون ومدى تأثيره على الدور التنموي للمرأة ، نجد من الضروري أن نلقي الضوء في عجالة سريعة على إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥م. والتي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة (شعبان ١٤١٩ هـ - ديسمبر ١٩٩٩م) بهدف تحقيق مسيرة تنموية مستدامة لدول المجلس في كل المجالات، غايتها الارتقاء المتواصل بنوعية الحياة فيها، بحيث تلبي احتياجات التنمية في كل دولة، وتعمق التنسيق بين أنشطة خطط التنمية الوطنية في الدول كلها، حتى تكون أكثر قدرة على التكيف مع مستجدات المرحلة القادمة ومواجهة التحديات المستقبلية.

وللتربية والتعليم - ضمن هذه الاستراتيجية - دور أساسي في تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة القابلة للاستدامة، وذلك بحكم إسهامها في علمية التنمية البشرية ، كقاعدة للتنمية وطاقاتها المتجددة، على أن تكون جزءًا متكاملاً من النسق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الشامل للمجتمع، وأن تتواكب الجهود الرامية إلى تطور نظمها ومؤسساتها مع جهود مماثلة لإصلاح الخلل والقصور في المجالات الأخرى.

وينطلق الجانب التربوي لاستراتيجية التنمية الشاملة مما كشفت عنه الدراسات والبحوث وأكدته الشواهد من تراجع إسهام مخرجات نظم التعليم عن المستوى المأمول في عملية التنمية بالدول الأعضاء،

مما يجعل أهم أولويات العمل التربوي في المرحلة القادمة ثلاثة أمور هي:

الأول: إحداث تطوير نوعي في مدخلات نظام التعليم وعملياته، يُحسن نظام التعليم ومخرجاته، ويرتفع به إلى المستويات المنشودة التي تُكون المجتمع المتعلم المنتج الساعي بجد إلى الرقي والتقدم.

ويتلخص هذا التطوير النوعي في أربعة مداخل كبرى تؤدي إلى بقية مسارات التطوير الفرعية بأنواعها ألا وهي:

١. تطوير عملية التعلم والتعليم ذاتها: أي ما يقوم به المتعلم فعلاً داخل المدرسة وخارجها، ليكتسب خبرات جديدة ويتعلم كيف يفكر تفكيراً منظما يؤدي به إلى التوصل إلى حلول للمشكلات، وكيف ينمي لديه مهارات تمكنه من أداء عمل نافع منتج متقن، وكذلك ما يقوم به المعلم فعلاً من تربية وتعليم وتقويم وإرشاد وبحث متواصل يؤدي إلى تطوير عملية التعلم والتعليم وتحسين نتائجها. ويشمل تطوير عملية التعلم والتعليم، فيما يشمل المنهج الدراسي، بأهدافه ومحتواه وطرائقه والمواد والوسائل المستخدمة في تطبيقه وتقويمه.

٢. التنمية المهنية للقوى البشرية المشاركة في تطوير عملية التعلم والتعليم، وفي مقدمتها المعلمون ، ومعهم مديرو المدارس ومطورو المناهج والاختصاصيون التربويون في بقية المجالات، بحيث تنمو لديهم المعرفة وتتراكم الخبرات التي تمكنهم من إنتاج النوعية الجديدة اللازمة للتطوير النوعي للتعليم من مناهج تعليمية ومواد دراسية مطبوعة ومسموعة ومرئية، تقليدية وتفاعلية، بمختلف

أنواعها ووظائفها، كما تمكنهم من توظيف مصادر التعلم والتعليم وإدارتها وتقويمها بفعالية وكفاءة.

٣. إصلاح إدارة التطوير التربوي بما يكفل فهم أهداف مشروع التطوير من قبل كل المعنيين بتطبيقه وتحفيزهم على إنجاحه، وحمايته من الجمود والتآكل والفشل،وذلك بتحديث نظام إدارة التعليم في مستوياتها المختلفة، ابتداء من المدرسة حتى الأجهزة المشرفة على التعليم، بحيث يصبح تحقيق التطوير التربوي الشغل الشاغل للإداريين واستخدام سلطة الإدارة وآلياتها كوسائل لتيسير حدوث التطوير واستدامته.

٤. ربط خطوات التطوير النوعي التربوي بالبحث العلمي الميداني، بحيث تبنى عناصر التطوير على نتائج البحث والتجريب والتقويم، وتتحدد اتجاهاته بمشاركة واسعة من القائمين بالتعلم والتعليم،والمعنيين بنتائجه من معلمين واختصاصيين ومشرفين وباحثين وإداريين وطلبة وأولياء أمورهم، ومن مؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة .

الثاني: ضبط جودة مستوى التعليم من خلال تقويم أربعة عناصر أساسية تشمل:

١. مخرجات التعليم، وتتمثل في المستويات المعرفية والمهارية والأدائية للطلبة وكذلك مظاهر سلوكهم واتجاهاتهم وقدرتهم على التفكير المنظم وحل المشكلات .
٢. أداء المعلمين وسعيهم من أجل التنمية المهنية المستمرة لديهم، وكذلك مظاهر سلوكهم كمربين وقدوة للطلبة.

٣. أداء المدرسة كمؤسسة تربوية من حيث مناخها الاجتماعي والإداري وتنظيم بيئتها وإدارة مصادرها، وتنمية مواردها البشرية والمادية.
٤. أداء إدارة نظام التعليم من حيث رسم السياسات التربوية الداعمة للتطوير التربوي والمحافظة على مرونة نظام الإدارة، وتسهيل عمل المؤسسات التربوية وتحفيز العاملين فيها على زيادة الإنتاج وإتقان العمل.

الثالث: توفير التمويل اللازم للتطوير النوعي في التعليم:
فالتطوير النوعي. كما توضح إستراتيجية التنمية الشاملة - له شروطه ومطالبه، وله كلفته الباهظة، وذلك ما يضيف أعباء مالية إلى الأعباء التي تنوء بها الأنظمة التعليمية في سعيها لتلبية مطالب التوسع المطرد في نشر التعليم وضمان جودته.
ولكن الإنفاق على التطوير النوعي له جدواه التي يتوقع منها أن تؤدي إلى علاج كثيرمن اختناقات التعليم الحالية، وبالتالي علاج مصادر رئيسة للهدر وإسهام في ترشيد الإنفاق عليه.

إنجازات تربوية متميزة في مسيرة دول المجلس:

وقد كان لاستراتيجية التنمية الشاملة بدول مجلس التعاون ولما سبقها من قرارات لتفعيل العمل التربوي المشترك نتائجها العديدة على مسيرة التنمية بتلك الدول مما كان له آثاره على تفعيل وتعزيز دور المرأة سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم الجامعي، وتعظيم مساهمتها في دعم مسيرة التعليم بدول المجلس.
ويمكن أن نقدم بعض النماذج لما أقره المجلس الأعلى لمجلس التعاون من قرارات تبناها المجلس واللجان الوزارية المختصة لتطوير

التعليم وكان للمرأة فيها النصيب الأوفى بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك على النحو التالي:

١. إقرار الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية والتعليم في الوفاء باحتياجات التنمية لدول المجلس (مسقط ١٩٨٥م).
٢. معاملة طلبة دول المجلس في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي معاملة طلبة الدولة مكان الدراسة (مسقط ١٩٨٥م).
٣. معاملة الشهادات والوثائق الدراسية الخاصة بمواطني دول المجلس والصادرة من أية مؤسسات تعليمية رسمية بدول المجلس معاملة تلك الشهادات والوثائق الصادرة من الدولة نفسها مسقط (١٩٨٦م).
٤. مساواة طلاب دول المجلس في مؤسسات التعليم العالي في القبول والمعاملة مع طلاب الدولة مقر الدراسة (الرياض ديسمبر ١٩٨٧م).
٥. السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية (مسقط ١٩٩٥م).
٦. دعم جامعة الخليج العربي حيث تم تخصيص كراسي في الجامعة بأسماء قادة دول المجلس وتمويل الدول الأعضاء لبعض البرامج العلمية والأكاديمية (الرياض ١٩٩٣م).
٧. اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن التعليم وتطوير المنظومة التعليمية (مسقط ٢٠٠١م).
٨. الموافقة على الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام (المنامة ٢٠٠٠) .
٩. اعتماد التوجهات الخاصة بالجانب التعليمي في وثيقة الآراء المقدمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عن مسيرة العمل المشترك (الدوحة ٢٠٠٢م).
١٠. إقرار تنظيم عمل لجان العمل المشترك في مجال التعليم العالي (الاجتماع الحادي عشر للجنة رؤساء ومديري الجامعات أكتوبر ٢٠٠١م).
١١. اعتماد التوجهات الخاصة بالتعليم (الدوحة ٢٠٠٢م).
١٢. الموافقة على دراسة التطوير الشامل للتعليم في دول المجلس

(الكويت ٢٠٠٣م).

١٣. الموافقة على الخطة التي توصل إليها الفريق المكلف من قبل لجنة وزراء التعليم العالي لدراسة البرامج والمشاريع الخاصة بالتعليم العالي في وثيقة التطوير الشامل للتعليم الخاصة بتسكين بعض البرامج في عدد من جامعات دول المجلس(أبوظبي ٢٠٠٥م).

١٤. تحقيقا لقرار المجلس الأعلى الخاص بالتطوير الشامل للتعليم، اعتمد المؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج (الكويت فبراير ٢٠٠٥م) مشروع «تطوير التعليم» والذي يتكون من٣٤ برنامجا تشمل عدة مجالات، وقد شرع المكتب في تنفيذها.

١٥. الموافقة على مشاريع مشتركة تضم:

أ. الهيئة العامة المشتركة للتكنولوجيا.

ب. هيئة الاعتماد الأكاديمي .

١٦. الموافقة على الخطة الخمسية الموحدة لعمل لجان العمل المشترك في مجال التعليم العالي من قبل لجنة رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (جامعة قطر، ديسمبر ٢٠٠٥م).

١٧. تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول المجلس.

١٨. إعداد وإصدار مجموعة من الدراسات التربوية المتخصصة.

١٩. إصدار المجلة العربية للمحاسبة (مجلة علمية محكمة).

٢٠. إنشاء المسابقة الخليجية للمهارات المهنية.

٢١. إنجاز العديد من ورش العمل والحلقات النقاشية والمؤتمرات العلمية بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

٢٢. إنشاء قاعدة معلومات (بوابة الخليج للبحث العلمي) «جسر» وهو مشروع متميز احتضنه معهد الكويت للأبحاث العلمية،ووفر الإمكانات، وتتابع الإدارة التعليمية من خلال فريق فني إنجاز هذا المشروع حيث سيوفر خدمات للباحثين وللأكاديميين على مستوى دول المجلس.

٢٣. تكريم ثلاث أمانات من أمانات لجان العمل المشترك وهي:

أ. أمانة لجنة عمداء كليات الطب.

ب. أمانة لجنة عمداء كليات الهندسة والعمارة والتخطيط والحاسب الآلي.

ج. أمانة لجنة عمداء كليات العلوم.

وقد تم ذلك خلال الاجتماع الخامس عشر للجنة رؤساء ومديري الجامعات (جامعة قطر، ديسمبر ٢٠٠٥م) بهدف تحفيز وتشجيع تلك اللجان على أدائها المتميز في تعزيز العمل المشترك من خلال إسهاماتها العلمية والعملية.

٢٤. إنجاز العديد من الدراسات التربوية المتخصصة.

٢٥. إنجاز العديد من الأنظمة والتشريعات، مثل:

- لائحة تبادل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- لائحة التبادل الطلابي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- النظام الأساسي للأسابيع الثقافية في جامعات دول المجلس.
- النظام الأساسي للدورات الرياضية في جامعات دول المجلس.
- النظام الأساسي لمعسكرات الجوالة في جامعات دول المجلس.
- النظام الأساسي للزيارات الطلابية المشتركة في جامعات دول المجلس.
- النظام الأساس للمهرجان الجامعي المسرحي.
- إجراءات ومعايير معادلة الشهادات العلمية الصادرة من خارج دول المجلس في مجال التعليم العالي.
- النظام الأساسي لمسابقة المهارات المهنية لدول مجلس التعاون.
- التنظيم المالي والإداري للجنة رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول المجلس.

رؤية مقترحة لتعزيز دور المرأة في مسيرة التعليم بدول المجلس:

إن ما تظهره مؤشرات الجداول الإحصائية حول نسبة الإناث في العملية التعليمية لدول مجلس التعاون سواء أكانت طالبة أم معلمة يعطي انطباعات غير مشكوك فيها تؤكد تعاظم دور المرأة في مسيرة التعليم وما ينتظرها من تعزيز لهذا الدور من عام إلى آخر.

وقد أوردنا في الصفحات الأخيرة من هذه الدراسة مجموعة من الجداول الإحصائية الواردة ضمن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الصادر عن منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٩م، والتي تظهر ارتفاع عدد الإناث الدارسات في المراحل التعليمية المختلفة ابتداء من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ووصولاً إلى مرحلة التعليم الجامعي، واضطراد هذا العدد من عام إلى آخر في كافة تلك المراحل، إضافة إلى دور المرأة ضمن هيئة التدريس بجميع تلك المراحل والتي تعبر بوضوح عما قامت وتقوم به في تعزيز ودعم مسيرة التعليم في جميع دول الخليج . فعلى سبيل المثال نلحظ المؤشرات التالية ضمن تلك الإعداد:

- نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي.

  ما بين العامين الدراسيين ١٩٩٩، ٢٠٠٦ تراوحت ما بين ٩٧ ٪ إلى ٩٩ ٪.

- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الابتدائي ما بين العامين الدراسيين ١٩٩٩، ٢٠٠٦ تراوحت ما بين ٧٤ ٪ إلى ٨٥ ٪.
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الإعدادي. ما بين العامين الدراسيين ١٩٩٩، ٢٠٠٦ تراوحت ما بين ٥٣ ٪ إلى ٥٥ ٪.
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الثانوي. ما بين العامين الدراسيين ١٩٩٩، ٢٠٠٦ تراوحت ما بين ٥٤ ٪ إلى ٥٣ ٪.
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم العالي مابين العامين الدراسيين ١٩٩٩، ٢٠٠٦ تراوحت ما بين ٣٣ ٪ إلى ٣٦ ٪.

ولضمان استمرارية هذا الدور .الذي تواصل المرأة في دول المجلس أداءه بنجاح فائق نطرح على النحو التالي بعض التدابير المقترحة لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز فرص التحاقها بالتعليم سواء للدراسة أو للعمل في هذا المجال:

- مواصلة اتخاذ قرارات سياسية لتعديل كافة الظروف غير المتكافئة بين الجنسين، ولتكثيف الجهود الكفيلة بتحقيق المساواة التامة في كافة المجالات .
- مراجعة كافة التشريعات، لحذف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن التشريعات المناسبة التي من شأنها حماية المرأة من العنف الجسدي والمعنوي الذي يقع عليها في الأسرة أو في المجتمع الكبير، والتشدد في تطبيق القانون الذي يحدد السن الأدنى لزواج الفتيات،وإفساح المجال أمام المرأة للمشاركة في صياغة القوانين، خاصة تلك التي يمكن أن تؤثر عليها.
- تكثيف الجهود لتعديل اتجاهات المجتمع التقليدية نحو المرأة والتي تؤدي إلى العديد من أشكال التمييز ضدها، بحث يعامل الذكور والإناث على قدم المساواة في الأسرة والمدرسة والمجتمع الكبير، وبحيث تتعدل النظرة الجامدة إلى أدوار كل من الجنسين، ويزداد الوعي الاجتماعي بقدرات المرأة وحقوقها في التعليم والعمل والمساهمة في كافة أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- بذل جهود خاصة لتعديل الصورة السلبية للمرأة عن نفسها والتي اكتسبتها خلال تنشئتها الاجتماعية ، ولتوعيتها بحقوقها وبدورها الحقيقي في المجتمع، ولإقناعها بقدراتها على الاضطلاع بأية مسئولية، وبحاجتها للرياضيات والعلوم والتكنولوجيا في حياتها ومستقبلها، وبقدرتها على تعلم تلك المواد وإتقانها.وتقديم نماذج من النساء اللواتي نجحن في ميادين عديدة، وفي مجالات غير تقليدية كانت حكراً على الرجال لإقناع المجتمع بإمكانات المرأة وقدراتها.

- العمل على إلغاء الصورة الإعلامية التي تظهر المرأة في مرتبة دونية، وتطوير صورة بديلة، تظهر الأدوار الإيجابية للمرأة في مختلف مجالات النشاط واستغلال وسائل الإعلام الجماهيرية في تنظيم حملات توعية لمختلف قطاعات المجتمع للقضاء على مظاهرالتمييز بين الجنسين، والتوعية بمفهوم المشاركة الوالدية التي تتطلب مشاركة الأب والأم في تربية الأبناء وتدبير أمور الأسرة .
- التصدي لمشكلة الأمية بشكل جذري، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة وإلزام جميع الأميين والأميات بالعمل على تحرير أنفسهم من الأمية والتشدد في تطبيق ذلك، وشن حملة إعلامية حول مشكلة الأمية وخطرها وضرورة القضاء عليها، وتوفير الشروط المناسبة لإقناع الأميات بضرورة التعلم، وسد منابع الأمية بالتشدد في تطبيق قانون إلزامية التعليم في مرحلة التعليم الأساسي ومعالجة مشكلات التسرب.
- توعية أولياء الأمور بأهمية التعليم،خاصة للإناث وبضرورة تشجيعهن على الالتحاق بالفروع العلمية والتقنية، لتمكينهن من العمل في مجالات غير تقليدية ، ولضمان تمثيلهن المتساوي مع الرجال في المراكز الإدارية والمهنية العالية.. واستدامة النظر إلى التعليم كشرط أساسي وحاسم لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية.
- إعادة النظر في المناهج الدراسية بحيث تكون واحدة لكلا الجنسين دون تمييز في التخصصات والمواد العلمية والأنشطة اليدوية والحرفية، وبحيث تتضمن مواد تتعلق بقضايا المرأة وحقوقها وأهمية مشاركتها في مختلف أوجه التنمية، لغرس موقف إيجابي لدى الذكور تجاه الإناث، ولتحسين نوعية التعليم بحيث يجذب الطلبة ويلبي احتياجاتهم، وتقديم قاسم مشترك في الاقتصاد المنزلي للجنسين بحيث يتغير موقف الرجل السلبي من العمل المنزلي وتربية الأطفال، فيساهم

جنبا إلى جنب مع المرأة في تحمل المسئوليات الأسرية، أسوة بمساهمتها في العمل خارج المنزل.

- تعديل الكتب المدرسية ومواد أدب الأطفال لإلغاء كافة الاتجاهات والمواقف التي تميز بين الجنسين وتبقي البنت في وضع دوني،ولتضمينها نسبا عادلة من شخصيات الذكور والإناث في المجالات العلمية والتقنية والاجتماعية والسياسة، بحيث تبرز صورة أكثر إيجابية للفتيات والنساء المتمتعات بالخصائص والطموحات نفسها التي يتمتع بها الفتيان والرجال، كالنساء المتفوقات في العلوم والرياضيات والمهندسات، والعاملات الماهرات والمديرات القادرات على تحمل المسئولية في الإدارة والسلطة وعلى النجاح في كافة المجالات.
- الاستعانة بعدد أكبر من النساء في لجان المناهج وتأليف الكتب وإعداد المواد التعليمية والرسوم، للتخلص من النماذج الجنسوية فيها.
- فصل دراسة الحاسبات الآلية عن أقسام العلوم والرياضيات، وجعلها في أماكن «حيادية»شبيهة بالمكتبات المدرسية، وتدريسها من قبل معلمات مؤهلات ومتحمسات وواثقات بأنفسهن ومهتمات باستخدام التكنولوجيا ليكن قدوة للطالبات.
- تضمين برامج إعداد وتدريب المعلمين والموجهين والمرشدين التربويين وسائر العاملين في الحقل التربوي مواد تهدف إلى تغيير مواقفهم الشخصية وتصرفاتهم المتحيزة للذكور، وتوعيتهم بأهمية التربية « اللا جنسوية» وبالآثار السلبية للنماذج الجنسوية على الإناث، نظر للآثار الحاسمة لمواقفهم وتوقعاتهم على نجاح الفتيات في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا.
- توفير الخدمات الاجتماعية التي تساعد المرأة على التوفيق بين عملها في الخارج ومسؤولياتها الأسرية والمشاركة في الحياة العامة ، كدور الحضانة ورياض الأطفال والمواصلات الخاصة

وغيرها من الخدمات المطلوبة، مما يشجع الإناث على متابعة الدراسة مع الاطمئنان إلى إمكانية التحاقهن بالعمل في المستقبل دون مشكلات.

- إنشاء قواعد معلومات تتوافر فيها البيانات الإحصائية التفصيلية والدقيقة والدراسات والأبحاث المعمقة التي تبين نصيب الإناث من التخصصات المختلفة وإجراء الدراسات التي تكشف عن العوامل النفسية والاجتماعية والتربوية التي تعوق التحاقهن بالتخصصات العلمية والتكنولوجية . وكذلك الدراسات التي تبين أوضاع المرأة في مختلف القطاعات، ومظاهر عدم المساواة التي تعاني منها، والمعوقات التي تعرقل تقدمها، وذلك للتوصل إلى وضع الحلول المناسبة.
- تدعيم وتوسيع الجهود والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب الرائدة المتعلقة بتطوير تعليم الإناث وعملهن، والبرامج والأنشطة الخاصة بهن، والاستفادة في هذا المجال من خبرات وإمكانات المنظمات الدولية المهتمة بقضايا المرأة.

وخلاصة القول:

فإن هذا التوجه نحو تطوير العمل التربوي ودعم مسيرة التعليم بدول مجلس التعاون والدور الذي ينبغي أن تقوم به المرأة لإنجازه . سواء كطرف أساسي لإدارته وتنفيذه أو للاستفادة من نتائجه المتحققة . تعزيز لدورها التنموي، يمثل توجها أساسيا في دول المجلس يضع المرأة في مكانها الصحيح ويدعم دورها في نهضة وطنها وأمتها، ويقدر مدى إسهامها الفعلي وحجم طاقاتها ومواهبها الكامنة التي لم يتم اكتشافها حتى الآن أو لم تعط الفرصة الكاملة لأداء دورها التنموي الفعلي على الوجه الأكمل.

جداول إحصائية توضيحية للنسبة المئوية لتعليم الإناث
في مراحل التعليم المختلفة والتعليم العالي بدول مجلس التعاون
ولأعداد المعلمات في تلك المراحل
(مقارنة بين العامين الدراسيين ١٩٩٨ – ١٩٩٩ / ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)

- إجمالي القيد في التعليم قبل الابتدائي والنسبة المئوية للإناث (جدول ٢).
- إجمالي القيد في التعليم الابتدائي والنسبة المئوية للإناث (جدول ٣).
- إجمالي القيد في التعليم الثانوي (الإعدادي والثانوي) والنسبة المئوية للإناث (جدول ٤).
- مجموع الطلبة المقيدين بالتعليم العالي والنسبة المئوية للإناث (جدول٥) .
- هيئة التدريس في مرحلة التعليم قبل الابتدائي والنسبة المئوية للإناث (جدول ٦).
- هيئة التدريس في مرحلة التعليم الابتدائي والنسبة المئوية للإناث (جدول٧).
- هيئة التدريس في مرحلة التعليم الإعدادي والنسبة المئوية للإناث (جدول ٨).
- هيئة التدريس في مرحلة التعليم الثانوي والنسبة المئوية للإناث (جدول ٩).
- هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي والنسبة المئوية للإناث (جدول ١٠).

جدول(٢)

إجمالي القيد في التعليم قبل الابتدائي

والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي ١٩٩٩م _ ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	١٤	٤٨	١٩	٤٨
الكويت	٥٧	٤٩	٦٧	٤٨
عمان	٧	٤٥	١٠	٤٧
قطر	٨	٤٨	١٦	٤٩
السعودية	-	-	-	-
الإمارات	٦٤	٤٨	٩٠	٤٨
اليمن	١٢	٤٥	١٨	٤٥

المصدر: التقريرالعالمي لرصد التعليم للجميع - إصدار منظمة اليونسكو. ٢٠٠٩م

جدول (٣)

إجمالي القيد في التعليم الابتدائي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي ١٩٩٩م ــ ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	٧٦	٤٩	٩٠	٤٩
الكويت	١٤٠	٤٩	٢٠٣	٤٩
عمان	٣١٦	٤٨	٢٨٨	٤٩
قطر	٦١	٤٨	٧١	٤٩
السعودية	-	-	-	-
الإمارات	٢٧٠	٤٨	٢٧٢	٤٩
اليمن	٢ ٣٠٣	٣٥	٣ ٢٢٠	٤٢

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع - إصدار منظمة اليونسكو. ٢٠٠٩م

جدول(٤)

إجمالي القيد في التعليم الثانوي (الإعدادي والثانوي) والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي ١٩٩٩م - ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	٥٩	٥١	٧٤	٥٠
الكويت	٢٣٥	٤٩	٢٣٦	٥٠
عمان	٢٢٩	٤٩	٢٩٩	٤٨
قطر	٤٤	٥٠	٥٩	٤٩
السعودية	-	-	-	-
الإمارات	٢٠٢	٥٠	٢٩٨	٤٩
اليمن	١٠٤٢	٢٦	١٤٥٥	٣٢

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ــ إصدار منظمة اليونسكو. ٢٠٠٩ م

جدول (٥)
مجموع الطلبة المقيدين بالتعليم العالي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي ١٩٩٩م ـ ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	١١	٦٠	١٨	٦٨
الكويت	٣٢	٦٨	٣٨	٦٥
عمان	ـ	ـ	٦٨	٥٠
قطر	٩	٧٢	١٠	٦٨
السعودية	٣٥٠	٥٧	٦١٥	٥٩
الإمارات	٤٠	٦٧	ـ	ـ
اليمن	١٦٤	٢١	٢٠٩	٢٦

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع - إصدار منظمة اليونسكو ، ٢٠٠٩ م

جدول (٦)
هيئة التدريس في مرحلة التعليم قبل الابتدائي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي ١٩٩٩م ـ ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	٠,٧	١٠٠	١	١٠٠
الكويت	٤	١٠٠	٥	١٠٠
عمان	٠,٤	١٠٠	٠,٥	١٠٠
قطر	٠,٤	٩٦	٠,٩	٩٩
السعودية	ـ	ـ	ـ	ـ
الإمارات	٣	١٠٠	٥	١٠٠
اليمن	٠,٨	٩٣	١	٩٧

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع - إصدار منظمة اليونسكو ، ٢٠٠٩ م

جدول (٧)

هيئة التدريس في مرحلة التعليم الابتدائي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي ١٩٩٩م ـ ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	-----	-----	-----	-----
الكويت	١٠	٧٣	٢٠	٨٧
عمان	١٢	٥٢	٢٠	٦٥
قطر	٥	٧٥	٧	٨٥
السعودية	ـ	ـ	ـ	ـ
الإمارات	١٧	٧٣	١٨	٨٤
اليمن	١٠٣	٢٠	ـ	ـ

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ـ إصدار منظمة اليونسكو ٢٠٠٩ م

جدول (٨)

هيئة التدريس في مرحلة التعليم (الإعدادي) والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي ١٩٩٩م ـ ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	ـ	ـ	ـ	ـ
الكويت	١١	٥٨	ـ	ـ
عمان	٧	٤٨	١٢	٥٤
قطر	٢	٥٦	٣	٥٦
السعودية	ـ	ـ	ـ	ـ
الإمارات	٨	٥٤	١٣	٥٦
اليمن	٢٩	٢٠	ـ	ـ

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع - إصدار منظمة اليونسكو ، ٢٠٠٩ م

جدول (٩)

هيئة التدريس في مرحلة التعليم (الثانوي) والنسبة المئوية للإناث

الدولـــــة	العام الدراسي ١٩٩٩م ـ ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	ـ	ـ	ـ	ـ
الكويت	١١	٥٣	ـ	ـ
عمان	٥	٥١	٧	٤٨
قطر	٢	٥٧	٣	٥٧
السعودية	ـ	ـ	ـ	ـ
الإمارات	٨	٥٥	١١	٥٣
اليمن	١٩	١٨	ـ	ـ

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع - إصدار منظمة اليونسكو ، ٢٠٠٩ م

جدول (١٠)

هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي والنسبة المئوية للإناث

الدولـــــة	العام الدراسي ١٩٩٩م ـ ٢٠٠٦م			
	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث	المجموع بالآلاف	نسبة الإناث
البحرين	ـ	ـ	٠,٨	٤١
الكويت	٢	ـ	٢	٢٧
عمان	ـ	ـ	٣	٣٤
قطر	٧	٣٢	٧	٣٢
السعودية	٢٠	٣٦	٢٧	٣٣
الإمارات	ـ	ـ	ـ	ـ
اليمن	٥	١	٦	١٦

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع - إصدار منظمة اليونسكو ، ٢٠٠٩ م.

المرأة و التنمية السياسية: مناقشة حالة

إعداد: د. باقر سلمان النجار/جامعة البحرين

دخلت مصطلحات مثل الديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان إلى مجتمعات الخليج العربي بصورة أسرع من مصطلحات النوع الاجتماعي والتمكين. ورغم أن الشق الأول و الثاني يعبران عن حالة من حالات التحول الثقافي والسياسي، إلا أن الأول قد جاء ليعبر بصورة أكبر عن حالة سياسية معينة في حين أن الآخر قد ارتبط بالعالم النسوي أكثر من ارتباطه بسياق الحالة السياسية العامة وإن عبر عن تحولاتها في بعض من معانيها أو جوانبها. ورغم أن الأول كذلك، أي الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد حملا قدرا من الحساسية السياسية في بعض المواقع والأقطار في المنطقة إلا أنهما كمصطلح قد تمكنا من اختراق الخطاب الرسمي الذي باتت بعض من مفرداته حداثية، بل بات الحديث فيها أو عنها لا يحمل قدرا كبيرا من موانع الماضي، إلا أن العمل بها قد حمل قدرا من هذه الموانع المحملة بثقل في سياقاتنا الاجتماعية و الثقافية و السياسية. بل أن حساسية بعض السياقات نحوها لا يمكن وصفها إلا بكونها مفرطة.

ورغم أقراري بكون ما جئنا للحديث عنه يمثل حالة من الحداثة الغربية، إلا أنها حداثة قد باتت، بفعل اختراقاتها العالمية، حالة كونية، جاءت تطبيقاتها و مقاربتها المحلية في الكثير من مجتمعات العالم لتذهب عنها بقدر كبير أو صغير مضامين حالتها الغربية الأولى. من هنا فأنني أعتقد أنه لا بد من نزع فرط الحساسية و التخويف الشديدين اللذين قد بتنا بهما نستقبل أو يستقبل البعض منا كل شيء خارجي. وهو الأمر الذي يجعل من كل مقارباتنا لحالات الدمقرطة و التمكين والإدماج أرقاما منزوعة من أي مضامين جديدة تتشكل في قاع المجتمع مع تحولاته العسيرة. وهي تحولات قد تكسب الفعل في بعض حالاته معنى يتجاوز حالته الرقمية التي باتت هي هدفا في حد ذاته للبعض في سياقاتنا السياسية في المنطقة.

من هنا فإن الحديث عن مشاركة المرأة في الفعل السياسي لا يمكن فهمها من حيث الدرجة والنوع بعيدا عن السياق الذي يتشكل فيه الفعل الاجتماعي ذاته. هذه الفضاءات التي قد باتت تتحكم في إرادة الفعل عند الفرد في مجتمعاتنا، والأرقام وإن عبرت عن مؤشرات سياسية مهمة في بعض حالاتها، إلا أنها لا تعبر عن السياقات التي تتحكم في الفعل ذاته. أي أن الأرقام قد لا تعكس حقيقة موقع الفعل في المجتمع ودرجة القبول به و لربما تمثله في الذات الداخلية أكثر منها في الذات الخارجية للمجتمع. من هنا يبقى الفعل الرقمي يزين تقاريرنا أكثر مما يعكسه ذلك على الواقع الاجتماعي والثقافي. وهو واقع ونتيجة لارتباطه بالجانب القيمي والسلوكي في المجتمع فإن تغيره قد يحتاج لفسحة زمنية وعقل قابل بالتحول كحتمية تاريخية لا بد أن نمر بها كمجتمع.

من هنا فأنني لا أختلف مع الطرح القائل من أن أفضل الإصلاحات وأسلمها في مجتمعاتنا هي تلك التي تأتي من الأعلى لا من الأسفل. وهي قد تكون في بعضها، و في شقها غير السياسي كما هو في شقها السياسي غير منبثقة عن رغبة و مطالبات شعبية، وهي في بعضها قد تمثل رغبات نخب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تعتقد أن قدرا من التغيير يجب أن يحدث في وضع المرأة وحقوقها الاجتماعية والسياسية في المجتمع. ويبقى مع ذلك التساؤل هو في المدى الذي استطاعت هذه التغيرات أن تحدثه في أدوار الجنسين ووضع النساء وتحديدا فيما يتعلق بالمشاركة في صنع القرار و إدارة السلطة. أي يبقى البحث مفتوحا ليس فيما يتعلق بإقرارنا الدستوري و القانوني بحقوق المرأة السياسية و إنما في قدرة هذه النصوص من التغلغل في ذات المجتمع و الانتشار فيه بدلا من أن تبقى شهادة على التغيير ورقما في مؤشراتنا الاجتماعية والاقتصادية.[١].

ولتقريب حديثنا المجرد من الواقع فأننا نقول أن سعي دول المنطقة أو بعضها من وجود قوانين وضوابط و تشريعات يسير في إطارها القضاء الشرعي مثلا، قد يكون ذلك فعلا مطلوبا ومرغوبا، إلا أنه يبقى مع ذلك فعل يفتقر لمقاربات فعلية عند بعض القائمين عليه في القضاء الشرعي من ناحية، أو في أوساط بعض النسوة الذين لا يجدون فيه، رغم إسلاميته الكاملة والتامة، وبفعل عمليات التحريض والتحريض المضاد، إلا فعلا يصيب في إطاره ما يسمونه بالمشروع التغريبي. فمحاولات أحداث الفعل الجديد لا تكتسب معناها الحقيقي، أي وقعها ودرجة القبول بها في المجتمع إلا في أطار الفهم القائل: إن الفعل أي فعل يكتسب معناه الحقيقي عندما يسبقه أو يتقدم عليه قدر من التغيير في عقل الفاعل قبل الفعل. من هنا ليس غريبا عندما ينادي البعض في مطالبات مجتمعاتنا نحو التحديث السياسي: «افتحوا نفوسكم قبل أبوابكم للديمقراطية». (٢)

فالذي يحكم الفعل هنا ليس هي تلك النصوص القانونية والمدونات التشريعية، والتي يحفظ نصوصها البعض عن ظهر قلب، وإنما الذي يحكم كل ذلك هو الفضاء الحاكم لعقل الفرد القائم بفعل الحكم. هذا الفضاء الذي يجعل فعل الفرد أو الجماعة أو المجتمع فعلا داخل العصر أو خارجه. بل في أن يجعل من الفعل حدثا سابقا للعصر والزمان ومؤسسا لحالة اجتماعية و ثقافية وسياسية جديدة. فالفعل الجديد لا يتأسس إلا بفعل جسارة «كسر» الفعل القديم، وهو كسر قد يجلب معه قدراً عنيفًا من فعل الممانعة والرفض. بل أنه قد تأتي معه محاولات تحريك الأرض من تحت أقدام صاحب الفعل لغرض تراجعه وتحقيق انحناءاته. وهو فعل قد لا يتحمله أي سياق سياسي ينحو دائما نحو قدر من استمرارية الوضع القائم وهي حالة قد لا يقبل بها البعض لأنها تمس و بشكل مباشر تلك القيم الضابطة لمركب القوة في المجتمع، أي أنها قد لا تقبل بأي توزيع جديد للقوة أو التفكير في أي قيم جديدة تعيد توزيع القوة في المجتمع على أسس جديدة يفقد من خلالها الماسكون بالقوة قدرا صغيرا أو كبيرا من

القوة في المجتمع. وهي حالة تخص الرجل كسلطة في الفضاء الأسري وتخص الفرد في الفضاء السياسي كما و تخصه في الفضاء الاقتصادي. فالقول بالشيء أمر وفعله أمر آخر قد لا يقوى عليه كل الأفراد داخل مطبخ السلطة بمفهومها العام وبفضاءاتها المختلفة: العائلية والسياسية والثقافية والدينية.فالفعل الجديد قد يأتي بإعادة ترتيب لحصص الأفراد من القوة في المجتمع وهو ترتيب يخلق من ردات الفعل الكثير تتفاوت حدتها و تهاونها إلا أنها تبقى في بعضها ردات فعل غير قابلة بالجديد.

فمطالبات النسوة في الخليج بالمشاركة السياسية تذهب في الكويت والبحرين لعقد الستينيات والثمانينيات، كما أن مطالبة النسوة في البحرين بقانون للأحوال الشخصية يذهب هو الآخر لعقدي السبعينيات والثمانينيات، وهو في ذلك قد أحتاج لثلاثة عقود أو أكثر حتى يُرى القانون على أرض الواقع،هذا الواقع الذي، حتى يحدث التغيير فيه، فإنه يحتاج لفسحة زمنية و إلى صبر لا ينكسر.

وقد جاهدت حكومات الخليج أو بعضها، مند مطلع الألفية الجديدة حتى الآن، في أن يكون للنسوة مكانة في المجتمع ودور ما في صناعة القرار وهي مكانة قد دعمتها هده الدول بنصوص قانونية أو بمذكرات تفسيرية تحقق هذا الحضور والاختراق، فدساتير دول المنطقة وقوانينها ومذكراتها التفسيرية في جل دول المنطقة قد قفلت الباب أمام اية اجتهادات أو تفسيرات أو تأويلات فقهية أو اجتماعية تمنع من أن تطل المرأة بوجودها في الفضاء السياسي.كما أن توقيع دول المنطقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى كالاتفاقية الدولية الداعية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، أي اتفاقية السيداو ، قد أنعكس في بعض هده الدول على الوضع الحقوقي للنساء فيها فقد نص الدستور البحريني المعدل لعام ٢٠٠٢ ولأول مرة وبشكل واضح على أن للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة

والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب و الترشيح. كما جاء في الدستور أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية و يتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق و الواجبات العامة، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». [٣]

ورغم أن الدستور الكويتي لعام ١٩٦٣ لا يميز نصا بين الحقوق السياسية للرجل و المرأة إلا أن قانون الانتخاب قد ميز بين الرجل والمرأة و حجب الحق السياسي عنها لفترة قد تزيد عن أربعة عقود. من إقرار دستور الكويت عام ١٩٦٣ حتى إقرار قانون إعطاء المراة حقوقها السياسية في مايو من عام ٢٠٠٥، بعد صراع مرير بين القوى الحداثية والمحافظة. أما في دولة الأمارات العربية المتحدة فقد سمح للمراة بممارسة حقها السياسي مع صدور قرار يجيز انتخاب نصف أعضاء المجلس الاتحادي وذلك في عام ٢٠٠٥. وفي قطر فان دستورها المجاز في عام ١٩٩٧ قد أعطى المرأة حقوقا سياسية مساوية للرجل. [٤]

و في سلطنة عمان فإن الانتخابات الخاصة بمجلس الشورى العماني في أكتوبر من عام ١٩٩٤، كانت الانتخابات الأولى التي يسمح فيها للمرأة العمانية بالانتخاب و الترشح. و في عام ١٩٩٧ بدأ تعيين المرأة في مجلس الدولة العماني والذي وصل عددهن مؤخرا إلى حوالي ١٤ امرأة عضوا في المجلس المكون من ٧٣ عضوا. (أنظر الجداول ١إلى ٦) [٥]

وأعتقد أن الاختراق الذي يمكن أن نطلق عليه هنا بالاختراق المكاني للنساء في الفضاء السياسي هو ذلك الذي قد جاء إما لرغبة سياسية عليا أو أن هذه الرغبة قد جاءت متسقة مع الرغبات القاعدية المطالبة بحيز مكاني للنساء في الفضاء السياسي الذي كان منذ الخليقة حتى الآن مكانا حصريا للرجال دون النساء.

ومع ذلك فقد يبقى هدا الاختراق دخولا لتلك المساحة/المساحات التي يتفضل بها الرجل على المرأة. بمعنى آخر إن عملية الدخول هنا قد صاحبها قدر من التغيير في مركب القوة في المجتمع. وهو تغير لا يبدل كثيرا من وضع المرأة في صناعة القرار إلا انه يدخلها فيه. فالرجال والنساء في المجتمع السياسي لا يمتلكون حصصا متساوية في القوة. فالرجال يمتلكون أو لنقل يحتكرون ذات الحيز المكاني وإن دخول النساء فيه ما هو إلا دخول محدود من القوة والتأثير، إلا أنه يبقى كذلك حضورا قابلا للتغيير والتبدل في المواقع التأثيرية التي يحتلها.

فالفضاء العام يبقى بشكل أو بآخر محتكراً من قبل الرجل، وإن الدخول النسوي إليه يبقى دخولا «مستحيا» تحدده في بعضه الرغبة السياسية. وهي رغبة قد تكون في بعضها محكومة بعنصر ورغبة الانتساب إلى العصر في بعض صفاته أو سماته، إلا أن المعطى الثقافي و لربما الاجتماعي العام يبقى في بعضه أو جله محدا لذلك. ومحاولات الولوج للفضاء العام من قبل النخب السياسية والاجتماعية والثقافية قد يحتاج لنصرته رغبة سياسية تغالب الرغبات الاجتماعية والدينية التي تقول بها التضامنيات القبلية والدينية في المجتمع.[٦]

فجل إن لم يكن كل نساء الخليج اللاتي تبوأن مراكز ومواقع في صناعة القرار قد جيء بهن لرغبة سياسية في إحداث التغيير و مغالبة لصورة نمطية يراد لها أن تستقوي، قاربت في بعضها المرأة « متاع البيت». وهي صورة تروج لها بعض الأقلام الصحفية في الغرب. بل قد لا أكون مبالغا القول أن من يروج لها بعض مما نسمعه من دعاة في الصحافة والفضائيات وإن أطلوا علينا من خلال آخر ما أبتكره العصر من تقنيات.

وتبدو قوة التضامنيات القبلية والدينية، و بفعل تمكنها من المجتمع وجماعاته، في عجز المرأة في عموم الخليج عن الوصول إلى مقاعد

البرلمانات و المجالس المحلية المنتخبة دون «فزعة» رسمية أو خارج أطار الدوائر ذات الأغلبية المدينية الحضرية. فإذا ما كان سكان الدوائر الأولى والثانية وجزء من الدائرة الثالثة في الكويت قد تجاوزوا نسبيا بعضا من قوة تضامنياتهم التقليدية وجاءوا بثلاث نساء إلى برلمان كان قد رفض دخولهن إليه، لأن هذا الاختراق يرقى كما يقول و يفتي البعض إلى منزلة الولاية العامة. من الناحية الأخرى فإن قوة التضامنيات القبلية في الدائرة الرابعة و الخامسة لا تمنع فحسب هذا الوصول لمجلس منتخب و إنما قد تمنع كذلك الترشح إليه.

أن هذا المجلس و إن كان قد أقر دخول النسوة إليه بضغوط من الداخل والخارج، إلا أنه قد حاول عرقلة هذا الدخول في سياقات ما تطرحه القوى الأكثر قوة داخل المجلس: تحالف القوى القبلية والإسلاموية. وهي المسألة التي أثارها البعض حول ما وصفوه «بالدخيلات» الجدد في مجلسهم «الذكوري» ممن لا يلتزمن بما وصفوه «بالملابس الشرعية» أي الحجاب وغطاء الرأس.

أن قوة القيم والموجهات الأبوية أو التوجهات المتشددة في الآراء الفقهية أو كليهما في المناطق غير الحضرية - المدينية يجعل من وصول المرأة لمقاعد البرلمان عن طريق صناديق الأقتراع أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا. وأن صعود المرأة البحرينية والإماراتية لمجالس تشريعية وكذا في حالة المجلس البلدي القطري كان بفعل الموجهات الرسمية التي سمحت لهن بهذا الفوز. وقد يقول قائل أن نساء الخليج قد مثلن عن طريق صناديق الاقتراع في الكثير من منظمات المجتمع المدني، وفي أوساط منظمات رجال الأعمال وفي أوساط بعض التنظيمات السياسية بما فيها بعض تنظيمات الإسلام السياسي. هو قول لا نخالفه بل نختلف معه في حقيقة أن هذه التجمعات ذات القدرة في إيصال المرأة لمراكز القرار في منظماتهم إن هو إلا تجمعات نخبوية يسهل إحكام اتجاهاتها التصويتية، وهي تجمعات

لا تشكل مشاركة المرأة النسبية في قيادة منظماتهم المدنية مزاحمة بل تمثلا لقيم وأطروحات يقولون بها وإن غالبتها أحيانا فضاءات مجتمعاتهم: الثقافية و الاجتماعية.

فهذه التجمعات إن هي، في بعض من مجتمعات المنطقة، إلا «كنتونات اجتماعية» لها توجهاتها الاجتماعية و الثقافية النخبوية التي لا تتشارك في بعضها أو جلها مع حالة لا زالت موجهاتها تقليدية. تُدعم أحيانا بمقولات وبنزعات دينية وأخرى قبلية في جلها محافظة لم تتهيأ أو لم تقبل بعد بكشف الحجاب عن المرأة و إشراكها في صناعة القرار، ولن أقول إعطاءها لحصتها من مركب القوة القائم. فحراس المركب التقليدي للقوة في المجتمع لازالوا قادرين على التأثير وبقوة في المجتمع وإن اهتزت بعض أركانهم بفعل عامل العصر ومؤثراته وبفعل الرغبة السياسية في إحداث التغيير وبفعل قدر من الانفصام قد جاءت عليه ظروف في علاقتهم بالسياق السياسي الذي كانوا في السابق يستمدون منه جزءا مهما من قوتهم في المجتمع.

خلاصة القول:

أن مجتمعاتنا لازالت منقسمة على نفسها في أمور أخرى غير أمر الحقوق النسوية، وهو انقسام يعكس قدرا ولربما قدرا مهما من عدم الاتساق القيمي، والقادر أحيانا على التأثير فيه ولربما التحشيد لقول يقال هنا وقصيدة هناك، بل ولبرنامج تلفزيوني يبث هنا أو مسلسل هناك. وهي حالة تعبر عن عسر إنعتاقها من ارث منظومات الماضي بكل نظمة ومنظوماته بل بكل رموزه البشرية ومنطوقاتهم. كما تعبر الحالة عن عسر ولوجها في منظومة الحداثة بكل تكويناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية. إنها حالة من حالات الما بعد أسميتها يوما بما بعد البدونة. فهي لم تعد تقليدية أو حداثية كما أنها ليست بما بعد التقليدية أو ما بعد الحداثة أنها نقطة في هذا الموج المتلاطم الذي لا يرغب في أن يصل إلى

الساحل هادئا.

ولتقريب الموقف التنظيري المجرد ذلك نقول أن رغبة الدولة البحرينية مثلا في أقرار المدونة الثانية من الأحوال الشخصية البحريني قد ووجه بمعارضة بل بمظاهرة تحشييدية كبيرة جاءت من قاع المجتمع قادها تحالف في التضامنيات التقليدية معارضا إقرار المدونة دون الأخذ بشروطه. وهي شروط تفقد الدولة سلطتها على الوطنية كما تجعل من سلطتها التشريعية أدنى من سلطة المؤسسة الدينية القائلة بذلك.

أن شرط النهوض لأي مجتمع من المجتمعات يتطلب قدرا مهما من الاتساق القيمي وهو شرط أعتقد أننا لم ندركه بعد، كما لم ندرك بعد الطبقة التي تحمله من الناحية الثقافية والسياسية أكثر منها من الناحية الاقتصادية. وحتى يكون الأمر كذلك فإن التحول من الأعلى يبدو أنه سيشكل جل تحولاتنا القادمة كما هي السابقة له.

إن جزءًا من التغيير في المجتمع لا يمكن أن يأتي إلا بتحول المرأة إلى قوة ضغطية مؤطرة في منظمات نسوية من خلالها يعبر النسوة عن مطالبهن في الشراكة المجتمعية.

جدول رقم ١

مواقع النساء في مراكز إصدار القرار في الكويت

وزيرة	١
عضوات منتجات في البرلمان	٤
عضوات معينات في مجلس بلدي	٢
وكيل وزارة	٢
وكيل مساعد	٣
سفيرات	٢
عمداء كليات	٣

جدول رقم ٢

مواقع النساء في مراكز إصدار القرار في مملكة البحرين

في منصب وزيرات	٢
عضوات منتجات في برلمان	١
عضوات معينات في برلمان	١٠
وكيل وزارة	٢
وكيل مساعد	٣
عمداء كليات جامعية	٣
سفيرات	٢

جدول رقم ٣

مواقع النساء في مراكز إصدار القرار في قطر

في منصب الوزيرات	٢
وكيل وزارة	١
رئيسة جامعة	١
عضو في مجلس بلدي منتخب	١
عمداء كليات جامعية	٣

جدول رقم ٤

مواقع النساء في مراكز إصدار القرار في الإمارات العربية المتحدة

وزيرة	٤
عضوات في المجلس الاتحادي	٩
وكيل وزارة	١
وكيل مساعد	.....
سفيرات	٢
عمداء كليات جامعية	١

جدول رقم ٥

مواقع النساء في مراكز إصدار القرار في سلطنة عمان

وزيرة	٤
عضوات في مجلس الدولة	١٤
وكيل وزارة	١
عمداء كليات جامعية	١
سفيرات	٢
عضو ادعاء عام	٢٥
مستشارة	١٢

جدول رقم ٦

مواقع النساء من مراكز إصدار القرار في المملكة العربية السعودية

نائب وزير	١
وكيل وزارة	٣
عمداء كليات جامعية	٣

ورقة إطارية حول
المرأة ومسيرة التنمية الثقافية بدول المجلس

مقدمة من:

المكرمة رحيلة بنت عامر الريامية

عضوة مجلس الدولة

رئيسة لجنة تنمية الموارد البشرية

والفاضل أحمد بن علي المخيني

باحث مستقل وخبير مهتم بقضايا المرأة

نائب عميد مركز سعيد الشحري للتدريب القانوني - سلطنة عمان

١. مقدمة:

لقد أدرك أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية البعد الثقافي في العملية التنموية التي تتمحور حول الإنسان غاية ووسيلة، ولذلك كانت التنمية الثقافية من أولويات العمل الخليجي المشترك مع بدايات المسيرة الخليجية في الثمانينيات من القرن المنصرم. وفي هذا الإطار اعتمدت الدورة الثامنة للمجلس الأعلى المنعقدة في الرياض في عام ١٩٨٧م خطة التنمية الثقافية.

وبعد مرور عقدين على العمل بهذه الخطة وبروز العديد من المستجدات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية في المجالات الفكرية والتقنية والإنسانية الأخرى كانت هناك ضرورة لمراجعة الخطة مما حدا بأصحاب السمو والمعالي الوزراء المسئولين عن الثقافة بمجلس التعاون الخليجي أن يعملوا على صياغة استراتيجية ثقافية للمجلس التي اعتمدت قي الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى التي عقدت في مسقط في عام ٢٠٠٨م.

واشتملت هذه الاستراتيجية عناصر هامة من أبرزها الرؤية التي نبعت من منطلقات ثلاثة هي:

١. التأكيد على الهوية الثقافية وترسيخها بين بنات وأبناء دول المجلس.
٢. التعريف بثقافة دول المجلس خارج حدودها من خلال الحضور الثقافي لهذه الدول على المستوى العالمي.
٣. إشاعة مبدأ الحوار القائم على الاحترام المتبادل والتسامح حيال جميع الثقافات.

والناظر إلى المبادئ العامة الموجهة للاستراتيجية لابد وأن يلفت اهتمامه أمران اثنان:

المبدأ الثاني: «المشاركة الثقافية حق لكل المواطنين إنتاجا واستفادة وحوارا ونقدا ومراجعة.»

المبدأ الرابع: «استيعاب روح العصر بتوظيف العلم والتقنية في المجال الثقافي.» (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٩)

أ. لماذا المرأة؟

ينبع اهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمرأة من منطلقات إحصائية واقتصادية ناهيك عن المنطلقات السياسية والإسلامية الفكرية.

فمن المنظور الإحصائي تشكل المرأة نصف المجتمع الخليجي، وارتبط هذا الوجود الوصفي الإحصائي بأهمية مشاركة المرأة الاقتصادية في بلدان تسعى إلى صناعة الموارد البشرية والمعرفة. للأسف ما تزال المشاركة الاقتصادية في كل دول المجلس متواضعة وبحاجة إلى دفع على مستوى مناطقي وبتوجيه سياسي.

أما المنظور السياسي فيأخذ بعين الاعتبار أهمية ضمان تكافؤ الفرص بالإضافة إلى أهمية المشاركة في صنع القرار والسياسات وتمكين المرأة من هذه المشاركة التي لن تتأتي منفردة ومعزولة دون الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومما يعزز هذا التوجه الرؤية الإسلامية الشاملة للمرأة والرجل كطرفين متكافئين في بناء الأمة والمجتمع والأسرة، مع ما تتضمنه عملية البناء هذه من أبعاد أهمها الأبعاد الثقافية التي تؤثر مباشرة على مسألة تقبل الرؤى التنموية ووضعها محل التنفيذ بيسر وفاعلية.

ب. التنمية الثقافية والثقافة : تعريفات ومدلولات:

من أكبر التحديات التي تواجه الباحثين في مجال التنمية عموما والثقافية خصوصا هي تعريف الثقافة والتنمية الثقافية. فعلى الرغم من أهمية الثقافة والتنمية الثقافية في تكويننا اليومي وامتزاج كلمتي الثقافة والتنمية في خطابنا اليومي إلا أننا لم نستطع أن نصل إلى تعريف محدد للثقافة أو التنمية الثقافية أوالمنتجات والأنشطة الثقافية. وتتعدد التعريفات للفظ الثقافة حتى أنها وصلت في مطلع الخمسينيات إلى مائة وخمسين تعريفا. (الحسن، ٢٠٠٩)

وفي الحقيقة هذا هو التحدي الأكبر الذي تواجهه بلدان العالم خاصة تلك التي ترمي إلى تأطير ثقافتها أو «تطويرها» مع ما يرتبط بهاتين العمليتين من هوية ودلالات اجتماعية ولسانية. وتنبع أهمية هذا التحدي من أهمية قياس التأطير والتطوير، وفي الحقيقة قياس أية عملية تنموية إنسانية؛ فالهدف أساسا هو الارتقاء بالإنسان أو مساعدته للإرتقاء بذاته من خلال تمكينه من حقوقه الثقافية وإتاحة الخيارات للتمتع بهذه الحقوق.

ولأغراض هذه الورقة اعتمدنا تعريف اليونسكو لمفهوم الثقافة: مجموعة متنوعة من الخصوصيات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا معينا أو مجموعة أو جماعة. وهي لا تشمل الأدب والفن فحسب، بل أيضا أنماط الحياة وطرق العيش المشترك ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات. (اليونسكو، ٢٠٠٩) ومن هنا يفهم أن الثقافة تشير إلى أي إبداع أو إنجاز فكري أو أدبي أو علمي أو فني. (الحسن، ٢٠٠٩) وعلى الرغم من تطوير اليونسكو لأطر إحصائية ثقافية خلال العقدين الماضيين إلا أن قضايا ضبط هذه الإحصائيات وتجسيدها واقعيا ما تزال تشكل تحديا وهاجسا كبيرين.

تشير معظم الدراسات الأكاديمية إلى ندرة البيانات والمؤشرات الدالة على الثقافة أو التنمية الثقافية فضلا عما تشير إليه من عجز عضوي في النظم المعرفية المتاحة حاليا إذا ما أتينا إلى إمكان قياس الثقافة والتنمية الثقافية عموما وتلك المرتبطة بمشاركة المرأة خصوصا.

ولذا توجهت معظم الدراسات والدول إلى اعتماد المستوى التعليمي كمؤشر أساسي يمكن الانطلاق منه، خاصة وأنه مؤشر واضح وسهل القياس، إلا أنه مؤشر غير كاف البتة. وبالإمكان إيجاد توليفة تضم مؤشرات التنمية الاجتماعية والنضج المجتمعي مع مؤشرات التنمية الثقافية، بدون الإخلال بما سبقت الإشارة إليه حول صعوبة قياس مؤشرات التنمية الثقافية.

وأخذا بعين الاعتبار التحديات الإحصائية والبيانية آنفة الذكر ، ونظرا لأن الأوراق الأخرى المقدمة في هذه الندوة ستتناول بشيء من التمحيص الجوانب الملموسة من التنمية الثقافية، وانطلاقا من أهمية مجتمع المعرفة في صناعة المعرفة والتنمية البشرية، ومن حيوية إدماج النوع الاجتماعي في عملية التحول إلى مجتمع

المعرفة ، الذي تتداخل من خلاله تقنية المعلومات والاتصالات مع جميع المناحي الحياتية خاصة التنمية الثقافية التي أصبحت تعتمد على هذه التقنية في عمليات إنتاج وتخزين وتوزيع ونشر واستهلاك المعرفة، وعلى الرغم من شحة البيانات والمعلومات المتاحة في هذا الخصوص أو عدم استجابتها للنوع الاجتماعي فستتعرض هذه الورقة فقط لمسألة المرأة وتقنية المعلومات والاتصالات.

٢. تقنية المعلومات والاتصالات:

يوضح الرقم القياسي لتنمية تقنية المعلومات والاتصالات (IDI) التقدم الإجمالي الذي تحققه الدول نحو التحول إلى مجتمعات المعلومات، ويستخدم هذا الرقم القياسي كأداة لمراقبة مثل هذا التقدم، وهو رقم قياسي مركب يتكون من ١١ مؤشرا يشمل النفاذ إلى تقنية المعلومات والاتصالات واستعمالها والمهارات في استعمالها.(الاتحاد الدولي للاتصالات- قطاع تنمية الاتصالات، ٢٠١٠).

في عام ٢٠٠٩م تجاوز عدد الأشخاص الذين يستطيعون الوصول إلى حاسوب آلي في المنزل ربع سكان العالم، أي ١,٩ بليون نسمة. وإجمالا فإن الدول التي احتلت المراتب العليا وفق الرقم القياسي لتنمية تقنية المعلومات والاتصالات (IDI) تنتمي إلى العالم المتقدم، في حين أن معظم تلك التي احتلت المراتب الدنيا هي دول منخفضة الدخل من فئة أقل البلدان نموا.

ومع ذلك فإن العديد من الدول بما فيها دول الخليج العربية أظهرت تحسنا قويا بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، ومن الأمثلة البارزة على ذلك مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من أن بعض الدول التي أظهرت تحسنا في تصنيفها ما تزال ضمن الدول الأقل نموا إلا أن تحسن تصنيفها يوضح التقدم الذي أحرزته

في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ناهيك عن دلالته في تنامي الاهتمام بتقنية المعلومات والاتصالات. (الاتحاد الدولي للاتصالات- قطاع تنمية الاتصالات، ٢٠١٠) (International Telecommunication Union, ٢٠١٠).

جدول ١: مقارنة تصنيف دول المجلس حسب الرقم القياسي لتنمية تقنية المعلومات والاتصالات لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

الدولـــــــة	تصنيف ٢٠٠٧	تصنيف ٢٠٠٨
دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٣	٢٩
مملكة البحرين	٣٥	٣٣
دولة قطر	٤٥	٤٥
المملكة العربية السعودية	٥٤	٥٢
دولة الكويت	٥٩	٦٥
سلطنة عمان	٧١	٧١

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٠

لا تزال الفجوة الرقمية تحتل موقعا متقدما في جدول أعمال صانعي سياسات تقنية المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والدولي، وتمثل أحد الأهداف الرئيسية للرقم القياسي لتنمية تقنية المعلومات والاتصالات (IDI) في المساعدة على مراقبة الفجوة الرقمية وتقييمها، وتسليط الضوء على مجالات التحسين. (الاتحاد الدولي للاتصالات- قطاع تنمية الاتصالات، ٢٠١٠).

وعند النظر إلى وضع المرأة من منظور تراتبية مجتمع المعرفة في العالم العربي يبدو واضحا وبلا شك أو تردد أن وضعها أقل من وضع الرجل. ولذا فمن الأهمية بمكان اتباع منهج متعدد الأبعاد طويل الأمد يرمي إلى تعديل وضع المرأة في المشهد العام للمعرفة، وأن ينتظم هذا المنهج جهودا متعددة المناحي لتمكين المرأة من مواجهة التحديات التي تجعل المرأة في المستويات الدنيا من مجتمع المعرفة. (UNDP and Mohammad bin Rashid Al Maktoum Foundation, ٢٠٠٩).

إن تقنية المعلومات والاتصالات يمكن أن تعود بفائدة اقتصادية واجتماعية-ثقافية، ويظهر التحليل باستعمال بيانات تقنية المعلومات والاتصالات الأسرية أن تحسين الأداء التعليمي يرتبط إيجابيا بزيادة النفاذ الأسري إلى الانترنت، مما يشير إلى إحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها جني فوائد تقنية المعلومات والاتصالات. كما وجد ارتباط إحصائي بين نسبة الأسر النافذة إلى الانترنت ومشاركة المرأة في القوى العاملة وتغيير الأنماط الفكرية. (الاتحاد الدولي للاتصالات- قطاع تنمية الاتصالات، ٢٠١٠).

٣. التوصيات:

استنادا على ما جاء أعلاه واستئناسا بأفضل الممارسات العالمية في مجال دعم وتوجيه سياسات التنمية الثقافية ، تقترح الورقة جملة من التوصيات. وتنسحب هذه التوصيات على المجتمع الذي ينتظم أفراده نساء ورجالا وإنما ذكرت في هذا السياق للتدليل على محورية تكافؤ الفرص والإنصاف بين أفراد المجتمع العماني، ولتيسير توطيد الدور الأساسي للمرأة في التنمية الشاملة، وللمساعدة على نشر منظور النوع الاجتماعي وإدماجه في التنمية، والتوصيات هي:

أ. التسريع بتنفيذ الاستراتيجية الثقافية لدول المجلس مع إيلاء اهتمام خاص لعملية التقييم والمتابعة لتوجيه دفة هذه الاستراتيجية سعيا وراء تحقيق الهدف المنشود منها.

ب. صياغة مؤشرات لقياس التنمية الثقافية تتفق ومعطيات وخصائص المجتمع الخليجي عموما والمرأة الخليجية خصوصا، وبالاستئناس بإطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية، مما سيشكل خطوة رائدة لدول المنطقة تجعلها في صدارة العالم من حيث النظر إلى التنمية الثقافية.

ج. التمييز بين مجتمع المعرفة والمجتمع الرقمي، والتوعية بهذا الفرق، وتضمين الخطط التنموية ما من شأنه تحقيق مجتمع

المعرفة وتأمين مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف عمليات ومراحل صنع المعرفة وتوظيفها.

العروض التقديمية

المرأة في مسيرة مجلس التعاون

المرأة في مسيرة مجلس التعاون

إعداد:
د. أمل بنت سعيد الشنفري
مديرة الإدارة الاجتماعية/ قطاع الإنسان والبيئة
الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المقدمة

- لعبت المرأة الخليجية دوراً بارزاً في نهضة مجتمعاتها وحققت إنجازات في المجالات المختلفة في زمن قياسي مقارنة بكثير من الدول المتقدمة.
- شغلت مناصب قيادية عليا وأصبحت جزءاً مهماً من مسيرة التنمية في بلادها (وزيرة، سفيرة ، نائبة في البرلمان ، مهندسة، طبيبة، صاحبة أعمال).
- كل ما حققته المرأة الخليجية هو نتاج إصرارها وعزمها على أن تكون عنصراً هاماً في سير عجلة التنمية في مجتمعها.
- دول المجلس تدرك جيداً أهمية مشاركة المرأة فهي تمثل نصف المجتمع ولا يمكن تحقيق أي تنمية إذا ما كان نصف المجتمع معطل أو مهمش.
- سُنت القوانين التي تعطي للمرأة حقوقها الكاملة في كافة المجالات وإتاحة الفرص أمامها في التعليم والعمل ومراكز اتخاذ القرار.

إهتمام دول المجلس بقضايا المرأة

ولقد زاد الاهتمام بقضية المرأة خلال السنوات الأخيرة لأسباب عدة، منها:

- قضية المرأة أصبحت جزءاً هاماً من الحوار العالمي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين وأخذت مسار جدياً حيث انبثقت الكثير من المواثيق والإعلانات الخاصة بالمرأة.

- تأسيس العديد من المنظمات النسائية العالمية التي أخذت على عاتقها الدفاع عن حقوق المرأة وتفعيل دورها في المجتمع.

- ازدياد نسب التعليم بين النساء في دول المجلس وحصولهن على درجات علمية عالية والمشاركة في كافة المجالات العلمية والعملية وشغل مناصب قيادية وسياسية عليا.

- خوض المرأة تجربة الانتخابات في معظم دول المجلس بجدارة وإثباتها قدرتها على فرض تواجدها رغم التحديات.

- الانفتاح الإعلامي في دول المجلس الذي أدى إلى تحفيز النقاشات في قضية المرأة ومشاركة الرأي العام على مستوى واسع في هذه النقاشات. وقد شجعت القنوات الفضائية ظهور المرأة وطرحها أرائها ومشاركتها في الحوار العام.

القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة

عملت دول المجلس على سن القوانين والتشريعات التي تكفل مشاركة المرأة في عجلة التنمية الشاملة فالدساتير أو النظم الأساسية لدول المجلس تنص على المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ومن الخطوات التي تم اتخاذها:

- إرساء العديد من التشريعات الدستورية التي تكفل للمرأة حق العمل والتعليم بجميع مراحله والرعاية الاجتماعية والصحية وتمتعها بالأهلية القانونية وحق التملك وإدارة الأعمال وغيرها من المكتسبات.

- انضمام دول مجلس التعاون إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

- قيام المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة بدولة الكويت (24 ديسمبر 2003م)، بإقرار مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون المتعلقة بالمرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري وإحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن وبما يلائم كل دولة.

مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري:

تمحورت مرئيات الهيئة الاستشارية حول الاهتمام الذي توليه دول مجلس التعاون بتنمية مجتمعاتها، وبما أن المرأة هي مربية الأجيال ولها دور هام في بناء وتأسيس المجتمعات، فقد تم:

- التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأسرية وجميع مناحي الحياة.
- التأكيد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحض على التكامل بين أدوار الرجال والنساء في بناء الأمم والحضارات.
- العمل على إزالة العقبات الاجتماعية التي قد تحد من مشاركة المرأة الفاعلة في سير التنمية.
- تحفيز المرأة على المشاركة في المراكز القيادية والسياسية العليا.
- العمل على إنشاء قواعد بيانات إحصائية وبحثية على مستوى كل دولة وعلى مستوى دول المجلس لتسهيل وضع الخطط التنموية لدعم دور المرأة.
- إقامة الندوات والمؤتمرات وإجراء البحوث التي تناقش المستجدات في وضع المرأة في دول مجلس التعاون.
- وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تعمل على النهوض بوضع المرأة بحيث تتضمن المشاريع والبرامج التي تحقق هذه الأهداف.

المحور الاقتصادي

- العمل على تمكين المرأة اقتصاديا، لتعزيز دورها الاجتماعي والأسري.
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في المجالات اللائقة بها، وإزالة ما يحول دون مساهمتها بفاعلية في التنمية .
- التركيز على التأهيل والتدريب وتنمية المهارات والمعارف اللازمة للمرأة، للدخول في سوق العمل.
- تحسين شروط وظروف عمل المرأة، وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني.
- إنشاء صندوق مشترك لدعم المشاريع الخاصة بالمرأة، وتطوير الحاضنات والمشاريع الصغيرة، والاستفادة من التجارب القائمة في بعض دول المجلس في هذا الشأن .

المحور الاجتماعي

- تحسين أوضاع المرأة الفقيرة، ومساعدتها على الاندماج في الحياة الاجتماعية.
- حماية المرأة من سوء المعاملة، بالتوعية من خلال إنشاء مراكز اجتماعية وصحية ونفسية متخصصة.
- تفعيل النظام الاسترشادي للأحوال الشخصية بإقراره على مستوى مجلس التعاون .
- ضمان توفير فرص التعليم والتدريب المتكافئ للجنسين، والسعي إلى القضاء على الأمية بين الإناث .
- توجيه مخرجات التعليم بما يتناسب واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للقوى النسائية العاملة.
- تطوير القوانين والأنظمة ذات الصلة بالمرأة، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستجدة .
- توعية المجتمع بوجه عام والمرأة بوجه خاص بحقوقها وواجباتها التشريعية والمهنية كما قررتها الشريعة الإسلامية في إطار التشريعات المعمول بها، وحثها على ممارسة هذه الحقوق .
- تنمية القدرات العلمية والثقافية والبيئية للمرأة.
- تقديم صور إيجابية عن المرأة في وسائل الإعلام.

المحور الأسري

- توعية المجتمع بأهمية دور الأسرة وبصفة أساسية دور الأم في بناء الأجيال الصالحة ورعاية هذه الأجيال طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية .
- تحسين أوضاع الأسرة المعيشية التي ترعى شئونها المرأة، بتنمية مصادر دخلها، وتوجيهها إلى أفضل السبل للاستفادة من ذلك الدخل .
- التأكيد على أهمية الرسالة الإعلامية الموجهة إلى الأسرة، وإنتاج الرسائل والبرامج الإعلامية التي تدعم القيم الإسلامية والحضارية للأسرة.
- توعية الآباء والمجتمع بعواقب التمييز بين الأطفال على أساس النوع الاجتماعي .
- تيسير الوصول إلى المعلومات الحديثة، ونشر المعرفة والتعليم ومحو الأمية في الحياة الأسرية.
- الاهتمام بدور الحضانة ورياض الأطفال، بما يسهم في رعاية أبناء الأمهات العاملات، ويضمن لهم النوعية المناسبة من الخدمات التعليمية.
- وضع الضوابط لضمان إجراء الفحوص الطبية قبل الزواج .
- تشجيع إجراء بحوث ميدانية حول التغيرات التي تطرأ على الأسرة، وإنشاء قواعد المعلومات المناسبة لذلك.

جهود الأمانة العامة في تنفيذ مرئيات الهيئة الاستشارية

بناء على توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والتي تمثلت في جملة من القرارات الإستراتيجية التي تصب في الاهتمام بتفعيل دور المرأة في المجالات المختلفة فقد عملت الأمانة العامة على تفعيل هذه القرارات من خلال:

- إعداد الدراسات التي تهتم بقضايا المرأة وتمكينها ومن هذه الدراسات دراسة "تمكين المرأة في دول مجلس التعاون".
- العمل بصورة مستمرة على عقد الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا المرأة المتجددة وكيفية مواجهة العقبات التي قد تقف عائقا أمام تقدم مسيرة المرأة في دول المجلس.
- تشكلت لجان مختصة تعمل على دعم مشاركة المرأة ومن هذه اللجان لجنة تنظيمية لرياضة المرأة بدول مجلس التعاون والتي تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة واللقاءات الرياضية الخاصة بالمرأة.
- تشكيل لجنة للمرأة بالأمانة وهي لجنة تختص بمناقشة القضايا المتنوعة التي تهم المرأة والعمل على تفعيل دورها في المجالات المختلفة.
- فتح باب العمل بالأمانة أمام المرأة وإتاحة الفرصة لها بالمشاركة في المحافل الإقليمية والدولية.
- تبني قضية المرأة ودعمها على جميع المستويات محلياً وعالمياً حيث يخصص سنوياً جزء مهم من فعاليات أيام مجلس التعاون في أوروبا لمناقشة قضايا المرأة والتعريف بدورها وإنجازاتها.

الخاتمة

مازالت المرأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصبو إلى تحقيق المزيد من الأمال والطموحات وفي الحصول على المزيد من الدعم لتصل إلى المستوى الذي تطمح إليه، كما أن جهود دول المجلس مازالت متوالية في هذا المضمار وذلك لتحقيق العدالة الشاملة بين أبناء مجتمعاتها من رجال ونساء.

دور المرأة في مسيرة التعليم

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

دور المرأة في مسيرة التعليم

بدول مجلس التعاون الخليجي

((محور المرأة والتعليم))

د. حمدة حسن السليطي

مساعد مدير هيئة التقييم

مديرة مكتب شئون التعليم الدولية

المجلس الأعلى للتعليم - دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

- المرأة ركن أساسي من أركان التنمية الشاملة والمستدامة .
- التعليم هو قاعدة التنمية وأساس بناء المجتمع والإنسان .
- النظرة الشمولية لدور المرأة في التنمية الشاملة

2

❖ أولاً : تعليم المرأة ودور ها التنموي من المنظور الإسلامي :

- الإسلام وضمان حق التعليم للمرأة وكافة حقوقها الأخرى.
- نماذج إسلامية مشرقة عن مساهمة المرأة في تنمية مجتمعها.
- السيدة عائشة رضي الله عنها كنموذج رفيع لحب العلم والتفقه في الدين .
- صلاح المرأة علماً وخلقاً وسلوكاً داخل أسرتها وأثره في التنمية.

3

❖ ثانياً :النهضة التعليمية في دول الخليج العربية وتركيزها على المرأة :

- بداية التعليم في دول الخليج ودور الكتاتيب والمطوعات.
- تطور فكرة الكُتاب من تعليم القرآن وحفظه إلى تعليم القراءة والكتابة وبعض المهارات الأخرى ، ثم إلى مدارس .
- اختلاف تاريخ بدء مسيرة التعليم في كل دولة من دول الخليج العربية:
  - المملكة العربية السعودية ودولة الكويت 1912 .
  - مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة 1919 .

4

❖ تابع ثانياً :النهضة التعليمية في دول الخليج العربية وتركيزها على المرأة :

- **تطور أعداد الطالبات في مراحل التعليم المختلفة .**
- **ارتفاع أعداد مدارس الفتيات في دول الخليج عبر السنوات .**
- **تطور الهدف من التعليم وسعي المرأة للمكانة اللائقة في سوق العمل .**
- **استفادة المرأة من التعليم وارتفاع معدلات مشاركتها في النهوض بمختلف مستويات التعليم .**

5

نسبة الفتيات إلى السن في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
من عام 1990 وحتى عام 2007م بدولة قطر .

الأعوام / المراحل	1990	2000	2007	معدل النمو 2000-1990	معدل النمو 2007-2000
ابتدائي	93.3	98	100.3	0.49	0.33
إعدادي وثانوي	107.9	107.1	104.6	-0.70	-0.34
جامعي	250.2	245.7	209.3	-0.18	-2.57

6

❖ تابع ثانياً :النهضة التعليمية في دول الخليج العربية وتركيزها على المرأة :

- نضال المرأة الخليجية من خلال اقتحامها لثلاثة مجالات هي : التعليم ، سوق العمل ، التنمية المجتمعية .
- مراعاة القوانين والتشريعات في دول الخليج العربية لحقوق المرأة وضمان تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف .

7

❖ ثالثاً : القرار السياسي وآثاره في تفعيل دور المرأة في دعم مسيرة التعليم:

- ارتباط القرار السياسي لتعليم المرأة برؤية مستنيرة تراعي قواعد الشرع الحنيف والاستفادة من تجارب الأمم المتقدمة.
- القرار السياسي وأثره الكبيرعلى النهضة التعليمية لدول الخليج.
- صاحبة السمو الشيخة ـ موزة بنت ناصرالمسند ـ ودورها في تحسين مستوى التعليم بدول الخليج واستقطاب أرقى الجامعات والمدارس العالمية .
- أهمية الرؤى الوطنية للتنمية بدول المجلس في تعزيز دور المرأة في العملية التنموية.

8

❖ إستراتيجية التنمية الشاملة لدول مجلس التعاون 2000 - 2025

- الدور الأساسي للتربية والتعليم في تحقيق التنمية الشاملة .
- أولويات العمل التربوي في دول المجلس في المرحلة القادمة :
  - * إحداث تطوير نوعي في مدخلات النظام التعليمي وعملياته .
  - * ضبط جودة مستوى التعليم من خلال التقويم .
  - * توفير التمويل اللازم للتطوير النوعي .

9

مؤشرات إحصائية لمشاركة المرأة في التدريس بكافة المراحل التعليمية بدول الخليج :
للفترة ما بين العامين الدراسيين 1999 و 2006

- نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي .
  (تراوحت ما بين 97% إلى 99%)
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الابتدائي .
  (تراوحت ما بين 74% إلى 85%)
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الإعدادي
  (تراوحت ما بين 53% إلى 55%)
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الثانوي
- (تراوحت ما بين 54% إلى 53%)
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم العالي
  (تراوحت ما بين 33% إلى 36%)

10

مؤشرات إحصائية لمشاركة المرأة في التدريس بكافة المراحل التعليمية بدول الخليج :
للفترة ما بين العامين الدراسيين 1999 و 2006

- نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي .
(تراوحت ما بين 97% إلى 99%)
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الابتدائي .
(تراوحت ما بين 74% إلى 85%)
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الإعدادي
(تراوحت ما بين 53% إلى 55%)
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم الثانوي
- (تراوحت ما بين 54% إلى 53%)
- إجمالي نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث في مرحلة التعليم العالي
(تراوحت ما بين 33% إلى 36%)

10

❖ تدابير مقترحة لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز فرص التحاقها بالتعليم للدراسة أو للعمل .

- مواصلة اتخاذ قرارات سياسية لتعديل كافة الظروف غير المتكافئة بين الجنسين ، ولتكثيف الجهود الكفيلة بتحقيق المساواة التامة في كافة المجالات .
- مراجعة كافة التشريعات ، لحذف جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- التصدي لمشكلة الأمية بشكل جذري ، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة وإلزام جميع الأميين والأميات بالعمل على تحرير أنفسهم من الأمية والتشدد في تطبيق ذلك ، وشن حملة إعلامية حول مشكلة الأمية وخطرها وضرورة القضاء عليها

11

❖تابع تدابير مقترحة لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز فرص التحاقها بالتعليم للدراسة أو للعمل .

- توعية أولياء الأمور بأهمية التعليم ، خاصة للإناث وبضرورة تشجيعهن على الالتحاق بالفروع العلمية والتقنية ، لتمكينهن من العمل في مجالات غير تقليدية ، ولضمان تمثيلهن المتساوي مع الرجال في المراكز الإدارية والمهنية العالية .
- إعادة النظر في المناهج الدراسية بحيث تكون واحدة لكلا الجنسين دون تمييز في التخصصات والمواد العلمية والأنشطة اليدوية والحرفية .
- تعديل الكتب المدرسية ومواد أدب الأطفال لإلغاء كافة الاتجاهات والمواقف التي تميز بين الجنسين وتبقي البنت في وضع دوني ، ولتضمينها نسبا عادلة من شخصيات الذكور والإناث في المجالات العلمية والتقنية والاجتماعية والسياسة .

12

❖تابع تدابير مقترحة لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز فرص التحاقها بالتعليم سواء للدراسة أو للعمل .

- الاستعانة بعدد أكبر من النساء في لجان المناهج وتأليف الكتب وإعداد المواد التعليمية والرسوم ، لتحقيق توازن النظرة تجاه الذكور والإناث .
- تضمين برامج إعداد وتدريب المعلمين والموجهين والمرشدين التربويين وسائر العاملين في الحقل التربوي مواد تهدف إلى تغيير مواقفهم الشخصية وتصرفاتهم المتحيزة للذكور.
- توفير الخدمات الاجتماعية التي تساعد المرأة على التوفيق بين عملها في الخارج ومسؤولياتها الأسرية والمشاركة في الحياة العامة ، كدور الحضانة ورياض الأطفال والمواصلات الخاصة وغيرها من الخدمات المطلوبة.
- تدعيم وتوسيع الجهود والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، خاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب الرائدة المتعلقة بتطوير تعليم الإناث وعملهن .

13

هيئة التدريس في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي 1999م		2006م	
	المجموع بالألاف	نسبة الإناث %	المجموع بالألاف	نسبة الإناث %
البحرين	0,7	100	1	100
الكويت	4	100	5	100
عمان	0,4	100	0,5	100
قطر	0,4	96	0,9	99
السعودية	—	—	—	—
الإمارات	3	100	5	100
اليمن	0,8	93	1	97

* المصدر : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع -إصدار منظمة اليونسكو ، 2009م

14

هيئة التدريس في مرحلة التعليم الابتدائي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي 1999م		2006م	
	المجموع بالألاف	نسبة الإناث %	المجموع بالألاف	نسبة الإناث %
البحرين	—	—	—	—
الكويت	10	73	20	87
عمان	12	52	20	65
قطر	5	75	7	85
السعودية	—	—	—	—
الإمارات	17	73	18	84
اليمن	103	20	—	—

* المصدر : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع -إصدار منظمة اليونسكو ، 2009م

15

هيئة التدريس في مرحلة التعليم الإعدادي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي 1999م		2006م	
	المجموع بالألاف	نسبة الإناث%	المجموع بالألاف	نسبة الإناث%
البحرين	—	—	—	—
الكويت	11	58	—	—
عمان	7	48	12	54
قطر	2	56	3	56
السعودية	—	—	—	—
الإمارات	8	54	13	56
اليمن	29	20	—	—

* المصدر : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع -إصدار منظمة اليونسكو ، 2009م

16

هيئة التدريس في مرحلة التعليم الثانوي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي 1999م		2006م	
	المجموع بالألاف	نسبة الإناث%	المجموع بالألاف	نسبة الإناث%
البحرين	—	—	—	—
الكويت	11	53	—	—
عمان	5	51	7	48
قطر	2	57	3	57
السعودية	—	—	—	—
الإمارات	8	55	11	53
اليمن	19	18	—	—

* المصدر : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع -إصدار منظمة اليونسكو ، 2009م

17

هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي والنسبة المئوية للإناث

الدولة	العام الدراسي 1999م		2006م	
	المجموع بالألاف	نسبة الإناث%	المجموع بالألاف	نسبة الإناث%
البحرين	—	—	0.8	41
الكويت	2	—	2	27
عمان	—	—	3	34
قطر	,7	32	,7	32
السعودية	20	36	27	33
الإمارات	—	—	—	—
اليمن	5	1	6	16

* المصدر : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع -إصدار منظمة اليونسكو ،2008م

18

المرأة الخليجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية

المرأة الخليجية و المساهمة في التنمية الاقتصادية

د.فاطمة الشامسي
جامعة الإمارات العربية المتحدة

أقسام الدراسة

النمو في الناتج النفطي و غير النفطي في دول المجلس

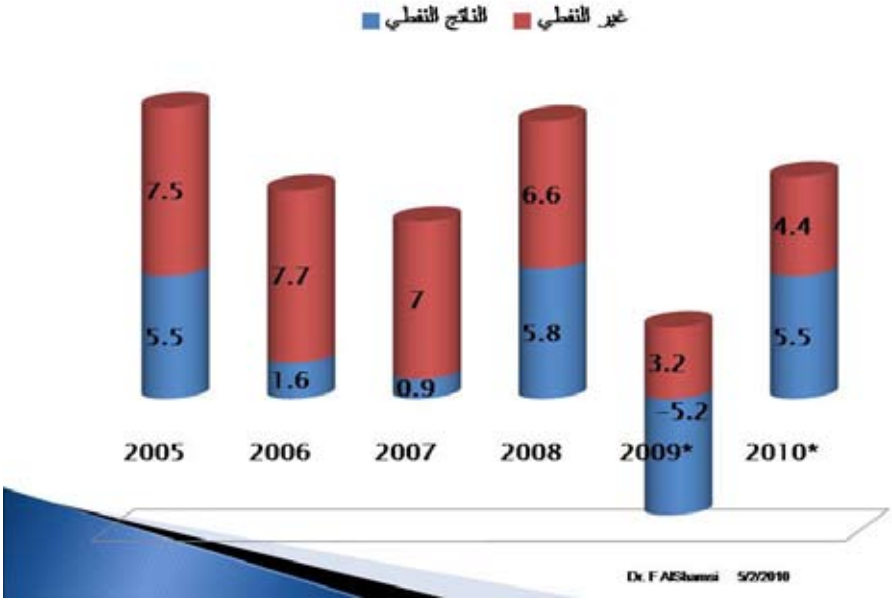

الناتج المحلي حسب القطاعات الإنتاجية

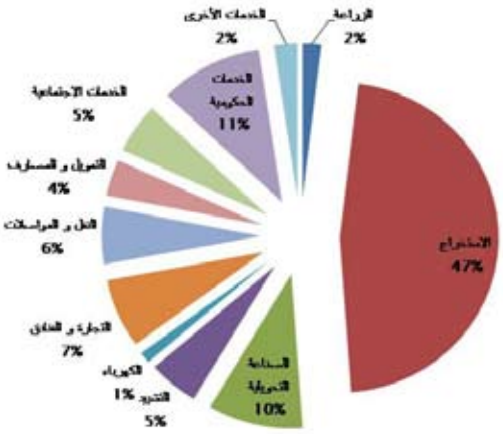

معدل البطالة في بعض الدول الخليجية (%) 2004

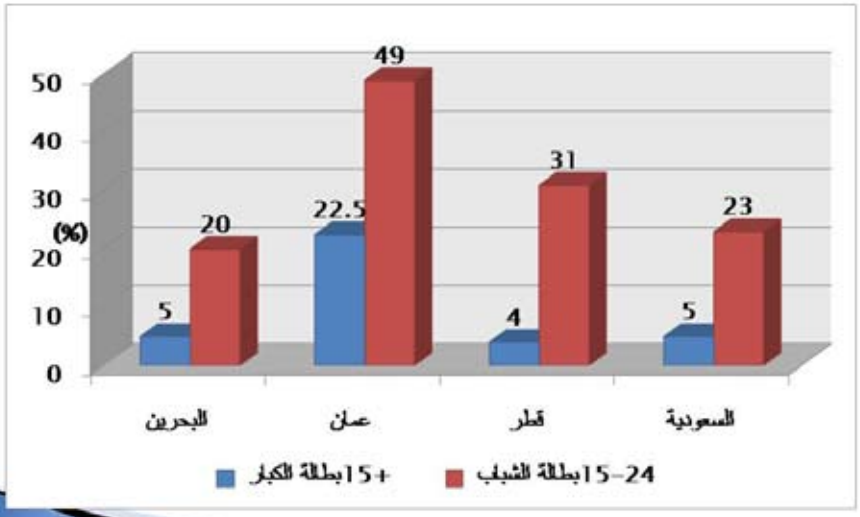

معدلات التضخم في دول المجلس

الدور الاقتصادي للمرأة

- يقاس بمدى مساهمتها في الإنتاج و النشاط الاقتصادي
- نسب انخراط المرأة في قوة العمل في دول المجلس
- معدل المساهمة في الأنشطة الاقتصادية economic activity rate بالمقارنة بمساهمة الرجل
- نوعية و تنوع الأنشطة الاقتصادية
- سهولة الحصول على الموارد الاقتصادية

% السكان النشطاء اقتصاديا

8

معدلات المشاركة في القوى العاملة كنسبة من الإناث و الذكور من الفئة العمرية 15-64 في 2007

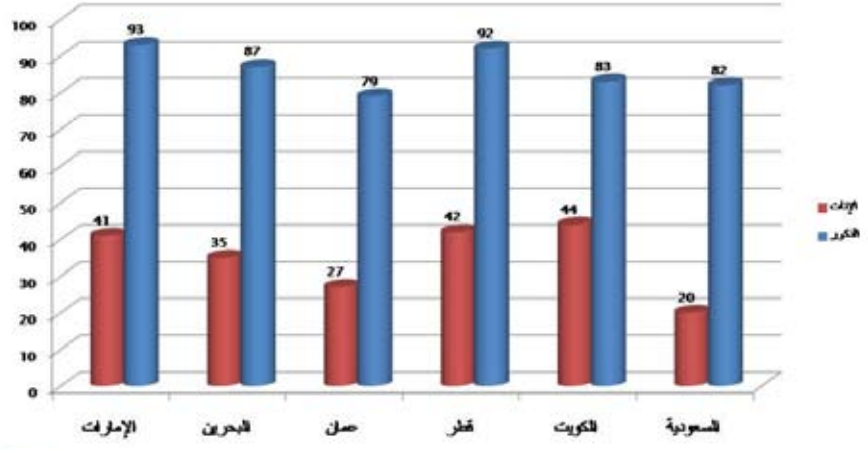

جامعة الإمارات العربية المتحدة

9

أهمية عمل المرأة

التعليم و "البيئة المساعدة"

"إيجاد ساحة متساوية الفرص" و إزالة الحواجز التي تحول دون زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تتطلب تعزيز قدرتها على المشاركة في سوق العمل و الحصول على العمل اللائق عن طريق:

- التعليم و التدريب :الأداة المهمة في عملية تأمين الفرص الوظيفية اللائقة وفي تحقيق المساواة .

مؤشرات النوع الاجتماعي لدول مجلس التعاون

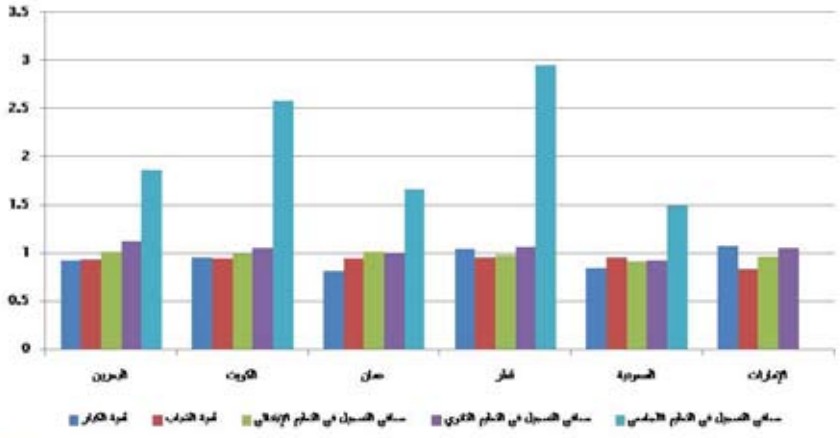

تحسب مؤشرات مساواة النوع الاجتماعي بإعطاء قيمة الرجال إلى النساء. القيمة التي تقل عن 1 تعني عدم مساواة لصالح الرجال، والقيمة [illegible] تعني عدم مساواة لصالح النساء والقيمة 1 تعني المساواة

12

نسب التحاق الإناث حسب التخصص العلمي

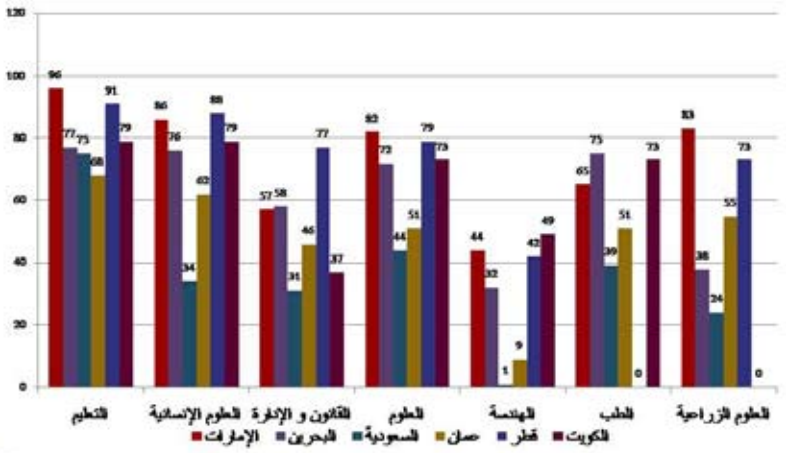

جامعة الإمارات العربية المتحدة

13

مما سبق يتضح أن:

- ايجابية مؤشرات النوع الاجتماعي.
- النساء حظين بنسب كبيرة في التعليم وخاصة التعليم الجامعي.
- فرص التدريب متوفرة إلا أن هناك ضعفاً في التدريب المهني و التقني.
- انعدام التوفيق بين احتياجات سوق العمل و مجالات التخصص التي ترتفع فيها نسبة النساء.

واقع مساهمة المرأة في سوق العمل

- توفير العمل اللائق هو الطريقة المثلى لضمان مشاركة المرأة الاقتصادية
- الوسيلة الكفيلة بتحرر المرأة الاقتصادي و كسر دائرة الفقر
- العمل اللائق للنساء شرط مسبق للتنمية الاقتصادية
- بالرغم من تزايد معدلات التحاق المرأة بسوق العمل إلا أن فجوة النوع ما زالت كبيرة

النساء الناشطات اقتصاديا في دول المجلس

تطور مشاركة المرأة في سوق العمل (%)

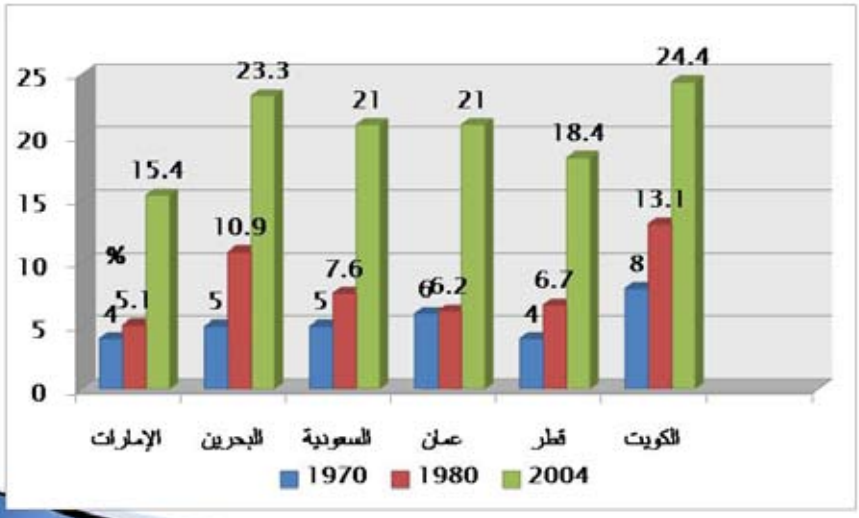

تطور مشاركة المرأة في قوة العمل

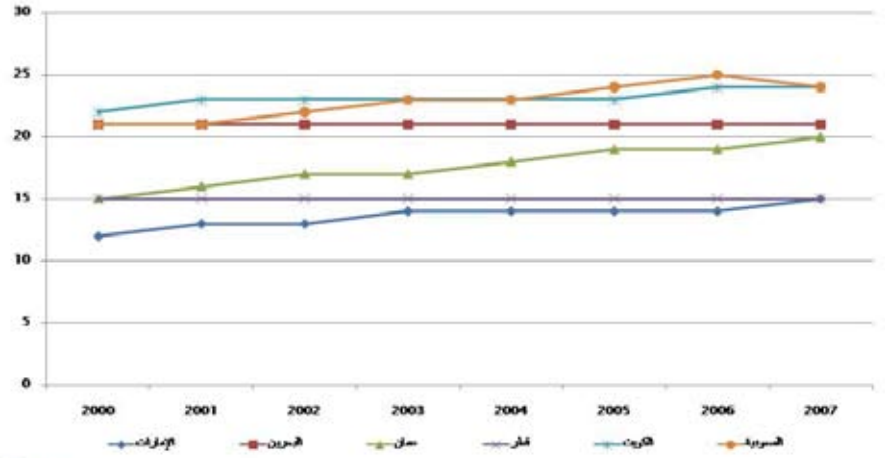

قوة العمل السعودية حسب الجنس و الجنسية

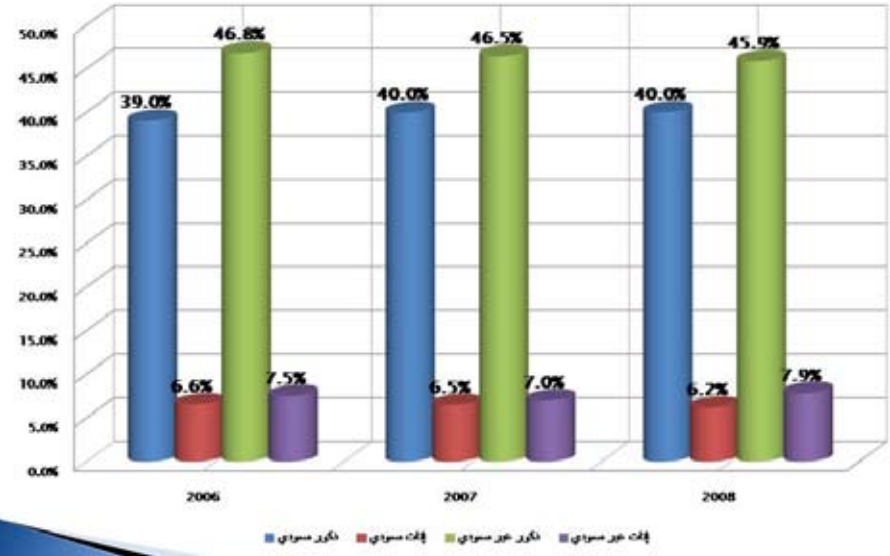

المرأة الخليجية حسب نوع الوظائف

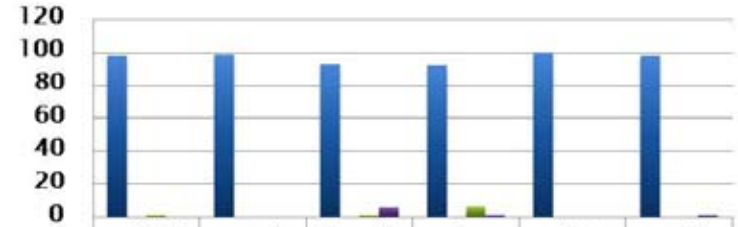

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
تعمل بأجر	98.1	98.9	92.8	92	99.9	98.3
ربة عمل	0.5	0.6	0.2	0.4	0.1	0.1
عمل حر	1.3	0.4	1.5	6.3	0	0.1
أخرى	0.1	0.1	5.5	1.3	0	1.5

المرأة الخليجية حسب القطاع الاقتصادي

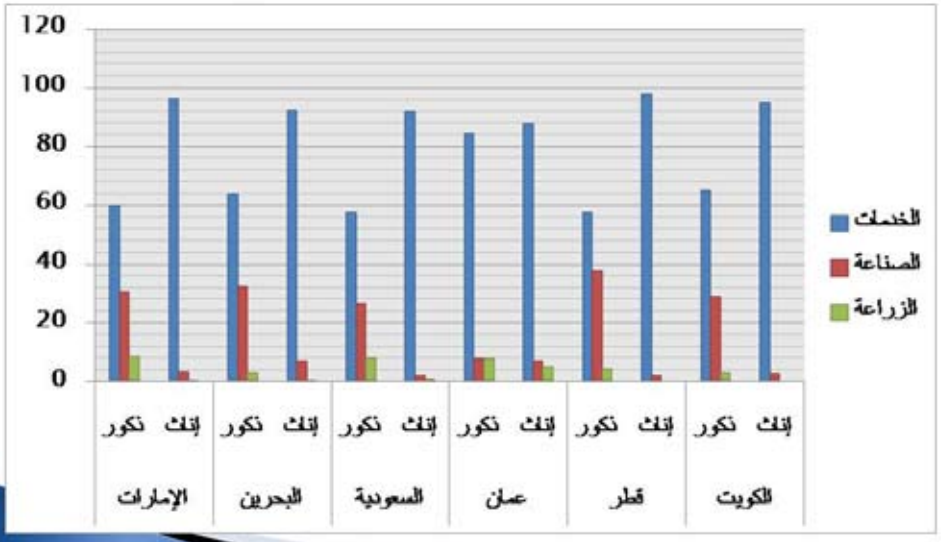

يتضح مما سبق أن

- النساء أقل ظهورا اقتصاديا وتواجهن الصعوبات والعقبات التي تقلل من إمكاناتهن.
- استقرار لمعدل المشاركة للمرأة في السنوات الأخيرة بالمقارنة بالعقود السابقة.
- البيانات تشمل العمالة الوافدة أيضا.
- المرأة محصورة في قطاعات من الاقتصاد في الأغلب أقل إنتاجية وفي أنشطة تقليدية منخفضة الأجر. قطاع الخدمات (التعليم و الحكومة)
- القطاع العام هو المجال الرئيسي لعمل المرأة و الرجل يحظى بالأفضلية في القطاع الخاص.
- الأغلبية ممن يعملن بأجر.
- معدلات بطالة النساء عالية 16% بالمقارنة 10% للرجال.
- الأجر غير المتساوي بين الجنسين مصدر لعدم مساواة النوع الاجتماعي (فجوة الدخل).

فجوة الدخل في دول المجلس % 2005

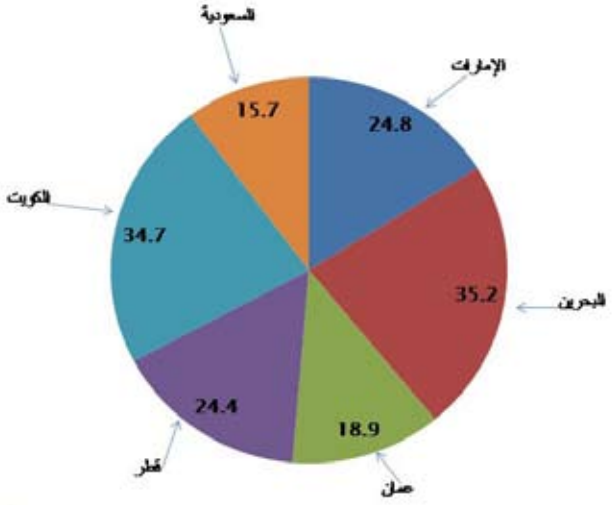

نسبة المرأة في المناصب الإدارية 2005 %

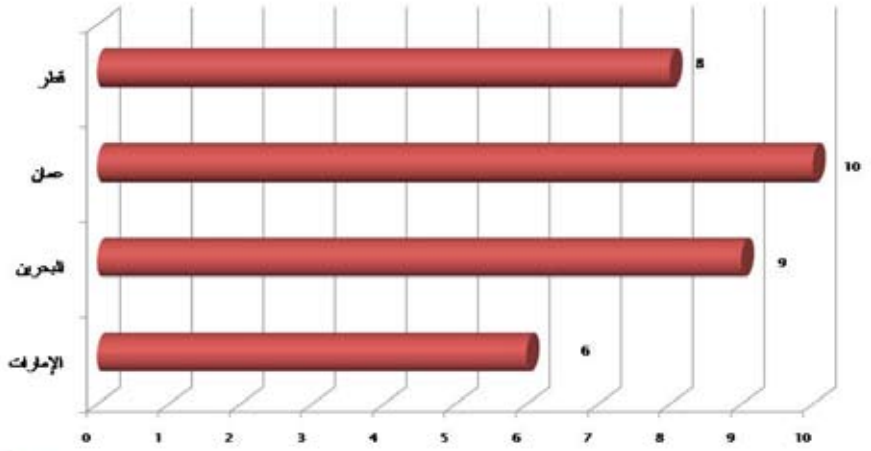

المرأة و العمل الخاص

- التعليم فتح آفاقا جديدة في مجال الاستثمار و العمل الخاص.
- سيدات الأعمال ساهمن في رفع مشاركة المرأة في القطاع الخاص.
- مشاريع المرأة الخاصة شكلت قنوات جدية لخلق فرص عمل للمرأة.
- الدراسات أكدت على أن المشاريع المملوكة بواسطة المرأة هي أكثر استيعابا للمرأة العاملة.
- بيانات البنك الدولي تشير إلى أن 14.5% من الشركات الخاصة مملوكة للمرأة في الدول العربية.
- تباين فيما بين الدول في نسب الملكية.

المرأة وريادة المشاريع

- تملك المرأة شركات في قطاع الخدمات، تجارة التجزئة و صناعة السلع غير المعمرة.
- المرأة تملك 59% من المشاريع الفردية في البحرين و 48% في الإمارات.
- امتلاك المشروع لا يعني بالضرورة إدارته.
- أغلب المشاريع تحقق إيرادات معقولة (10% من الشركات في البحرين و33% في الإمارات تحقق إيرادات 100 ألف دولار في العام).
- عوائق أمام حصول المرأة على الموارد الاقتصادية و المالية (القروض و الضمان المصرفي).
- يستطيع 64% من الرجال الحصول على القروض في مقابل 48% من النساء.

نسب ملكية المرأة للمشاريع الخاصة

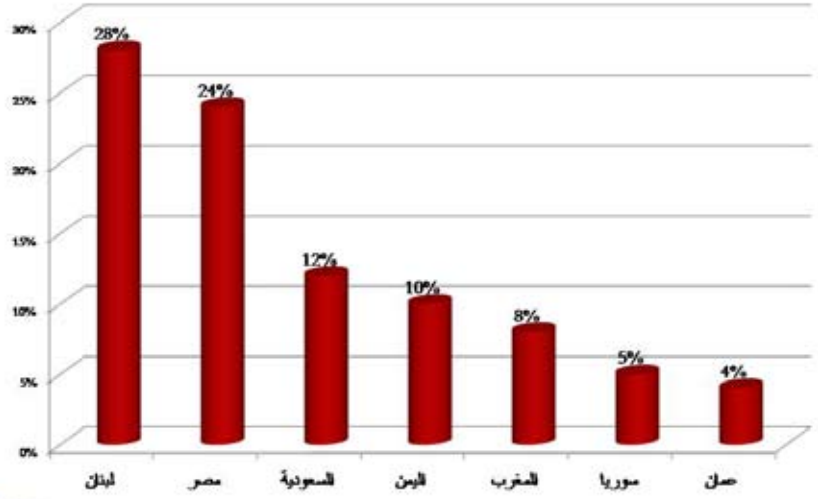

العوائق والتحديات

- المؤسسات الاجتماعية و الممارسات الثقافية.
- الموارد الاقتصادية والمالية (العجز عن توفير الضمان المالي للقروض).
- القدرة على دخول السوق (صغر الحجم والافتقار إلى الخبرة).
- النقص في المعلومات التي يمكن أن تساعد في الترويج (ضعف علاقات التشبيك).
- عدم توفر التدريب المهني الملائم حول أصول التخطيط و التمويل.
- سيطرة الذكور على مراكز اتخاذ القرار يؤثر في صياغة السياسات وتطبيقها.

التوصيات

التوصيات

- بناء القدرات الاقتصادية والمالية والتقنية.
- ضرورة ادماج مزيد من النساء في القوى العاملة وتحسين فرصهن في الحصول على وظائف لائقة و منحهن فرص عادلة للإسهام في العملية التنموية في المنطقة
- تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور إيجابي في تطوير الموارد البشرية وخلق فرص وظيفية.
- تبنى البرامج التدريبية وتغيير السياسات التعليمية بما يتماشى مع متطلبات المرحلة.
- زيادة الدعم المالي لمشاريع المرأة

التوصيات

قطاعات متطورة	• يجب أن تقحم الإناث في البلدان العربية، خصوصا الشابات، في القطاعات غير التقليدية
تعظيم المرأة و تدريبها في المجالات التي تحتاج إلى مهارة عالية	• وأن يحصلن على تعليم وتدريب في المجالات التي تحتاج إلى مهارة عالية والأكثر تطورا
المرأة المبادرة و المبتكرة	• أن تشجع النساء على بناء قدراتهن في مجال التنظيم الاقتصادي وبدء مشروعاتهن الخاصة.

تابع التوصيات

يجب أيضا أن تتضافر الجهود لكي تسهل عملية مشاركة المرأة الأم في العمل وذلك من خلال:

إجازة أمومة

- منح المرأة إجازة أمومة يمكن أن تعود بعدها إلى سوق العمل.

تدريب و تأهيل

- محاولة تعويضها عن فترة الانقطاع بتقديم التدريب و التأهيل المطلوبين ليمكن استيعابها من جديد في الوظيفة نفسها وفي الدرجة نفسها.

دور رعاية

- يمكن أن يساهم وجود دور رعاية للأطفال قرب موقع العمل في تسهيل عملها.

تابع التوصيات

بنية العمل

- خلق بيئة عمل صديقة للمرأة تراعى فيها المرونة في ساعات الدوام الرسمي مع توفير فرص التدريب المناسبة من أجل تطوير مهارات المرأة و خبراتها العملية .

الأجور

- ضرورة تضافر الجهود في الحد من فجوة النوع الاجتماعي و توحيد سلم الأجور و المزايا

دعم إعلامي

- تعزيز ثقة المرأة بنفسها و العمل على توفير الدعم الإعلامي للبرامج التعليمية والثقافية والاجتماعية الموجهة إلى الفتيات من أجل ترويج ونشر و تعزيز قيم العمل المنتج

كلمة أخيرة

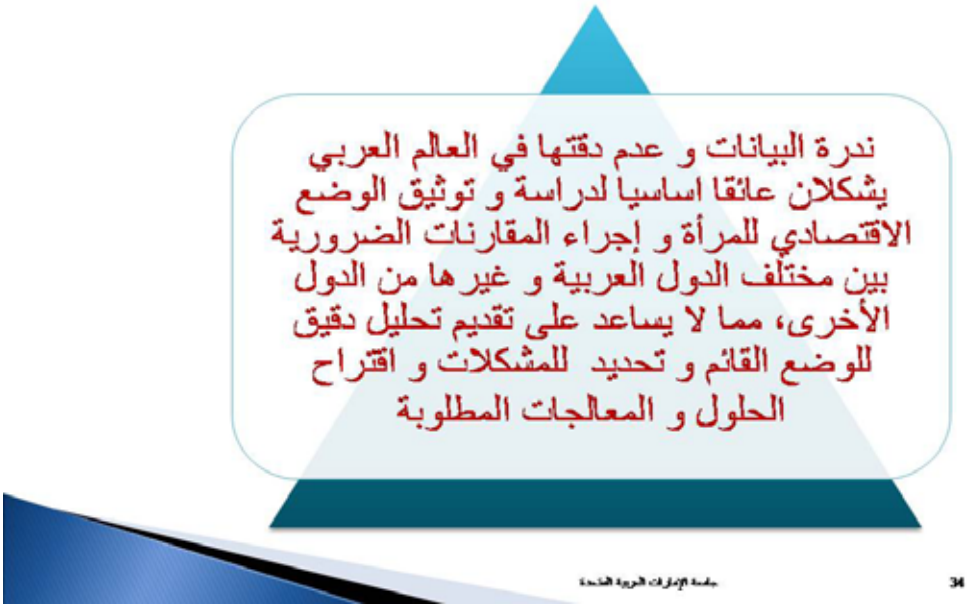
ندرة البيانات و عدم دقتها في العالم العربي
يشكلان عائقا اساسيا لدراسة و توثيق الوضع
الاقتصادي للمرأة و إجراء المقارنات الضرورية
بين مختلف الدول العربية و غيرها من الدول
الأخرى، مما لا يساعد على تقديم تحليل دقيق
للوضع القائم و تحديد للمشكلات و اقتراح
الحلول و المعالجات المطلوبة

المرأة ومسيرة التنمية الثقافية بدول المجلس

المرأة ومسيرة التنمية الثقافية
بدول المجلس
أحمد بن علي بن محمد المخيني
باحث مستقل وخبير بقضايا المرأة
نائب العميد، بمركز سعيد الشحري للتدريب القانوني

النقاط الرئيسية
• الثقافة والتنمية الثقافية:
–مقاربة حقوقية
–مقاربة مفاهيمية
• لماذا المرأة؟
• تقنية المعلومات والاتصالات: لماذا والوضع الحالي؟
• التوصيات

الثقافة: مقاربة حقوقية
1. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
2. المبادئ الموجهة للاستراتيجية الثقافية لدول المجلس

المبدأ الثاني من المبادئ الموجهة للاستراتيجية الثقافية لدول المجلس
• المشاركة الثقافية حق لكل المواطنين إنتاجا واستفادة وحوارا ونقدا ومراجعة

الثقافة والتنمية الثقافية
مقاربة مفاهيمية

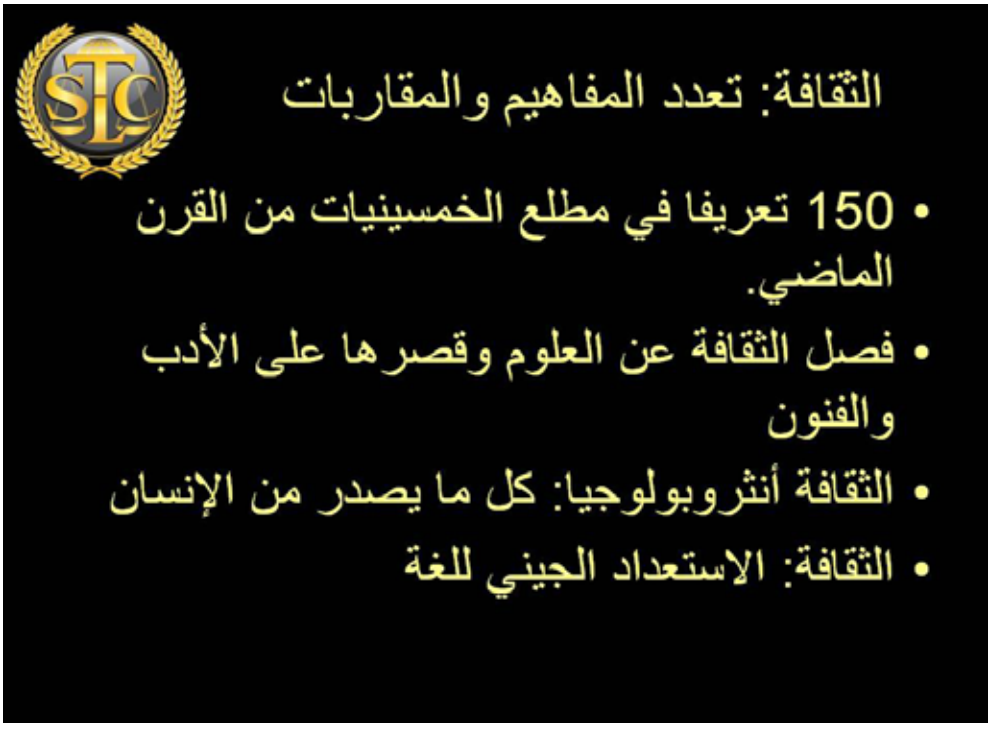
الثقافة: تعدد المفاهيم والمقاربات
• 150 تعريفا في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي.
• فصل الثقافة عن العلوم وقصرها على الأدب والفنون
• الثقافة أنثروبولوجيا: كل ما يصدر من الإنسان
• الثقافة: الاستعداد الجيني للغة

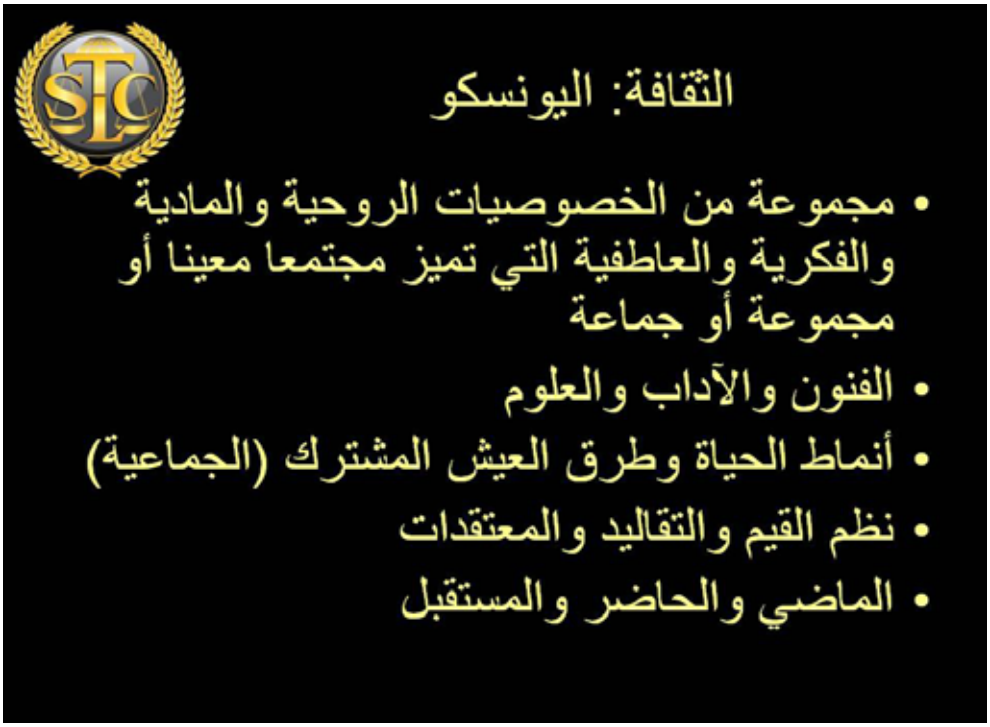
الثقافة: اليونسكو
• مجموعة من الخصوصيات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا معينا أو مجموعة أو جماعة
• الفنون والآداب والعلوم
• أنماط الحياة وطرق العيش المشترك (الجماعية)
• نظم القيم والتقاليد والمعتقدات
• الماضي والحاضر والمستقبل

التنمية الثقافية: ماذا ولماذا؟
• ضبابية المفهوم: الماذا واللماذا؟
–تطوير خارجي: تغيير – تحديث – عصرنة
–تطور ذاتي
–صناعة سياساتية
• تطور الإطار المفاهيمي 1986 إلى 2009 للإحصاءات الثقافية .... لكن

إمكان قياس التنمية الثقافية
• صعوبة معايرة الثقافة أو تنميطها لقياسها كميا، والقياس النوعي نسبي
• الأدبيات : كميا
– التعليم (الأشهر لقياس التنمية الثقافية)
– الإنفاق على القراءة والكتب
– الإنفاق على الترفيه (المسارح والسينما)
– نسبة الفنانين والكتاب والشعراء والمبدعين إلى السكان
– وغيرها

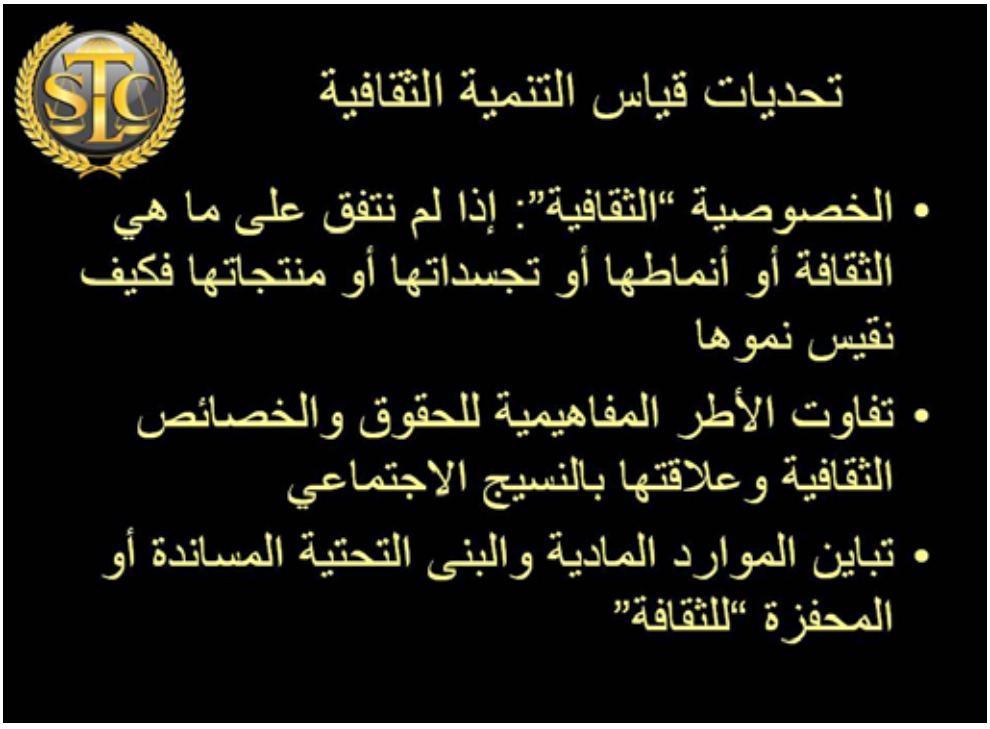
تحديات قياس التنمية الثقافية
• الخصوصية "الثقافية": إذا لم نتفق على ما هي الثقافة أو أنماطها أو تجسداتها أو منتجاتها فكيف نقيس نموها
• تفاوت الأطر المفاهيمية للحقوق والخصائص الثقافية وعلاقتها بالنسيج الاجتماعي
• تباين الموارد المادية والبنى التحتية المساندة أو المحفزة "للثقافة"

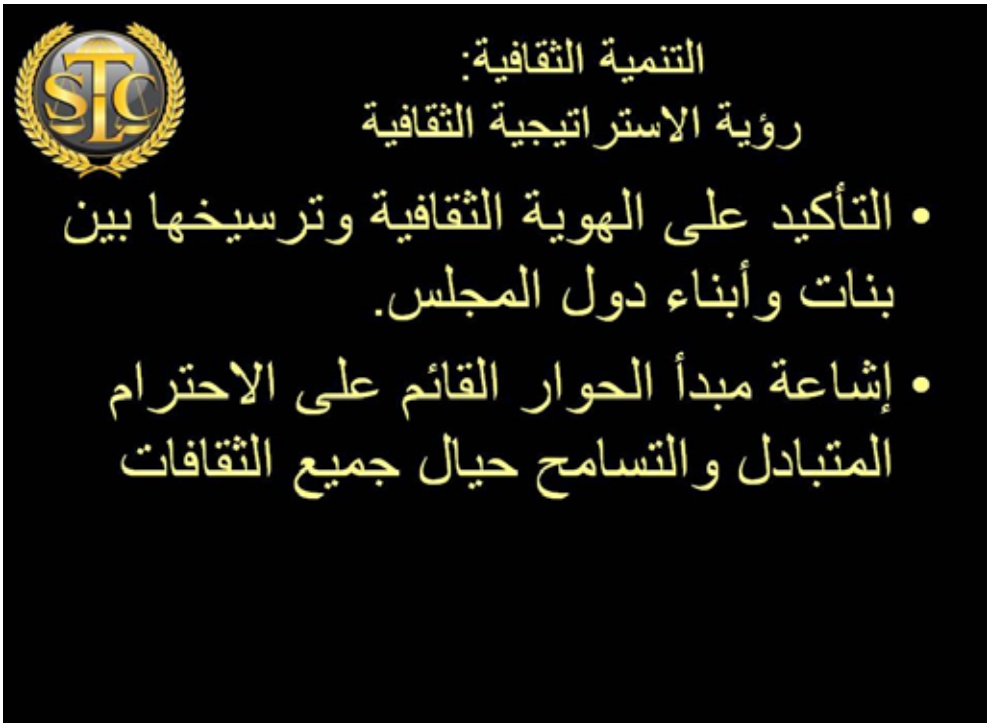
التنمية الثقافية:
رؤية الاستراتيجية الثقافية
• التأكيد على الهوية الثقافية وترسيخها بين بنات وأبناء دول المجلس.
• إشاعة مبدأ الحوار القائم على الاحترام المتبادل والتسامح حيال جميع الثقافات

لماذا المرأة؟

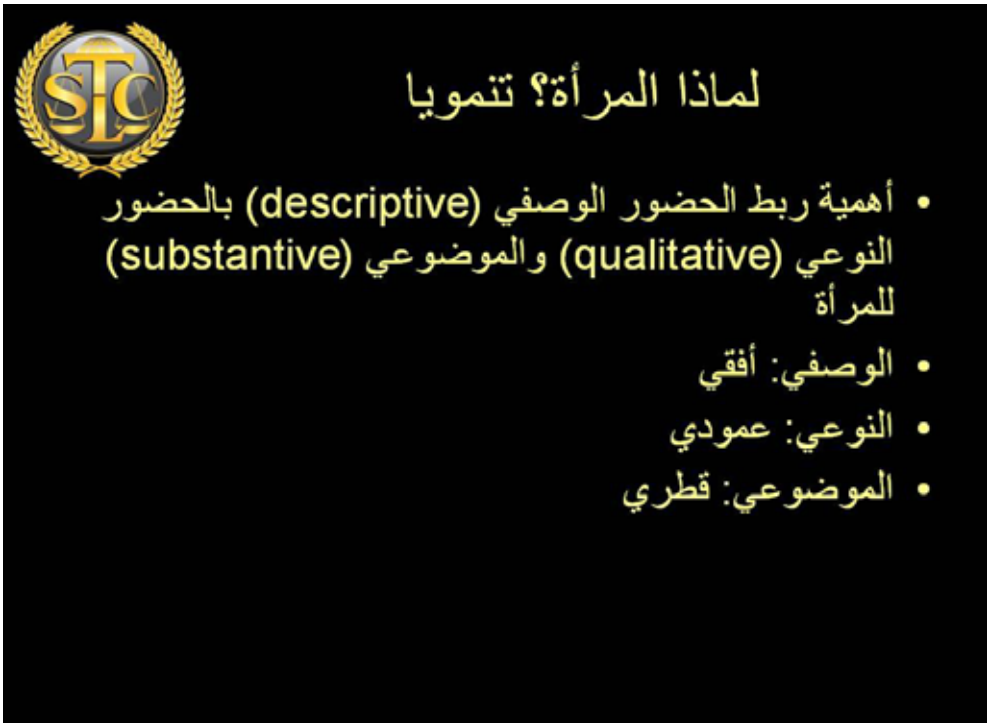
لماذا المرأة؟ تنمويا
• أهمية ربط الحضور الوصفي (descriptive) بالحضور النوعي (qualitative) والموضوعي (substantive) للمرأة
• الوصفي: أفقي
• النوعي: عمودي
• الموضوعي: قطري

لماذا المرأة؟ إحصائيا
• نصف المجتمع
• المشاركة الاقتصادية تتأثر بالمشاركة الثقافية
• صناعة الموارد البشرية الوطنية

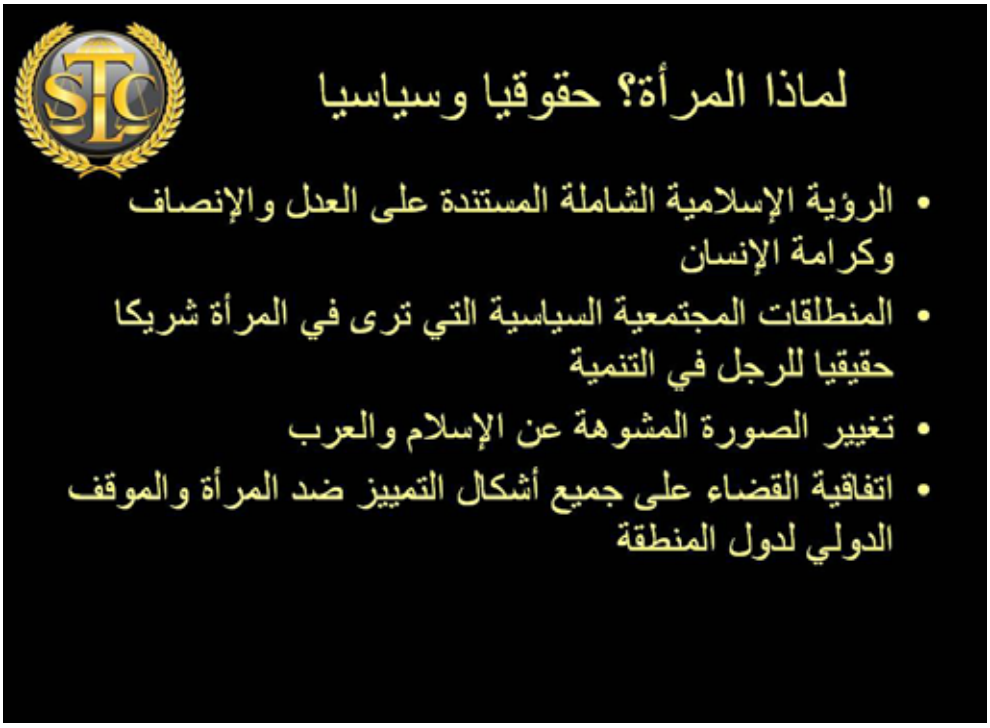
لماذا المرأة؟ حقوقيا وسياسيا
• الرؤية الإسلامية الشاملة المستندة على العدل والإنصاف وكرامة الإنسان
• المنطلقات المجتمعية السياسية التي ترى في المرأة شريكا حقيقيا للرجل في التنمية
• تغيير الصورة المشوهة عن الإسلام والعرب
• اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والموقف الدولي لدول المنطقة

تقنية المعلومات والاتصالات
ومجتمع المعرفة

تقنية المعلومات والاتصالات

الدولة	تصنيف 2007	تصنيف 2008
دولة الإمارات العربية المتحدة	33	29
مملكة البحرين	35	33
دولة قطر	45	45
المملكة العربية السعودية	54	52
دولة الكويت	59	65
سلطنة عمان	71	71

المرأة والتقنية

- في الغرب أثبتت نجاحا لارتباط التقنية بالإبداع والدقة وتشابه النمط الذهني للمرأة والمعالجات الحديثة
- في العالم العربي: موقف متباين
  - دراسة: إيجابي
  - توظيفا: ما يزال متأرجحا
- خليجيا:لا توجد إحصائيات مجندرة (مستجيبة للنوع الاجتماعي)

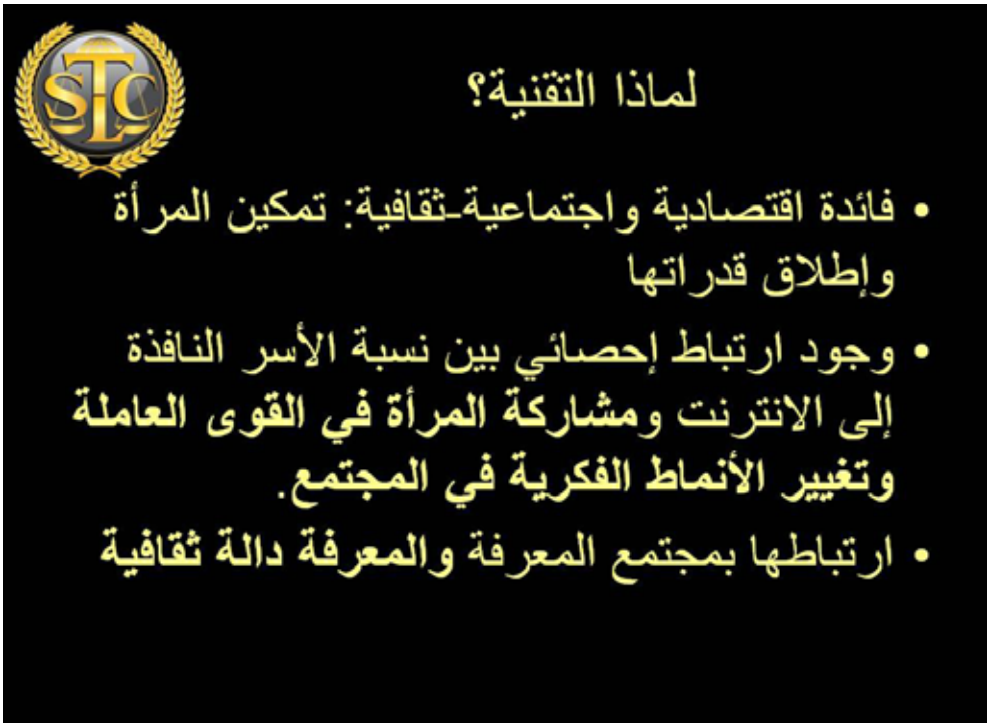
لماذا التقنية؟
• فائدة اقتصادية واجتماعية-ثقافية: تمكين المرأة وإطلاق قدراتها
• وجود ارتباط إحصائي بين نسبة الأسر النافذة إلى الانترنت ومشاركة المرأة في القوى العاملة وتغيير الأنماط الفكرية في المجتمع.
• ارتباطها بمجتمع المعرفة والمعرفة دالة ثقافية

التوصيات

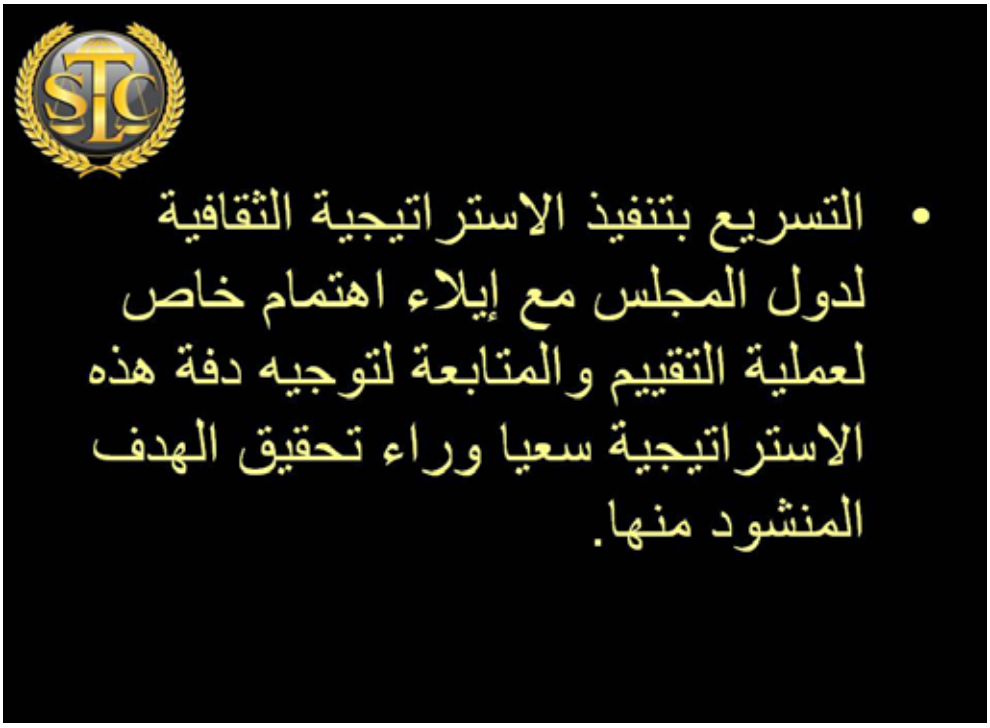
• التسريع بتنفيذ الاستراتيجية الثقافية لدول المجلس مع إيلاء اهتمام خاص لعملية التقييم والمتابعة لتوجيه دفة هذه الاستراتيجية سعيا وراء تحقيق الهدف المنشود منها.

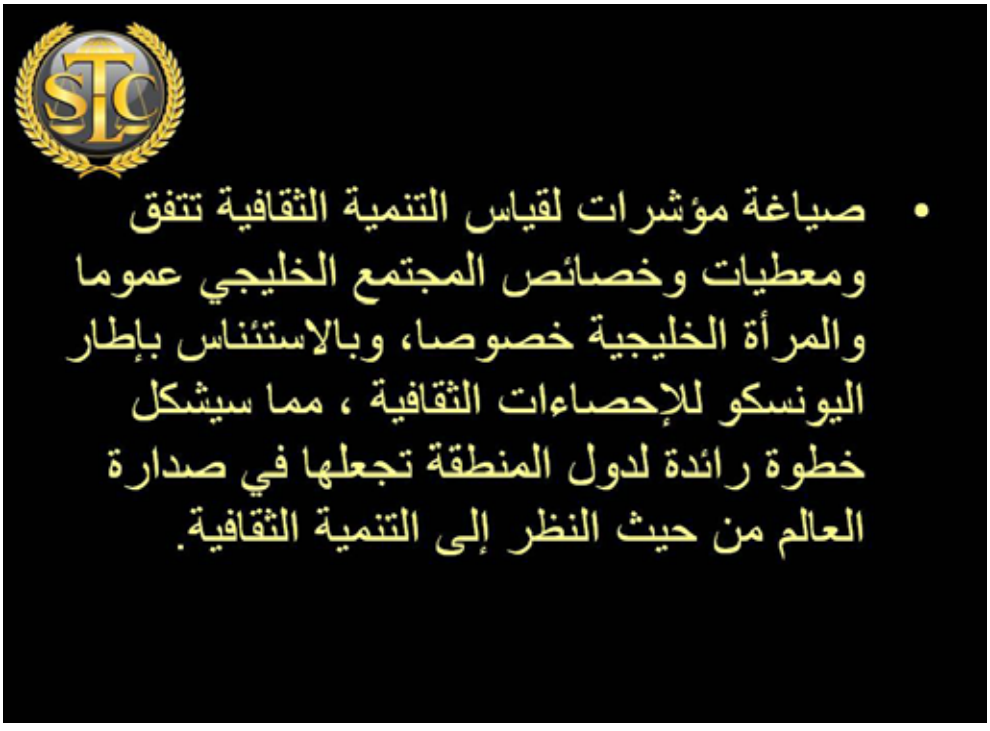
• صياغة مؤشرات لقياس التنمية الثقافية تتفق ومعطيات وخصائص المجتمع الخليجي عموما والمرأة الخليجية خصوصا، وبالاستئناس بإطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية ، مما سيشكل خطوة رائدة لدول المنطقة تجعلها في صدارة العالم من حيث النظر إلى التنمية الثقافية.

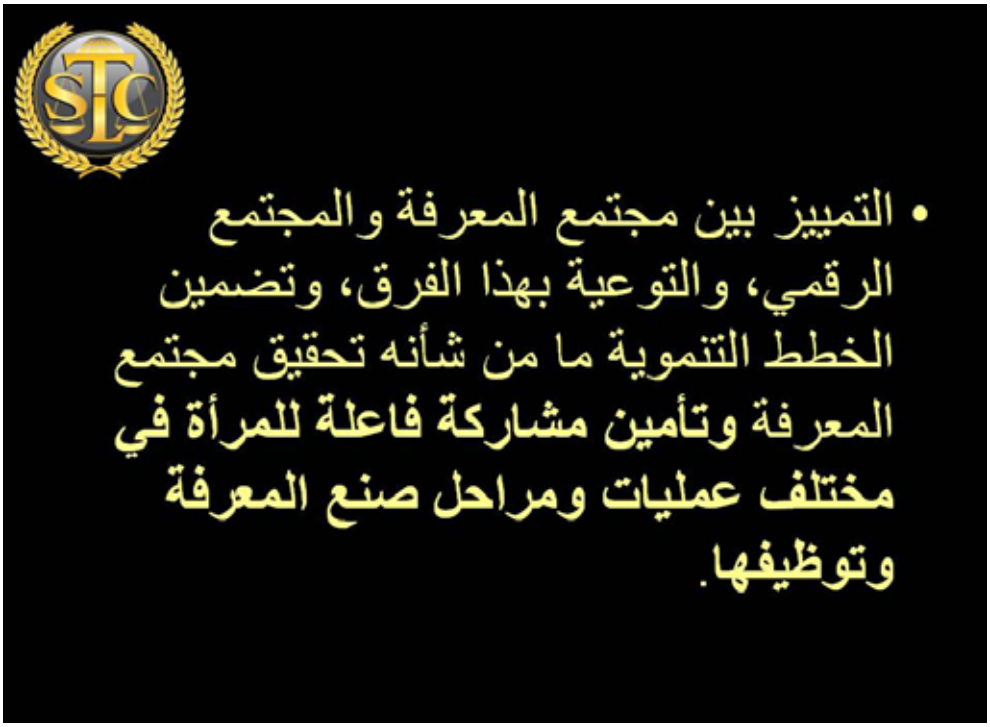
• التمييز بين مجتمع المعرفة والمجتمع الرقمي، والتوعية بهذا الفرق، وتضمين الخطط التنموية ما من شأنه تحقيق مجتمع المعرفة وتأمين مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف عمليات ومراحل صنع المعرفة وتوظيفها.

التوصيات:

ولقد توصل المشاركون إلى الاتفاق على عدة نقاط هامة تتلخص في التالي:

١. متابعة وتفعيل قرارات المجلس الأعلى المتعلقة بالمرأة.
٢. تفعيل دور المرأة في المجال السياسي والاقتصادي وزيادة أعداد مشاركاتهن في المناصب القيادية في هذين المجالين، حيث أن نسب أعداد النساء المتعلمات في دول المجلس لا يتناسب مع حجم تمثيلهن في المناصب القيادية خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي .
٣. الإعتراف الكامل بأهلية المرأة وشخصيتها الإعتبارية عن طريق منحها كافة الحقوق وإقصاء كافة أنواع التمييز لتمكينها من القيام بدورها الكامل في التنمية.
٤. تسليط الضوء على المرأة التي في قاع الهرم، كالمرأة الفقيرة والنساء المهمشات اللواتي لم يحصلن على أقل القليل من حقوقهن بما فيها حقوقهن الشرعية والتي تحفظ كرامتهن مثل حق الحصول على الجنسية وغير ذلك من الحقوق الأساسية.
٥. إقامة مؤسسات مختصة بالاهتمام بقضايا المرأة وحماية حقوقها في دول المجلس.
٦. مراجعة التشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة في دول المجلس وإعادة صياغتها بحيث تتناسب وروح العصر.
٧. التركيز على المجتمع المدني وتفعيل دوره في دعم قضايا المرأة.
٨. مساهمة صاحبات الأعمال في إقامة المشاريع المختلفة التي تعمل على تفعيل دور المرأة خاصة في المجالات التي غالبا ما تكون حكرا على الرجال كالإعلام والاقتصاد وغير ذلك.

المراجع العربية

١. الجيفر يوسف، ٢٠٠٨م. «المرأة في الخليج العربي». الأمانة العامة لدول المجلس التعاون الخليجي.
٢. الهيئة الاستشارية، ٢٠٠٣م. «قرار المجلس الأعلى في دورته ٢٤ الكويت». الهيئة الإستشارية.
٣. الأمانة العامة، ٢٠٠٩م.» أيام مجلس التعاون في أوروبا». الأمانة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٤. الزياني، سلمان، ٢٠٠٣م. ورقة عمل بعنوان « تعزيز دور المرأة الخليجية الاقتصادي والاجتماعي والأسري». الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. الهيئة الاستشارية. مسقط، سلطنة عُمان.
٥. مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٥م. «المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي . الإنجازات والتحديات». مركز الدراسات الإستراتيجية، ، الكويت.
٦. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ١٩٩٧م. «تعليم المرأة في الدول الإسلامية: دراسة مسحية تشخيصية». منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم.
٧. العبد الله ،يوسف إبراهيم، ٢٠٠٩م.«تاريخ التعليم في الخليج العربي (١٩١٣ . ١٩٧١)». الطبعة الثانية، رينودا الحديثة. الدوحة .
٨. الدركزلي،. شذى، ٢٠٠٠م، «من أبعاد تعليم المرأة في العالم العربي: الماضي والحاضر والمستقبل. مجلة التعاون، العدد ٥١ / يونيو ٢٠٠٠م. الرياض.
٩. الفيحاني، صباح فهد قاسم، ٢٠٠٧م.«المشكلات الإدارية للمرأة العاملة وأثرها على التنمية البشرية: دراسة تطبيقية على دولة قطر». رسالة دكتوراه.
١٠. الطراح، أحمد، ٢٠٠٦م. «تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعية

ورؤى مستقبلية»، ورقة عمل. جامعة الكويت.
١١. الأمانة العامة للتخطيط التنموي القطرية.٢٠١٠م، «رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠». قطر.
١٢. الهنـداوي، حسن بن إبراهيم، ٢٠٠٤م. «التعليم وإشكالية التنميـة» ، كتاب الأمة العدد ٩٨. قطر.
١٣. مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٠م. «وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج». الناشر، الرياض.
١٤. العبد، علي أحمد وآخرون، ٢٠٠٧م. «محو أمية المرأة العربية .. مشكلات وحلول». الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٥. منظمة اليونسكو، ٢٠٠٩م. «التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم». اليونسكو، الأمم المتحدة.
١٦. يزبك، إيفون حداد و.إسبوزيتو، جون ل، ٢٠٠٣م. «الإسلام و الجنوسة والتغير الاجتماعي». الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
١٧. باقر النجار، ٢٠٠٧م. «الديمقراطية العصية في الخليج العربي». دار الساقي بيروت.
١٨. عباس، منى، ٢٠٠٨م. «نشاط المرأة السياسي في الإمارات والبحرين والكويت» صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - اليونيفام- ٢٠٠٨- ص ٢٩. عمان.
١٩. عبدالملك، أحمد، ٢٠٠٨م. واقع التنمية الثقافية في دول مجلس التعاون. تاريخ الاسترداد ٢٤ February, ٢٠١٠، من -http://www.al htm.fadaat٩/٣١٠٣٢٠٠٨/٢٠٠٨/jazirah.com.sa/culture
٢٠. الاتحاد الدولي للاتصالات: قطاع تنمية الاتصالات، ٢٠١٠م.» قياس مجتمع المعلومات». الاتحاد الدولي للاتصالات. جنيف.
٢١. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٩م. «الاستراتيدية الثقافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض.
٢٢. الحسن، عيسى ٢٠٠٩م.» موسوعة الحضارات». الطبعة الثانية الأهلية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
٢٣. معهد اليونسكو للإحصاء اليونسكو. ٢٠٠٩م. «إطار الإحصاءات الثقافية لليونسكو ٢٠٠٩». معهد اليونسكو للإحصاء. مونتريال: اليونسكو.

المراجع الإنجليزية

1. International Telecommunication Union .(2010) The World in 2009: ICT Facts and Figures. Geneve: ITU.

.2 UNDP and Mohammad bin Rashid Al Maktoum Foundation. (2009). Arab Knowledge Report 2009. Dubai: UNDP and Mohammad bin Rashid Al Maktoum Foundation.

.3 Wanda Krause- Gender and participation in the Arab Gulf-The Centre for study Of Global Governance-

مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية